المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان :

سياسة تونس الخارجية لـ قبل الثورة و بعدها

(2016-1987)

إعداد الطالب :

● **محمد خلفاوي**

إشراف الدكتورة :

● **رقية العاقل**

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ أحسن بشاني .....رئيسا.

أ.د/ نرجس فليسي .....عضوا مناقشا.

أ.د/ رقية العاقل .....مشرفا و مقررا.

السنة الجامعية: 2017/2016

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان :

سياسة تونس الخارجية لـ قبل الثورة و بعدها

(2016-1987)

إعداد الطالب :

● **محمد خلفاوي**

إشراف الدكتورة :

● **رقية العاقل**

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ أحسن بشاني .....رئيسا.

أ.د/ نرجس فليسي .....عضوا مناقشا.

أ.د/ رقية العاقل .....مشرفا و مقررا.

السنة الجامعية: 2017/2016

قال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

سورة الحجرات : الآية 13

شكر و تقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات على عظيم فضله و كثير عطائه لأن وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم التقدير إلى أستاذتي الفاضلة: **الدكتورة العاقل رقية** على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل توجيهاتها وإرشاداتها ونصائحها، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى كل أعضاء إدارة وعمال وأساتذة ودكاترة ورؤساء الأقسام ومدير الدراسات الدكتور **لقمان مغراوي** ومدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الدكتور **مصطفى صايج** على كل نصائحهم وتوجيهاتهم و السهر على إكمالنا لمشوار دراستنا في الماستر من بدايته إلى نهايته.

وأتوجه بالشكر الجزيل لكافة موظفي مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي وخصوصا السيد الرئيس **السعيد مقدم** رئيس مجلس الشورى المغاربي و السيد **خريف دويب** المكلف بالإدارة و الوسائل في مجلس الشورى المغاربي على حسن توجيهم و مد يد المساعدة خلال فترة التربص في المجلس.

و أتوجه بالشكر الجزيل و التقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لقبول مناقشة هذه المذكرة و أنا على ثقة بأنهم سوف يفيدونني بملاحظاتهم و توصياتهم لإكمال مسيرة البحث العلمي إن شاء الله.

محمد خلفاوي

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقني قطرة حب

إلى رمز العطاء و التضحية و الحنان والديا حفظهما الله و أطال في عمرهما

إلى جدتي دادة حفظها الله ورعاها

إلى أختي اللتين دعمتاني وساندتاني بجد

إلى كل زملائي و زميلاتي في القسم الفضاء الإقليمي

إلى كل القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة سكان بلدتي العزيزة و مسقط رأسي الزقم بلدة الشيخ العدواني

إلى كل هؤلاء أهدي جهدي المتواضع هذا

محمد خلفاوي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إستدلال (آية قرآنية) **شكر و تقدير** **الإهداء** **فهرس المحتويات** **فهرس الخرائط و الجداول**	
مقدمـــــــــة	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة السّياسة الخارجيّة و الثورة	11
المبحث الأوّل: مفهوم السّياسة الخارجيّة	13
المطلب الأوّل: تّعريف السياسة الخارجيّة	13
المطلب الثّاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى	16
المبحث الثاني : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية و أهدافها	19
المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية	19
المطلب الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية	21
المبحث الثالث : مفهوم الثورة	25
المطلب الأول : أراء المحللين السياسيين في الثورة	27
المطلب الثاني : أنواع الثورات	30
خلاصة الفصل الأول	32

فهرس المحتويات

الفصل الثاني : دراسة جيوبولتكية لتونس	33
المبحث الأول : الموقع الجغرافي و البيئة البشرية	36
المطلب الأول : البيئة الجغرافية لتونس	36
المطلب الثاني : البيئة البشرية لتونس	38
المبحث الثاني : البيئة الإجتماعية و الثقافية	40
المطلب الأول : البيئة الإجتماعية لتونس	40
المطلب الثاني : البيئة الثقافية لتونس	41
المبحث الثالث : البيئة الإقتصادية و السياسية	42
المطلب الأول : البيئة الإقتصادية لتونس	42
المطلب الثاني : البيئة السياسية لتونس	45
خلاصة الفصل الثاني	47
الفصل الثالث: سياسة خارجية تونس لما قبل الثورة(1987–2011)	48
المبحث الأول : فواعل السياسة الخارجية التونسية	50
المطلب الأول : فواعل رسمية في السياسة الخارجية التونسية	50
المطلب الثاني : فواعل غير رسمية في السياسة الخارجية التونسية	57
المبحث الثاني : تفاعل السياسة الخارجية التونسية مع بيئتها الإقليمية	61
المطلب الأول : في إطار البيئة الإقليمية المغاربية	61
المطلب الثاني : في إطار البيئة الإقليمية الإفريقية	63
المطلب الثالث : في إطار البيئة الإقليمية العربية	64

فهرس المحتويات

المطلب الرابع : في إطار البيئة الإقليمية المتوسطية	65
المبحث الثالث : تفاعل السياسة الخارجية التونسية في الساحة الدولية	66
المطلب الأول : تونس مع الإتحاد الأوروبي و روسيا	66
المطلب الثاني : تونس مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل	69
المطلب الثالث : مع منظمة الأمم المتحدة	71
خلاصة الفصل الثالث	72
الفصل الرابع: السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة(2011-2016)	73
المبحث الأول : الثورة التونسية (ثورة الياسمين)	75
المطلب الأول : الخلفيات و التطورات الثورة في تونس (ثورة الياسمين)	77
المطلب الثاني : الأهداف و محددات الثورة التونسية	83
المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة	86
المطلب الأول : محددات الداخلية	87
المطلب الثاني : المتغيرات الخارجية	105
المبحث الثالث : مقارنة مابين السياسة الخارجية التونسية لما قبل الثورة وما بعدها	108
المطلب الأول : مبادئ و أهداف السياسة الخارجية التونسية	108
المطلب الثاني : أوجه التشابه و الإختلاف في السياستين قبل وبعد الثورة	112
المطلب الثالث : تقييم للسياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة	116
خلاصة الفصل الرابع	118
خاتمة	119

قائمة المراجع	123
الملخص	136
Résumé	136

فهرس الخرائط و الجداول

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
الخريطة 01	خريط و علم الجمهورية التونسية	35

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول 01	قيمة الصادرات التونسية حسب الدولة	97

مقدمـــــــــــة

شهدت العلاقات الدولية تغيرات عديدة بعد نهاية الحرب الباردة مع سقوط المعسكر الشرقي الذي أصبح من الماضي، و شهد العالم نشأة نظام دولي جديد يفرض على الوحدات الدولية التعاون والتحالف فيما بينها خاصة في ظل تنامي موجة التهديدات اللاتماثلية كالجريمة المنظمة و خطر الإرهاب العابر للحدود.

هذا وتعد السياسة الخارجية مرآة للدولة على الصعيد الدولي و الإقليمي، و تتأثر هذه الأخيرة بالمتغيرات السياسية و خاصة الأمنية و الإقتصادية.

كما تعد تونس نموذج للتحول الديمقراطي السلس إلى حد ما من بين مختلف الإنتفاضات العربية الأخرى، حيث شهدت في السنوات القليلة الفائتة منذ نهاية سنة 2010م إلى غاية 14جانفي2011م حراكا و ثورة سياسية و إجتماعية غير مسبوقة، و تجسدت هذه الثورة في تصاعد نشاط حركات الإحتجاج الشعبي. مثل: { التظاهرات و الإعتصامات التي تحولت إلى حراك شعبي و تزايد صدور بيانات و عرائض عن نخب فكرية و سياسية مطالبة بالتغيير}، و لقد ساهم هذا التغيير في النظام التونسي و التوجه إلى عهد الجمهورية الثانية في التغيير للسياسات الداخلية و أثر هذا في السياسة الخارجية و أصبحت تونس تمثل الإستثناء في العالم كأنها ثورة ناجحة بكل المقاييس.

بناءا على ما سبق نستنتج تأثير المتغير الأمني على رسم و تجسيد السياسة الخارجية التونسية في الميدان الإقليمي القاري و الدولي.

- أهمية الموضوع :

القيمة العلمية :

إن هذه الدراسة التي تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية و الإقليمية و بالخصوص السياسة الخارجية، تعمل على معالجة إحدى أهم المواضيع في العلاقات الدولية ، و هو السياسات الخارجية للدول التي عرفت تحولات و تغيرات داخلية و التي أثرت على مجموعة من الدول المحيطة و الإقليمية في المنطقة العربية التي تصنف ضمنها السياسة الخارجية التونسية ، حيث يمكننا الوصول إلى فهم أهم المحددات التي توجه هذه السياسات ، و التي تفتقر الدراسات العربية و العالمية بشأنها.

تحاول هذه الدراسة وضع تحليلات تتكيف و طبيعة التحولات و التغيرات القائمة و الوقوف عند أهم المتغيرات التي تلعب دورا في التأثير في السلوك الخارجي لتونس تجاه منطقة المغرب العربي و الإفريقي و العربي و العالمي ، و فهم دوافع هذا السلوك و ذلك من خلال إستعمال العديد من الأطر النظرية و المقاربات التي نقترب من خلالها إلى فهم و إستيعاب الظاهرة محل الدراسة و التحليل (سياسة تونس الخارجية لـ قبل الثورة و بعدها 1987م–2016م).

القيمة العملية :

إن التطورات و التحولات التي أفرزتها نهاية فترة الحرب الباردة ، أدت إلى ظهور مفاهيم و ظواهر جديدة أثرت على مسار العلاقات الدولية ، بعدما أدت إلى تغيير على مستوى بنى و هياكل النظام الدولي و كذا إعادة توزيع القوى بداخله ، وهو ما أثر على السلوكات الخارجية للدول التي أحدثت تغييرات على سياساتها الخارجية لمواكبة التحولات و التكيف مع ما يحصل في البيئة الدولية و لعل تونس لم تكن بمنأى عن الأحداث ، حيث مرت سياساتها الخارجية بالعديد من التغيرات خلال مراحل تغير السلطة من فترة حكم الحبيب بورقيبة إلى غاية بداية حكم زين العابدين بن علي في 1987م إلى غاية سقوط نظامه في 14 جانفي 2011م و هذا هو التغير الذي حدث هو ثورة الياسمين التي جاءت من اجل التغيير في كل السياسات الداخلية إثر التهميش الذي حصل في الداخل ، و هذا ما جعل كل السياسات الدولية تتغير و مدى دوافع و أهداف هذه السياسة خصوصا تجاه المناطق العربية التي عرفت بـ الربيع العربي.

تكمل القيمة العلمية لهذا الموضوع كذلك في محاولة فهم و تفسير السياسة الخارجية التونسية في فترتين من سنة 1987م إلى 2011م و من فترة 2011م إلى 2016م في إلى ماذا تغير في الداخل التونسي و توجهات هذه السياسات تجاه المنطقة المغاربية و العربية و العالمية.

حيث تسعى هذه الدراسة إلى الإقتراب بشكل أفضل لفهم السياسة الخارجية التونسية و محدداتها و متغيراتها ، و كذا الدوافع المرتبطة بالسلوكات الخارجية لتونس بإعتبارها إحدى أول الدول التي نجحت فيها الثورة أي ثورات الربيع العربي.

- **أسباب إختيار الموضوع :**

لقد جاء إختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية

الأسباب الذاتية :

من بين الإعتبارات الذاتية التي دفعتنا لإختيار الموضوع هو رغبتنا في التعمق في الدراسات الإقليمية بصفة عامة و سياسات دول الجوار بصفة خاصة ، و تتبعنا لها و إصرارنا على فهمها ، ما جعلنا نتناول موضوع السياسة الخارجية التونسية على إعتبار أن تونس دولة عضو في إتحاد المغرب العربي و دولة شقيقة بالنسبة لنا و لنا معها إرتباطات تاريخية طويلة و أن هذه المرحلة التي مرت بها هي مرحلة التغيير التي مرت بفوضى أثرت فيها و في العالم العربي ، و كيف بدأت تسترجع مكانتها في النظام الدولي و الإقليمي.

و لم تكن فقط قلة و نقص المراجع العربية و الأجنبية في المكتبات الجامعية أحد الأمور معيقة، بل زادت من رغبتنا في تناول هذا الموضوع ، بل إنه قد تكون هذه الدراسة بمثابة محاولة جادة منا قد تقدم الإضافة لبحوث أخرى تمس الموضوع ذاته و تطوره في إتجاهات عديدة و مختلفة.

الأسباب الموضوعية :

إن الأهمية العلمية لهذا الموضوع تكمن في إعتباره أحد المواضيع الأساسية المطروحة للنقاش في الدراسات المعاصرة ، خصوصا بعد التحولات التي شهدتها المنطقة العربية و العالمية و خاصة في تونس التي تحاول أن تستعيد مكانتها العالمية كقوى فاعلة ذات دور على المستوى العالمي و الإقليمي.

فضلا عن العمل على وضع دراسة علمية أكاديمية تساهم و لو بشكل متواضع في تفسير و تحليل السياسات الخارجية التونسية لقبل و بعد الثورة (من1987م إلى فترة2016م)

- **إشكالية الدراسة :**

إن التحولات العميقة التي عرفتها تونس منذ الإستقلال 1956م و مرورها بفترات حكم كانت تعتبر ديكتاتوريا و خاصة في فترة 1987م إلى 2011م و كانو هم الذين يحددون سياساتها الداخلية و الخارجية و لكنهم نسو أنفسهم على أنهم رعاة لخدمة شعوبهم خاصة و أنهم كثرت الأزمات في الداخل و التأثيرات الخارجية جعلها تسقط و تتغير هذه الأنظمة الديكتاتوريا و خاصة العربية التي عرفت الربيع العربي أو الثورة التونسية و ذلك جاءت من أجل التغيير و تحسين الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و هذا ما جعلها تغير من سياساتها الدولية و أصبحت تعتبر تونس كقدوة في العالم للثورة الناجحة التي أسفرت على وجود تغيرات جديدة في العالم.

لذلك دفعتنا أسباب الدراسة إلى طرح الإشكالية التالية للإجابة عنها :

ما مدى تأثير ثورة الياسمين(يناير 2011م)على السياسة الخارجية التونسية؟ و هل فعلا أحدثت تغيرا في توجهاتها ؟.

في إطار هذه الإشكالية نطرح العديد من التساؤلات الفرعية منها :

- ما مفهوم السياسة الخارجية و فيما تتمثل تأصيلاتها النظرية ؟.
- فيما تتمثل أهمية تونس الجيوبوليتيكية ؟.
- فيما تمثلت خصائص السياسة الخارجية التونسية لفترة الرئيس زين العابدين بن علي ؟.
- ما جديد السياسة الخارجية التونسية لما بعد ثورة الياسمين ؟.

- **فرضيات الدراسة :**

لمعالجة الإشكالية نطرح الفرضية الرئيسية :

- كلما زادت مخرجات و أثار ثورة الياسمين كلما إنعكس ذلك على القرارات المتخذة على مستوى السياسة الداخلية لتونس و هو ما ينعكس بالضرورة على توجهات سياساتها الخارجية.

أما الفرضيات الفرعية فتمثلت فيما يلي :

1- كلما كانت السياسة الداخلية للدولة قوية كلما إنعكس ذلك على السياسة الخارجية.

2- تلعب العوامل الداخلية و الخارجية دورا كبيرا في تحديد أهمية الدولة التونسية في الساحة الدولية.

3- لطالما تميزت السياسة الخارجية لتونس بتركيز علاقاتها مع الدول الرأسمالية الكبرى إلى جانب جيرانها.

4- تميزت السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة بتنويع علاقاتها في المجال الإقتصادي و السياسي لغرض الحصول على المساعدات و نشر تجربة التحول فيها.

- **حدود الدراسة :**

الإطار الزماني:

نتناول في هذه الدراسة بحث الإشكالية المطروحة في إطار زمني يمتد من فترة الثمانينات التي تعتبر نقطة أساسية في عمليات التحول السياسي ، إذ عرفت تونس في يوم 07 نوفمبر 1987م بإنقلاب سلمي قام به زين العابدين بن علي على نظام الرئيس الحبيب بورقيبة ، و منذ تلك الفترة إستغل منصبه و قام بربط علاقات وثيقة مع مجموعة من الوحدات الدولية ، إلى غاية سقوط نظامه على إثر ثورة قام بها الشعب التونسي في 14 جانفي 2011م و ذلك إثر التهميش و القمع الذي تعرضوا له ، و في تلك الفترة الجديدة من 2011م إلى غاية سنة 2016م عرفت تونس عدة تغيرات داخلية و خارجية.

الإطار المكاني:

تنصب هذه الدراسة على دولة تونس ببيئتها الداخلية و الخارجية ، ذلك أن فهم السياسة الخارجية يعتمد على مدى حجم و موقع و الموارد التي تمتلكها هذه الدولة و مدى إستقرارها داخليا و خارجيا.

- **الإطار المنهجي :**

نظرية صنع القرار :

و هي من أكثر النظريات التي تشهد إهتماما في دراسة العلاقات و السياسات الدولية، حيث تهتم بتحليل كل العوامل و المؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة.

حيث رائد هذا المنهج في التحليل هو ريتشارد سنايدر أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي، بحيث يرى سنايدر في إتخاذ القرارات هي: عملية متتابعة المراحل و تشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة و هذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن إتخاذ القرار الخارجي، ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل. مثل: الدوافع و مجالات الخبرة و الإختصاص و نمط الإتصالات المسيطرة، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار...إلخ، و كل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل و الأهداف، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الإعتبارات كلها ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو أخرى[1].

المناهج :

إن طبيعة الموضوع الصعبة تتطلب منا الإعتماد على تكامل منهجي يتشكل من عدة مناهج التي تساعدنا للإقتراب من ظاهرة و إشكالية محل الدراسة ، و لذا كان علينا إلى الإعتماد على :

1/ ـ المنهج التاريخي :

المنهج التاريخي بإعتباره يبحث في الأحداث التاريخية الماضية و يصف الظواهر و الحقائق لغرض الوصول إلى معرفة الظروف التي أحاط بشأنها موضوع الدراسة عبر مختلف المراحل الزمنية [2]، و هو الذي يمكننا من الرجوع إلى مختلف التطورات التي عرفتها السياسة التونسية داخليا و خارجيا في المنطقة و محاولة ربطها بالظروف التي كانت حاصلة أو فائضة

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول و النظريات، (ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991م)، صفحة34.

[2] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات، و الأدوات، (ط4، الجزائر ، دار هومة ، 2002م) ، ص 56 .

على ساحة كل المستويات لتجاوز مجرد سرد الوقائع و الأحداث ، كما يساعدنا على إستقصاء و تطور إصلاحات السياسية و الإقتصادية و أبعادها و أثرها على التحول السياسي ، و يوفر لنا المعلومات لعملية التحليل و التفسير.

2/ ـ المنهج المقارن :

المنهج المقارن و هو عبارة عن الخطوات التي ينتهجها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة لمعرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه و الإختلاف بهدف الوصول إلى تعميمات وإيجاد التفسير العلمي لها[1] ، و تعتمد دراستنا بشكل كبير على المنهج المقارن في إبراز الخصائص المشتركة و التباين في تحولات النظامين (قبل الثورة و بعد الثورة) و إكتشاف أهم المتغيرات المتحكمة في مسارها.

3/ ــ المنهج الوصفي :

المنهج الوصفي هو المنهج المهم في الدراسة الوصفية التحليلية الذي يعطي مزايا و خصائص تساعد على تحليل المضمون العلمي للدراسة إذ يتعامل هذا المنهج مع المشكلة و طبيعتها و يعمل أيضا على قياس مستوى متغيراتها و معرفة أسبابها وإتجاهاتها وأهدافها[2]، ويعتمد هذا المنهج على وصف مجموعة الأحداث التي عصفت بالجمهورية التونسية و خاصة في فترات قبل الثورة و مطالبها التي قامت بإسقاط نظام زين العابدين بن علي ، و كذلك ما تبع هذه الثورة من تحولات و تغيرات ساهمت في التحول السياسي في تونس ، من خلال ما تضمنته من تداول على السلطة و سياساتها الداخلية و الخارجية و توجهاتها نحو ربط علاقات مع الخارج.

[1] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج، الإقترابات، و الأدوات، مرجع سابق ، ص70-71.

[2] مانيو جيدير، منهجية البحث، ترجمة من الفرنسية: ملكة أبيض ، تم تصفح الموقع يوم : 03ماي2017م،pdf على الرابط: https://docs.google.com/file/d/0B5ouQ_Ym2-loSXhWU0VaTWlqMUU/edit ، ص100-101-102.

4/ ــ منهج دراسة حالة :

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعيا محليا أو مجتمعا عاما ، و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها ، و ذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المشابهة لها [1].

حيث أننا بسبب إختيار دراسة و التطرق إلى السياسة الخارجية لدولة تونس لقبل و بعد الثورة (1987م إلى2016م).

5/ ــ منهج تحليل المضمون :

منهج تحليل المضمون هو المنهج الذي يساعد على تحليل الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و السياسية القائمة لمعرفة عوامل التغيير الإجتماعي و ردود فعل الناس على قرارات القيادة السياسية[2]، و تم الإعتماد عليه نظرا لوجود مواثيق رسمية و مواد قانونية بحاجة إلى وسيلة لتحليلها و الكشف عن أبعادها.

كما تمت الإستعانة بمجموعة من المقاربات أهمها :

مقاربة " دافيد أستون " الذي يعرف النظام السياسي بأنه دائرة متكاملة ذات طابع ميكانيكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع [3]، وينظر إلى هذا النسق إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا و عطاء من خلال المدخلات و المخرجات.

و مقاربة " مايكل بريتشر" الذي يصور عملية صناعة السياسة الخارجية على أنها نسق يتفاعل مع البيئة و النخبة السياسية صاحبة القرار.

---

[1] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات، و الأدوات ، مرجع سابق، ص87.

[2] عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ،(ط6 , الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011م) ، ص 149 .

[3] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي ،(طبعة1 ، الجزائر، دار هومة ، 2004م) ، ص135 .

بالإضافة إلى مقاربة الموضوع من حيث المدخل الإيديولوجي الذي يؤكد على أن السياسة الخارجية لأية دولة هي التعبير عن الإيديولوجية السائدة في تلك الدولة أو إحدى الوحدات الدولية.

- **تبرير الخطة :**

كمحاولة منا لتغطية جميع جوانب الموضوع محل الدراسة وإجابة على الإشكالية و الفرضيات، نتبنى التقسيم التالي للبحث الذي إعتمدنا على خطة تنطلق من:

الفصل الأول الإطار مفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية و الثورة الذي نتطرق فيه لثلاثة مباحث تتمثل في مفهوم و أهداف و عملية صنع القرار للسياسة الخارجية و مفهوم الثورة عامة ، ثم ننتقل للفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة جيوبولتكية لتونس الذي نتطرق فيه لثلاثة مباحث تتمثل في الموقع الجغرافي و البيئة البشرية و الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية و السياسية، أما الفصل الثالث الذي حددناه بسياسة خارجية تونس لما قبل الثورة (1987م–2011م) و الذي تطرقنا فيه لثلاثة مباحث تتمثل أساسا في المبحث الأول نتطرق إلى فواعل السياسة الخارجية التونسية و أما المبحث الثاني تطرقنا إلى تفاعل السياسة الخارجية التونسية مع بيئتها الإقليمية أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى تفاعل السياسة الخارجية التونسية في الساحة الدولية ، و إثر التغير الحاصل في الساحة التونسية تطرقنا للفصل الرابع الذي يحمل السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة (2011م–2016م) و الذي تطرقنا فيه لثلاثة مباحث أهمها في المبحث الأول الذي يدرس الثورة التونسية و في المبحث الثاني تطرقنا لمحددات السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة و في المبحث الثالث قمنا بمقارنة ما بين السياسة الخارجية التونسية لما قبل الثورة و ما بعدها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لدراسة السّياسة الخارجيّة و الثورة

اعتبرت نهاية الحرب العالمية الأولى والتغيرات العالمية والتحالفات التي ترتبت عنها، وكذلك عندما جاءت فترة الحرب العالمية الثانية سقطت دول كانت تعتبر قويّة وظهرت في مكانها دول جديدة وتحالفات؛ لتنشأ على أرض الواقع مفاهيمها وتوجهاتها و أديولوجياتها من منطق القوة، الذي أحدث تغيير شبه جذري على مستوى السياسة الدولية، أين عرفت العلاقات الدولية تراجعا في بعض المتغيرات والعوامل التي كانت تنشط في مراحل ما، على غرار المتغيرات الأمنية والأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، مقابل بروز متغيرات جديدة كانت على رأسها السياسات الخارجية التي كانت تعتمد على ظاهرة الأمن العسكري حيث تطورت وأصبحت ظاهرة تستند على كلّ الأبعاد والوظائف الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والبيئية والدينية، وإلى جانب هذا عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة، جعلتها تكتسي أهمية كبيرة على الصعيد الدولي خاصة بالنسبة للدول الصغيرة التي تريد تحقيق وفرض نفسها على الساحة الدولية.

ومن خلال تعريف الدكتور إسماعيل صبري مقلد على أنّ السياسة الخارجية هي الخبرة المتراكمة التي تنتج عن قرارات قليلة ومتوسطة وكثيرة من أجل إنقاذها، والتي تكون تحت ضغوط دولية متقلبة و غير مستقرّة، و التي تحاول حماية مصالحها، و تحقيق طموحاتها، التي ترتفع من مستوى نفوذها أو مكانتها في السّاحة الدولية و الإقليمية[1].

وبما أنّ موضوعنا هو السياسة الخارجية التونسيّة لقبل وبعد الثورة من فترة1987م إلى غاية2016م إرتأينا الحاجة إلى دراسة القاعدة التي بنيت عليها السياسة الخارجية، وعليه سنتطرق في هذا الإطار المفاهيمي إلى عرض مفاهيم السياسة الخارجيّة ومفهوم الثورة؛ لأنّه لا يمكن التطرق إلى أي موضوع دون التعرض إلى الجانب النظري الذي يمكّننا من فهم وتقصّي التّوجهات الجديدة لها.

[1] إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، (ط1، مصر، المكتبة الأكاديمية، 2013م)، ص15.

المبحث الأوّل: مفهوم السّياسة الخارجيّة

تعتبر المفاهيم من الناحية الإستمولوجية: أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثه ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأيّ دراسة علمية، ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى جملة من المفاهيم الأساسية و هي كما يلي:

المطلب الأوّل: تّعريف السياسة الخارجيّة

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية على إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من الخصائص المشتركة، مما يعطي من الناحية النظرية إطارا منهجيا و معرفيا لرصد حدود الظاهرة، إلاّ أنّنا في الواقع نصطدم بتعدّد وإختلاف التعاريف بإختلاف المفكرين و إختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى صعوبتها.

و لمعرفة ماهية السياسة الخارجيّة :

يرى بهجت قرني أنّ التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يتمثل في نقطة البدء في التحليل، فهي تعني هذه الأخيرة أهداف عامة، أم أفعال محدّدة، أم هي قرارات و إختبارات صعبة[1].

إضافة إلى أنّ ما يميّز السياسة الخارجية هو تعدّد محدّداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجّهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغيّر المستمر.

يتمثّل السبب الرئيس في المشكلة التي يميّزها إختلافا وأحيانا غموضا وسطحية في التعاريف حول السياسة الخارجية تكمن في أن كل تعريف يهمل بعض الجوانب والأبعاد للظاهرة، وهذا راجع إلى عدّة إعتبارات نفصّل أهمّها كما يلي :

[1] بهجت قرني و علي الدين هلال، السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض ،(ط2، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسة ، 2002م)، ص 29.

1. إنّ مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في محيطها الخارجي، وبالتالي تعريفها للسياسة الخارجية فمثلا: تختلف وتتغيّر مفاهيم السياسة الخارجية للدول العظمى عنها بالنسبة للدول الصغرى.
2. أنّ السياسة الخارجية من الناحية النظرية ترتبط إرتباطا ظرفيا حسب الإنتماء المؤقت لمقترب أو مجموعة بحثية معيّنة[1].

وبالتالي فإن التغيرات التي تطرأ على المقاربات النظرية في هذا الحقل المعرفي إلى جانب تطورات العلاقات الدولية، التي تنعكس على تعريف هذا المفهوم خاصة في ظل التحوّل نحو المسلمة الكلانية في دراسة مختلف ظواهر العلاقات الدولية التي من أهمّها السياسة الخارجية التي كانت إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ترتبط وتفسر إستنادا إلى تحقيق الأمن القومي والمحافظة عليه، لكن بعد ذلك اتسع مجالها لتشمل المجالات الاقتصادية والثقافية والإنسانية والبيئية...، وأصبح تفسير السياسة الخارجية يستند إلى بناء النماذج التنبؤية ويراعي إبراز دور مختلف المتغيرات والمحدّدات[2].

3. إنّ السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعلات عدة عوامل، منها الدائمة والمؤقتة، و منها المعنوية و المادية، و منها الأساسية و الثانوية ، و منها السلمية والدموية[3].

و منها الداخلية والخارجية، غير أنه في أغلب الأحيان يصعب تقصّي الطريقة التي تتفاعل بها هذه العوامل.

ومع ذلك فإنّ هذه الاعتبارات لا تعني خلو الميدان من بعض التعريفات التي تعتدّ بها العديد من المؤلفات في السياسة الخارجية لكونها أكثر التعاريف علمية وشمولا ومنها:

التعريف الذي يقدّمه(**جيمس روزنو**)، حيث يخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا ويقارب الواقع الملموس والبعد العملي للظاهرة فيقول بأن :

" السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إمّا للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها"[1].

---

[1] السعيد ملاح، تأثيرات الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير،(جامعة قسنطينة، تخصص علاقات دولية، 2005م)، ص 14.

[2] وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، (ط1، الجزائر ، مؤسسة الشروق ، 1994م)، ص 99-102.

[3] بطرس بطرس غالي،"السياسات الخارجية للدول الكبرى"، المجلة المصرية للعلوم السياسية،(العدد18، مصر،الجمعية المصرية للعلوم السياسية، سبتمبر 1962م)، ص30.

وفي صنف آخر تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تُجاه محيطها الخارجي، وقد تكون إمّا تأخذ أشكالا مختلفة موجّهة نحو دول أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الإقليمية والدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة[2].

ويقدم محمد السيد سليم تعريفا يأخذ في إعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، وبالتالي: " يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الدولي"[3].

ويتضح من هذه التعاريف التي وردت يمكن القول :أنّ إيجاد تعريف للسياسة الخارجية يكون أكثر شمولا، فلا بدّ أن يأخذ بعدا تركيبيا بحيث يجمع بين محدّدات السياسة الخارجية وأهدافها وتوجهاتها وأدوارها ، و كذا الوسائل التي تنفذ بها، أيّ بين الاتجاهات والالتزامات الدولية وقدرات وحوافز الفعل[4].

ومن هذا الأساس يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على أنها: " كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخطّطات والإلتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي".

---

[1] James Rosenau ,Comparing Foreign. Policies : Theories, Finding, Methods. NEW YORK , Sage Publication, 1974, P 6.

[2] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية،(ط1، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985م)، ص157.

[3] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ،(ط2، بيروت ، دار الجيل ، 2001م)، ص12.

[4] السعيد ملاح، مرجع سابق، ص14.

المطلب الثّاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

تتشابك السياسة الخارجية مع مجموعة من المصطلحات المتقاربة معا من حيث المعنى في مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة، ومن أهم هذه المصطلحات ما يلي:

أولا : السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

تختلف العلاقة بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية فهناك من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة كيفما كانت طبيعتها هي إنعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، وكما أنّ هناك الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين الداخلية والخارجية إلى إعتبار أن السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية[1].

كما أنه يلاحظ أن كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تصنع وتصاغ وتحدد داخل الحدود الدولة وتنفّذ من طرف المؤسسات المختصة في الدولة؛ لكن في سياق ذلك توجه السياسة الداخلية إلى الداخل وترمى إلى تحقيق أهداف داخلية في الدولة، وأما السياسة الخارجية توجه إلى تحقيق أهداف خارجية خارج الحدود الإقليمية للدولة.

كما أنه يوجد تأثير متبادل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، فالسياسة الداخلية لها قابلية التوسع خارج إقليم الدولة، بالإضافة إلى أن النظام الدولي له تأثير مباشر على الوضع الداخلي للدولة إما سلبيا أو إيجابيا ، وكذلك امتداد الأزمات الاقتصادية الدولية إلى المجتمع الداخلي. و لهذا كله تتأثر بسبب وجود التقدم التكنولوجي والعالم أصبح كله عبارة عن قرية صغيرة محيطة بمجموعة من المعطيات الإخبارية المشتركة والتي تصل إلى أي منطقة في العالم وفي أي وقت.

ومن جهة أخرى هناك نوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يوجد في العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، حيث تتخذ الوحدة العالمية سياسة داخلية محدّدة إلاّ أنّه في الواقع توصل هذه السياسة الداخلية؛ لتنفيذ أهداف في البيئة الخارجية، كما هناك جزء من السياسات الخارجية قد يصل إلى تحقيق هدف على المستوى الداخلي.

[1] Henry A. Kissinger , Domestic Politics and Foreign Policy, IN: James N. Rosenau, International Politics And Foreign Policy, New York , The Free Press, 1969,P 261.

ثانيا : العلاقات الداخلية والسياسة الخارجية

أخذت العلاقات الدولية عدة تعاريف وهي[1]:

يقول رينولدز الذي يعرف العلاقات الدولية بأنها:

" تعني بطبيعة وتعريف وأثار وعلاقات بين أفراد وجماعات يعملون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى، وكذلك تعنى بطبيعة التفاعلات المتبادلة بينهما والعوامل المتغيرة أو المؤثرة فيها".

ويعرفها ماكلالند:

" أن العلاقات الدولية تدرس العلاقات المتفاعلة في تركيب معين في الوحدات الإجتماعية ويضمنها دراسة الظروف المعينة المحيطة بالعلاقات المتفاعلة".

كما يعرفها هولستي:

" العلاقات الدولية على أنها جميع أشكال التفاعل بين الأعضاء للمجتمعات المستقلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية "[2].

وصفوة تعريف العلاقات الدولية في إطار عام على أنّها ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالشؤون الخارجية والعلاقات بين الدول[3].

ولقد كان منذ معاهدة واستيفاليا عام ألف وستمائة و ثمانية وأربعون ميلادي إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ثم إنشاء هيئة الأمم المتحدة سنة ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون ميلادي على أنه تعرف العلاقات الدولية هي مجمل السياسات الخارجية للدول، إلاّ أنه شهدت وجود وحدات أخرى دون مستوى الدولة كالحركات التحررية والجماعات العرقية، والوحدات الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى بروز تفاعلات أخرى غير السياسات الخارجية للدول، و من جانب آخر وفي ظل الثورات العلمية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية تحولت بعض فروع العلاقات الدولية إلى تخصصات مستقلة إلى حدّ ما لها

---

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ،(ط5 ، بغداد ، المكتبة القانونية، 2010م)، ص12-13 .

[2] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991م)، ص25.

[3] Anne H. Sanokhonov , And Others , The American Hiritage Dictionary Of English Language, (THIRD EDITION) , NEW YORK , HOUGHTON MIFFLIM COMPANY, 1992, P 711.

مناهجها ونظرياتها الخاصة، و من بين هذه الفروع فرع السياسة الخارجية، ومنه نرى أن مفهوم السياسة الخارجية هو تحديد وتنفيذ وتقييم الإختبارات الخارجية، أي أنها عملية تكون داخل الدولة.

وأخيرا أن العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل في آفاقها من السياسة الخارجية للدول[1].

ثالثا: الدبلوماسية والإستراتيجية والسياسة الخارجية

تجتمع كل من الدبلوماسية والإستراتيجية مع السياسة الخارجية من حيث كونهما وسيلتان لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهذا الذي أثبته الباحث الفرنسي ريمون أرون، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث هي أداة لتنفيذها كما عبر عن ذلك كينيت تومبسون بأنّ:

السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها[2]، إلاّ أنه إجتمع على أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية.

أمّا الإستراتيجية فلقد عرفها الجنرال الفرنسي أندري بوفر أنها:

" هي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام"[3].

ومنه فإنّ الإستراتيجية في فن إدارة العمليات والوسائل العسكرية أثناء الحرب، و منه فإنها تعني فن الإكراه أما الدبلوماسية فتعني الإقناع و هما وسيلتان لهدف واحد هو إخضاع الآخرين لإرادتنا[4].

و بنجاحهم تنعكس بشكل إيجابي على السياسة الخارجية، و بفشلهم يؤدي إلى إنهيار السياسة الخارجية و ما تخلفه من تبعات ذلك.

وعليه فإن السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعالية البعد الدبلوماسي والإستراتيجي لها.

---

[1] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (ط1، عمان ، دار زهران ، 2009 م)، ص35.

[2] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص26.

[3] محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة ،(ط1، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002م)، ص614.

[4] فتحية النبراوي، محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 1985م)، ص465-466.

المبحث الثاني : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية و أهدافها

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية

يعـرّف الهـدف فـي السياسـة الخارجيـة بأنـه:" الغايـات التـي تسـعى الوحـدة الدوليـة إلـى تحقيقهـا فـي البيئـة الدوليـة"، ولتحديـد هـدف أيّ دولـة فإنـه صـعب جـدا، و يختلـف تحديـد أهـداف الـدول مـن دولـة إلـى دولـة أخـرى ومـن زمـن لـزمن آخـر فهـي غيـر ثابتـة وتتغيـر حسـب الظـروف الداخلية والخارجية وحسب الزمان والمكان[1].

ويمكننا تلخيص أصناف الأهداف إلى ما يلي:

أ- أهداف بعيدة المدى

هـي أهـداف التـي تعكـس رؤيـا بعيـدة و معينـة لبنيـة النظـام الـدولي نحـو النظـام الإقتصـادي الدولي أو النظام الإقليمي المباشر[2].

مثـل: المغـرب العربـي و الإتحـاد الأوروبـي، كمـا أنّ هـذه الأهـداف جـاءت نتيجـة لإسـتراتيجية وتخطـيط محكـم، لتطـوير الأهـداف الكبـرى للدولـة ، وهـي لا تقتصـر علـى هـدف معـين وإنمـا تكـون في جميع المجالات" اقتصادية، سياسية، ثقافية"[3].

ب- الأهداف المتوسطة

وتتمثـل فـي أنهـا تفـرض إحـداث تغييـر فـي المحـيط الخـارجي للدولـة ، وأمـا علـى الـدول الأخرى يجب عليها الالتزام بهذا التغيير[4].

---

[1] أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق، ص151.

[2] المرجع نفسه ، ص151.

[3] يوسف عبد الرحمان بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ،(مصر، المكتب الجامعي الحديث ، 1999م)، ص48.

[4] أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق، ص152.

كما يجب عليها أن تبني تحالفات سياسية كبيرة في علاقاتها الخارجية، وأن تحقق المصلحة العامة للدولة[1]، وهكذا تتغير حسب مصالحها.

ت- الأهداف المحورية

هي الأهداف التي يساوي تحقيقها وجود الدولة، وحمايتها وجود النظام ذاته، بحيث أنّ علة الوجود تكون بوجود الدولة نحو: السيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي للدولة، وعليه فإن هذه الإجراءات تستثمر لها كل الإمكانيات والوسائل بغية الحفاظ عليها، لأنه إذا حافظ عليها فإنه سوف نحافظ على ثبات السياسة الخارجية، إلاّ أنّه من ناحية أخرى قد لا يتطلب المحافظة عليها تغيرا في السياسة الخارجية للدولة[2].

ث- أهداف إيجابية وأهداف سلبية

إنّ أهمية تصنيف أهداف السياسة الخارجية تكمن في أن معرفة وطبيعة الهدف تساهم بشكل كبير في تحديد سلوكية الدولة وردّ فعلها إزاء البيئة الخارجية عندما يكون الهدف المعني موضوع قضية قائمة[3].

[1] ناصيف يوسف حتّي، مرجع سابق، ص175.

[2] أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق، ص152.

[3] المرجع نفسه ، ص152.

المطلب الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

تعتبر دراسة صنع القرار وإتخاذ القرار من الإهتمامات القديمة عبر العصور، فلقد كتب المؤرخ ثوكوديدس في دراسته للحروب حول العوامل المؤثرة على زعماء المدن اليونانية لإختيار قرار معين حول الحرب أو السلام أو التحالف أو إنشاء إمبراطوريات طبقا للظروف التي تواجههم، وهو قام بالبحث في كل العوامل النفسية، ومنه يعتبر ثوكوديدس من أوائل المنظرين الذين بحثوا في اتخاذ القرار[1].

وصفوة القول:

أن **مفهوم صنع القرار** يعني عملية ممتدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعدّدة نفسية، سياسية، إقتصادية، إجتماعية.

أما **عملية صنع القرار** فهي عملية إختيار الحلول لمشكلة معينة.

أما **إتخاذ القرار** فهو عبارة عن الإختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقين في نتائجها النهائية.

وعليه فإنّ **نظرية صنع القرار** تعني تلك الدراسة الدقيقة والواسعة لكل المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والسيكولوجية الواجب إتخاذها بعين الإعتبار عند تحديد سياسة معينة أو تفاعلات فيما بينها، لنصل في الأخير أنّ القرار هو نتيجة حوصلة لكل هذه المتغيرات.

1) خطوات عملية إتخاذ وصنع القرار

لصنع القرار يجب أن تكون له خطوات ومراحل لكي يتخذ القرار بدقة وعملية في السياسة الخارجية لكل دولة أو لدولة ما[2].

وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي،(ط1، الكويت، مكتبة كاظمة للنشر، 1985م)، ص306.

[2] أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية ،(القاهرة ، معهد البحوث والدراسات ، 2008م)، ص106.

✓ **خطوة تحديد المعيار الرئيسي أو الموقف:**

يجب على صانع القرار أن يدرك الوضع معتمدا على معلوماته الخاصة وقنوات الإتصال الخاصة و الموثوقة ، ومنه هذه الخطوة تعني التعريف بالمتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية المحيطة بصانع القرار.

✓ **خطوة تحديد الهدف:**

إنّ السياسة الخارجية هي وسيلة لتحقيق غاية معينة، وهي خطوة تأتي بعد خطوة تحديد معيار الرئيسي، و جاءت دائما لخدمة المصلحة الوطنية وهي تختلف من دولة إلى أخرى، وتكون أهدافها مقسمة إلى أهداف قصيرة المدى وأهداف متوسطة المدى وأهداف طويلة المدى.

✓ **خطوة اختيار البدائل:**

وهي تتمثل في إيجاد بديل عن البديل الأنجح والأصلح للوصول إلى الهدف المنشود من صانع القرار، الذي يمكن أن يكون قرار متخذ من هيئة رئاسية أو هيئة تشريعية، أي يمكن أن يكون شخصي فردي أو جماعي بالإجماع[1].

✓ **خطوة تقييم البدائل:**

تعتبر أهم عملية تقييم وإختيار البدائل بالنسبة لصانع القرار، ويتمثل في إجتناب إختيار إحدى القرارات التي من الإحتمال أن تقود نحو الفشل، ولذلك يجب وضع عدّة بدائل ولكل بديل له عدة احتمالات وتأثيرات.

✓ **خطوة اتخاذ القرار وتنفيذه:**

تعتبر مرحلة الإعلان والفصل في القرار النهائي وتنفيذه.

[1] جيمس لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد السيد سليم و محمد بن أحمد مفتي، (ط1، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، 1989م)، ص16.

✓ **خطوة ردّة الفعل:**

تتمثل في مدى التأثير الداخلي والخارجي لهذا القرار نحو: قرارات قمع المتظاهرين للنظام، فهذا القرار له تداعيات داخلية وتنديد خارجي من الدول الكبرى.

2) أثر الأزمة على عمليات صنع القرار

تختلف الأزمة عن الصراع وكذلك تختلف عن النزاع، وهي تعتبر توتّر دولي عاجل أي توتر مستعجل جدا وهو لا يصل إلى مرحلة الحرب المسلحة، و لكن هي تخطر إلى وقوع حرب[1].

ومنه فإنها تتمثل عن خلل أو سوء تفاهم في العلاقات الطبيعية بين الدول، وهي إمّا تكون أزمات إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية أو عسكرية وفي مدّة زمنية محدّدة. كما تميز الأزمة عدة خصائص تتمثل في التهديد والمفاجأة وضيق الوقت والغموض[2].

وهي عناصر تجعل من صانع القرار في موقف صعب ومحرج جدا، وهنا يأتي الدور الفعال لصانع القرار وكذلك تأتي الأخطاء غير المتوقعة و ذلك للضغط النفسي و قصر المدّة الزمنية في توفير معلومات أكبر.

3) المتغيرات المؤثرة في القرار الخارجي

يعتبر العمل الدولي متغيّر تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة. وتتمثل هذه المتغيرات في: الموقع الجغرافي للدولة، ومساحتها، وطبيعة النظام السائد، ودرجة التنمية الإقتصادية، ومنظومة القيم الإجتماعية[3].

وعليه فإن ربط العلاقة بين المتغيرات المستقلّة والتابعة بواسطة المتغيرات الوسطية وهي:

---

[1] عدنان السيّد حسين، نظرية العلاقات الدولية ، (ط1، لبنان ، دار أمواج ، 2003م)، ص135.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص361.

[3] المرجع نفسه ، ص142.

☒ متغيرات فردية:

وهي تتعلق بصانع القرار بصفاته وشخصيته من خبرة وقيمته، ومدى ولائه وفكره، والإيديولوجيات التي يتبعها. ولهذا أعتبرت هذه العوامل ذات أهمية كبرى في تثبيت السلوك الخارجي لصانع القرار.

☒ متغيرات الدور

هو السلوك الذي يجب أن ينتهجه صانع القرار في مركزه بعيدا عن آرائه وتوجهاته الشخصية، لأن الوظيفة تلزم وتضع له قيود بالإلتزام بسلوك وتوجهات تحدّد له الوظيفة[1].

☒ متغيرات اجتماعية:

تتمثل في العوامل غير الوظيفية وغير الحكومية السائدة في المجتمع، وهي تكون مادية تتمثل في الموقع الجغرافي والموارد الأولية والإمكانيات الإقتصادية و التكنولوجية، و تكون مرتبطة بالإمكانيات الطبيعية غير الإنسانية، أما غير المادية فهي مرتبطة بالطبيعة غير الإنسانية في ثقافة وتركيبة المجتمع السياسية، و تتمثل في التراث و الإسهام التاريخي و الوطني في السياسة.

☒ متغيرات حكومية:

تعبّر عن هيكلة السلطة الحاكمة، وتنوع علاقاتها مع جميع مؤسساتها الرسمية، و علاقاتها مع جميع التنظيمات السياسية في الدولة.

☒ متغيرات نسقية:

تتمثل في المؤثرات والعوامل التي تفرزها البيئة الخارجية من خلال شكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي من خلال محتوى التحالفات والتعاون العسكري والسياسي[2].

والبحث في المقومات التي يتشكل منها النظام وعقيدته و خلفيات أعضائه و طبيعة نظامهم السائد، كما أن للموقع الجيواستراتيجي للدولة هو الذي يعرضها للتجاذب بين القوى الرئيسة في الإقليم الدولي.

---

[1] محمد طه بدوي و ليلى أمين مرسي، مبادئ العلوم السياسية ،(الإسكندرية ، مصر ، منشأة المعارف)، ص56.

[2] وليد عبد الحي، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ،(الأردن ، دار الشروق ، 2002م)، ص156.

المبحث الثالث : مفهوم الثورة

الثورة بمفهومها العام تولد عن تراكمات إجتماعية وسياسية وإقتصادية، حيث تعتبر بيئة الثورة هي الغضب المتراكم بسبب: الفقر، البطالة، هشاشة الأمان الإجتماعي، الفساد، هشاشة الأمان الإنساني، وجحيمية الحياة اليومية، ويعتبر الحرمان السياسي والإجتماعي وسوء تعامل الجهات الأمنية مع الناس والإهانة وإنعدام الحريات وإذلال المواطنين كطريقة عادية للعلاقة بين المواطن وجهاز أمن الدولة هو المدخل الطبيعي للثورة[1]، وفي ذلك قول مونتسكيو:"إن الطغيان هو النظام الطبيعي للثورات الشعبية"[2].

يوجد الكثير من التعاريف التي تطرقت لمفهوم الثورة و لكنها بقيت محاولات تصعب لأن ترتقي إلى مستوى التعريف العلمي، لأن كلمة الثورة هي كلمة متداولة في الإستخدام اليومي للغة، و حتى في الكتابة التاريخية ، حيث أطلقت على عدد كبير من الظواهر المختلفة في شدتها و التي تمتد من أي تحرك مسلح أو حتى غير مسلح ضد نظام ما أو عدة أنظمة ، و هي تعتبر على شكل تحركات التي تؤدي إلى إسقاط النظام و إستبداله، الأمر الذي يصعب عملية تدقيق المصطلح .

و في اللغة العربية إستخدم مصطلح الثورة لوصف تحركات شعبية من أنواع عدة

مثل : " ثورة القرامطة " و " ثورة الزنج ".

و إستخدمها عرب القرن 20 متأثرين بثورات عصرهم لفهم الماضي بمفاهيم الحاضر، و في محاولة للإرتباط بتراث ثوري مفترض يكتب كأنه صيرورة نظال الطبقات المضطهدة ، و لقد شهد المغرب العربي منذ قديم الزمان ثورات أهمها : ثورة عمر المختار 1930م في ليبيا، و ثورة الريف في المغرب العربي بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي 1882م–1936م، وفي مصر كذلك شهدت ثورة 23جويلية بقيادة جمال عبد الناصر.

[1] سليمان العودة، أسئلة الثورة ، (بيروت ، مركز الإنماء للبحوث و الدراسات ، 2012م) ، ص 42 .

[2] أندريه ديكوفيل، سوسيولوجيا الثورات ، ترجمة : خليل الجر،(بيروت ، المنشورات العربية ، 1976م)، ص 10 .

كما شهد القرن التاسع عشرة عند الأوروبيين هو بروز نهج ثوري تمثل في إطلاق كلمة (ثورة) على تمرد العبيد بقيادة سبار تكوس في روما القديمة(ثورة العبيد) ونهج اليسار الألماني منذ كارل ماركس في تسمية الحركة الدينية الألفية الخلاصية بقيادة توماس مونتسر" ثورة الفلاحين "[1].

يعرف معجم (محيط المحيط) في مادة ثار : ثار الشيء هاج ، و ثوّره تثويرًا هَيَجَهُ، و ثار ثائره أي هاج غضبه ، فالثائر ساعة ما يخرج من التراب[2].

حيث يربط المعجم لفظ (الثورة) بالشغب و الضجة و الغضب .

أما حول مفهوم خاص للثورة ، فلقد إختلف الباحثين كثيرا في هذا المجال، حيث أن ريموند ويليام صنف كتابا خاصا في هذا المجال و إعتنى بالجذور اللاتينية للكلمة و التي تعني (الحركة الدائرية) ، والدوران هنا يعني أن تكون الأمور دولاً، فيصبح الرؤوس في الأدنى و الأدنون رؤوساً [3].

[1] عزمي بشارة ، في الثورة و القابلية للثورة ،(الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012م)، ص 7.
[2] بطرس البستاني ، معجم محيط المحيط ، بيروت ، طبعة الثانية ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1987م ، ص 87.
[3] سلمان العودة ، أسئلة الثورة ، بيروت ، مركز الإنماء للبحوث و الدراسات ، 2012م ، ص 34.

المطلب الأول : أراء المحللين السياسيين في الثورة

يعتمد التراث الماركسي على إعتبار الثورة ميكانزم لا مفر منه لإبدال البناء الإجتماعي السياسي القائم.

فالثورة هي مرحلة أو معبر التحول من حقبة تاريخية لأخرى، وتتميز كل حقبة بنمط خاص للإنتاج.

الثورة هي تحول نظام كامل يحدث حين لا تجد طبقة من الناس خلاصا من بؤسها إلا بالثورة، و بتعبير ماركسي فإن الثورة الأخيرة ستنتهي إلى إستبعاد الصراع الطبقي و القضاء على الدولة بإعتبارها تعبيرا عن مصالح الطبقة السائدة في حقبة معينة[1].

و منه الثورة هي عملية إبدال عنيفة و دموية للقيم الإجتماعية و لجميع المؤسسات و لكل أركان النظام السياسي و الإداري.

و في أسباب حدوث الثورة يحدد لنا كارل ماركس عاملا واحدا و إن أعتبره شاملا و هو التنظيمات البنائية الخاصة في المجتمع ، فالبناء الإقتصادي يسبب نمو علاقات إجتماعية معينة.

أما أندريه ديكوفيل فقد حدد الثورة على أنها :

تبدل فجائي و عنيف في السياسة و في قيادة الدولة .

و الثورة في مفهومها المجرد هي نظام من الآراء تتألف من عداء للماضي وبحث عن مستقبل جديد بمقابل النظام المحافظ ، و تطلق الثورة أيضا على الأحداث الطبيعية التي قبلت سطح الأرض و بدلته[2] .

أما المفكر السياسي عزمي بشارة فبرأيه أن الثورة هي : عبارة عن تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية ، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة[3].

[1] محمد فايز عبد أسعيد ، الأسس النظرية لعلم الإجتماع السياسي، (ط2، بيروت، دار الطليعة، 1988م)، ص168.
[2] أندريه ديكوفيل ، سوسيولوجيا الثورات ، مرجع سابق، ص 09.
[3] عزمي بشارة ، في الثورة و القابلية للثورة ، مرجع سابق، ص 23.

كما قامت الباحثة وفاء علي داوود بنشر بحث تحت عنوان : (التأصيل النظري لمفهوم الثورة) الذي تطرقت فيه إلى عدة تعاريف من مجموعة من المحللين السياسيين هي كالتالي[1] :

يعرف "كرين برنتون" CRANE BRINTON الثورة في كتابه(تشريح الثورة) بأنها عملية حركة دينامية تتميز بالإنتقال من بنيان إجتماعي إلى آخر، و إنها تغيير عنيف في الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحد القانوني.

و عرفها البروفيسور"هاري إيكتشاين" في مقدمة كتابه عن(الحرب الداخلية) بأنها:

محاولات التغيير بالعنف أو التهديد بإستخدامه ضد سياسات الحكم أو ضد منظمة.

بينما يشير"بيتر أمان" إلى الثورة على أنها :

إنهيار لحظي أو على المدى الطويل لإحتكار الدولة للسلطة يكون مصحوبا بإنخفاض الخضوع والطاعة .

كما أوضح "شريكر" أن الثورة :

بمثابة تغيير غير مشروع للظروف المشروعة .

و في حين عرف "كارل فريدريك" الثورة بأنها :

الإطاحة بنظام سياسي مستقر بصورة عنيفة و فجائية .

و قد أشار "لـ. ب.إدوارد" إلى الثورة بأنها:

تغيير و إحلال نظام جديد محل نظام آخر كان مشروعا ، و لا يحدث هذا التغيير بالضرورة عن طريق القوة و العنف.

[1] وفاء علي داود ، التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة به ، صحيفة الأهرام الإلكترونية ،(العدد 49، تاريخ نشر المقال : 31جانفي2013م)، تم تصفح الموقع يوم : 18أفريل2017م ، رابط المقال:
http://democracy.ahram.org.eg/News/422/التأصيل-النظري%E2%80%AC%E2%80%AE-لمفهوم-الثورة-والمفاهيم-المرتبطة-.aspx

و من منظور سوسيولوجي للثورة يرى "بارسونز" أن الثورة :

بمثابة تعبير (دور كايمي)، أي أنها إنحرافات مرضية تبعد عن التوازن المستقر لبنية السلطة.

أما "يوري كرازين" فينظر لها بمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الإجتماعي و يقول :

إن معنى الثورة الإجتماعية و وظيفتها لا يمكن فهمها إلا حينما ينظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته كسلسلة متصلة من التشكيلات الإقتصادية و الإجتماعية.

و الثورة شكل من أشكال الإنتقال ، كما أنها قفزت من التشكيل الإجتماعي و الإقتصادي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما ، و تكون الخاصية المميزة السائدة له و مضمونه السياسي هو إنتقال السلطة إلى الطبقة الثورية.

و يرى "روجر بيترسن" الذي ألف كتاب (المقاومة و التمرد) :

أن الثورة تبدأ على شكل إحتجاجات تأخذ بعدا شعبيا تكسر حاجز الخوف أو ينسى الناس الخوف ، ومن ثم تتحول إلى غضب شعبي عارم تطلق عليه صفة ثورة .

المطلب الثاني : أنواع الثورات

للثورات عدة أنواع نلخص أهمها في ما يلي :

أولا : ثورات لا عنفية

الثورات اللاعنفية أو النظال اللاعنفي ضد الإحتلال و النظم الإستبدادية المحلية، و يعتبر "**جين شارب**" مؤسس (معهد أنشتاين) خير من برع في الكتابة عن هذا النوع من الثورات ، حيث ينطلق في كتابه { من الدكتاتورية إلى الديمقراطية } من فرضية أساسية مفادها أن :

النظم الديمقراطية هي البديل الحقيقي للشعوب الخاضعة لنظم ديكتاتورية، و أن نظال اللاعنف يمثل الطريقة الوحيدة للوصول إليها ، حيث تأخذ شكل الإعتصامات و المظاهرات و المقاطعات السياسية والإجتماعية و الإقتصادية[1].

إن النظال اللاعنيف و العنف يعملان بطرق مختلفة كليا ، فإن إستخدام المقاومة العنيفة حتى ولو بشكل محدود أثناء حملة التحدي السياسي سيعود بالضرر على الحملة ، لأن المقاومة العنيفة تعطي الفرصة للحكام الديكتاتوريين لإستخدام سبل يتمتعون بالتفوق الكبير فيها و هي تتمثل في الحرب العسكرية .

و منه يستنتج أن الإنضباط اللاعنيف هو مفتاح النجاح و يجب المحافظة عليه بالرغم من الإستفزازات و الممارسات العنيفة التي يقوم بها الحكام الدكتاتوريين[2].

مثال عن الثورات السلمية اللاعنفية :

ثورة المهاتما غاندي ضد حكم الإنجليز في الهند[3].

---

[1] نديم منصوري ، الثورات العربية بين المطامح و المطامع ،(ط1، بيروت، منتدى المعارف، 2012م)، ص84-85.

[2] نديم منصوري ، الثورات العربية بين المطامح و المطامع ، مرجع سابق، ص 87.

[3] عبد الفتاح ماضي و آخرون، لماذا إنتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب ؟، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، أيار2009م)، ص 30.

و الثورات الملونة و هي جاءت في كل من : جورجيا و الثورة الخضراء في إيران و ثورة الأرز في لبنان و ثورة اللوتس في مصر [1] و ثورة الياسمين في تونس[2].

ثانيا : العنف الثوري المسلح

تتمثل ظاهرة العنف المسلح بأنها أضحت سمة لازمت بعض ثورات الربيع العربي و لاسيما في كل من سوريا و ليبيا ، لأن مفهوم العنف الملسح يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثا : الإنقلابات العسكرية

يمكننا إدراج الإنقلابات العسكرية ضمن أنواع الثورات ، حيث أنه يجري داخل النظام القائم على أيدي جزء من النخبة الحاكمة أو أيدي جزء من المؤسسات الحاكمة بما في ذلك الجيش أقسم منه، ويؤدي إلى توزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه[3].

مثال عن الإنقلابات :

إنقلاب عبد الكريم قاسم 1958م في العراق .

الإنقلابات العسكرية التي حدثت في سوريا خلال سنوات 1954م-1958م و أشهر هذه الإنقلابات إنقلاب أديب الشيشكلي و سامي الحناوي.

[1] وسيم السيسي، ثورة اللوتس في مصر و العالم، الصادرة في جريدة الإلكترونية المصري اليوم،(عدد: 2442 ، الصادر يوم: 19فيفري2011م)، تم تصفح الموقع يوم: 20أفريل2017 ، رابط المقال : http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=288280

[2] نديم منصوري ، الثورات العربية بين المطامح و المطامع ، مرجع سابق، ص 47.

[3] عزمي بشارة ، في الثورة و القابلية للثورة ، مرجع سابق، ص 28.

خلاصة الفصل الأول :

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل توصّلنا إلى الملاحظات التالية :

1- أن السياسة الخارجية من الناحية النظرية هي ترتبط إرتباطا ظرفيا حسب الإنتماء المؤقت لمقترب أو مجموعة بحثية معينة.

2- أن السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعلات عدة عوامل منها الدائمة و المؤقتة ومنها المعنوية و المادية و منها الأساسية و الثانوية و منها السلمية و الدموية و منها الداخلية والخارجية.

3- وعليه أن السياسة الخارجية هي كل تجميع لمجموعة من التوجهات و الأهداف والمخططات والإلتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك فعل خارجي.

4- إن الثورة هي مشروع يهدف إلى عالم آخر يدرك قبل أن يبنى ، تستمد قوته من أماني و أحلام الشعوب المغبونة و المقموعة و المهمشة.

و تعتبر الثورة بالنسبة للشعوب أنها وسيلة للتنقل من حالة الفقر و الإغتراب عن الذات إلى وطن أكثر إستقرار و أمان.

الفصل الثانـي

دراسة جيويولتكية لتونس

الجيوبولتكيــة و علاقــة الدولــة بمحيطهــا الخــارجي و سياســاتها الخارجيــة و تصــورها عــن ذاتهــا و محيطهــا و تأثيرهــا و تأثرهــا بالعــالم الخــارجي و كيفيــة صــياغة السياســات و النشــاطات التي تحقق لها أكبر العوائد و تجنبها المخاطر.

كمـا أنـه تعتبـر تـونس مـن أهـم الـدول العربيـة والإفريقيـة التـي شـهدت عبـر العصـور عـدة حضـارات مرت عليها ، والتي أكسبتها بشكل كبير في تشكيل الدولة التونسية.

ومنه سوف نعرف تونس من جميع الجوانب :

الخريطة رقم 01: خريطة وعلم الجمهورية التونسية

المصدر: بوابة الحكومة التونسية

المبحث الأول : الموقع الجغرافي و البيئة البشرية

المطلب الأول : البيئة الجغرافية لتونس

- الموقع و الحدود :

تقع تونس في أقصى شمال القارة الإفريقية و شرق المغرب العربي وفي غرب الدول العربية.

وهي تقع على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط[1].

وتقع عن بعد مضيق صقلية حوالي140كلم. ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا بحيث تبلغ شريط حدودها مع دولة ليبيا ب480كلم، ومن الغرب دولة الجزائر بشريط حدودي يبلغ ب1050كلم.[2]

وتبلغ مساحة تونس 163600 كلم²، و يبلغ طول شريط سواحلها البحرية بنحو1200كلم.[3]

- البيئة الجغرافية :

تنقسم تونس جغرافيا إلى إقليمين[4]، حددهما الإمتداد الجبلي للأطلس التلي والصحراوي هما:

1/ إقليم الشمال :

يقع في الشمال من جبال الأطلس ويشمل حوالي الثلث من المساحة الإجمالية لتونس، ويتركز فيه ما يقارب ب 70% من السكان.

حيث يستقبل هذا الإقليم على المهاجرين القادمين من الجنوب، وهو من أكبر المناطق إستغلالا إقتصاديا، إذ يساهم نهر مجردة[5].

و سهل تونس بنصيب كبير من الإنتاج القمح التونسي[6].

---

[1] يسرى الجوهري ، جغرافيا البحر المتوسط، (الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف، 1984م)، ص 284.

[2] يسرى الجوهري ، جغرافيا المغرب العربي، (مصر، مؤسسة الشهاب الجامعية، 2002م)، ص 215.

[3] محمد محمود الطعامنة و سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي ، و إتجاهات التطوير،(مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005م)، ص 277.

[4] يسرى الجوهري، جغرافيا البحر المتوسط، مرجع سابق ، ص 285.

[5] يسرى الجوهري، جغرافيا البحر المتوسط، المرجع نفسه ، ص 285.

[6] يسرى الجوهري، جغرافيا المغرب العربي، مرجع سابق ، ص 215.

كما أن أكبر المدن التونسية تتركز في النطاق الشمالي، ففي مدينة الكاف وتبرسق وسليانة وباجة تشتهر بإنتاج الحبوب و خاصة مادة القمح، أما مدينة بنزرت تشتهر بإنتاج البقول والزيتون، وفي شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر فيها كل أنواع الأسماك[1].

وفي مدينة قفصة تسود زراعة الفستق.

2/ إقليم الجنوب :

وهو يحوز على الجزء الثاني من مساحة تونس و ينقسم إلى عدة أقاليم فرعية وهي:

- **السهل الشرقي :**

وهو يمتد على طول الساحل نحو الجنوب، ويشتهر بإنتاج أجود أنواع الزيتون، حيث تعتبر تونس من بين ثالث دولة مصدرة لزيت الزيتون في العالم[2].

ويعتبر زيت الزيتون يأتي في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية التونسية.

- **الأراضي التلالية :**

الأراضي التلالية وهضبات الإستبس التي تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة.

وكما أنه تعتبر مساهمة الإنتاج الحيواني حوالي واحد على خمسة من دخل الإنتاج الزراعي في تونس و يعيش في هذا الإقليم حوالي ب4/1من السكان.

كما يشتهر بحشائش الحلفاء حيث تغطي ما يربو على 4700 ميل² في تونس.

- **جنوب تونس :**

جنوب تونس ينتشر فيها بعض الواحات حول شط الجريد ، و كما يعتبر خليج قابس من أهم المناطق لصيد الأسماك .

- **إنتاج المعادن :**

تعتبر الثروة المعدنية في تونس أساسا في الفوسفات و الحديد ، إذ تغطي صخور الفوسفات حوالي 380 ميل² في قلب وسط تونس و في قفصة .

أما مناجم الحديد فتتمركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس ، إلى غير ذلك توجد معادن أخرى في تونس و تتمثل في الرصاص و الزئبق و الملح و الغاز الطبيعي[3] .

---

[1] محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ،(مصر ، مؤسسة الشهاب الجامعية ، 2000 م)، ص 93.

[2] تامر الحبيب، هذه تونس ، (مكتبة المغرب العربي ، مطبعة الرسالة)، ص 6.

[3] يسرى الجوهري، جغرافيا المغرب العربي ، مرجع سابق، ص 216 .

المطلب الثاني : البيئة البشرية لتونس

وهي تتمثل في نمو السكان و توزيعهم الجغرافي .

- **نمو السكان و توزيعهم الجغرافي :**

تعتبر تونس من بين الدول التي بادرت منذ أكثر من 50 سنة ماضية بوضع الأسس الأولى لسياستها السكانية منذ الإستقلال 20 مارس 1956م [1]، حيث كان عدد السكان في سنة 1956م بـ 3783169 نسمة و بدأ بتزايد بسنة 1966 حيث لم يتجاوز بـ 4،5 مليون نسمة [2]، حيث أن نسبة نموهم تعدت بـ 3٪ سنويا ، وفاق المؤشر الإجمالي للخصوبة بـ 7 أطفال للمرأة الواحدة مع معدلات مرتفعة للوفيات العامة و وفيات الرضع و الأطفال ، و في سنة 1984م فلقد بلغ عدد السكان آنذاك إلى 6666173 نسمة ، في حين قدر عددهم سنة 2001م إلى 9700000 نسمة ، و حسب آخر تقدير نشره المعهد الوطني للإحصاء التونسي في سنة 2010م قد بين أن عدد السكان إرتفع إلى 10 ملايين و432 ألف و 500 نسمة موفى 2009م أي بزيادة بـ 103 ألاف و 600 نسمة ، و هو ما يعني بنسبة إرتفاع بحوالي 1٪ مقارنة بسنة 2008م التي وصل بها عدد السكان بـ 10500800 نسمة وبلغ عدد السكان في سنة 2011م إلى 10674420 نسمة و في سنة 2012م وصل إلى 10784254 نسمة وفي سنة 2013م بلغ 10895220 نسمة و عند سنة 2014م بلغ إلى 11007326 نسمة و في 01جويلية2015م بلغ عدد السكان في تونس إلى 11154370 نسمة و في 01جويلية2016م بلغ عدد السكان في تونس إلى 11299400 نسمة [3]، و يرجع هذه الزيادة إلى التحسن في الوضعية المعيشية للسكان و تراجع في معدلات الوفيات بدرجة كبيرة ، و هذا ما نتج عنه في هيمنة الفيئات العمرية الشابة التي تمثل أكثر من نصف السكان و التي جعلها تكون في مستوى البلدان المتقدمة.

لكن رغم ذلك فقد أخذت نسبة عدد السكان في تراجع نتيجة لخطط التنمية التونسية في السياسة السكانية في المخطط السابع { 1987 – 1991 } التي رسمت الخطوط العريضة الهادفة لتحقيق إنخفاظ في معدلات النمو السنوية لزيادات السكان و لقد تم تحقيق هذا في سنة 1993م حيث وصلت نسبة النمو

---

[1] خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية و دولة الإستقلال،(ج3، تونس ، مركز الدراسات و البحوث الإقتصادية و الإجتماعية، 2005 م)، ص 23 .

[2] التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجمهورية التونسية ، الصادر في جوان 2013م، ص 11 .

[3] إحصائيات تونس ، موقع المعهد الوطني للإحصاء التونسي ، تم تصفح الموقع يوم: 02ماي2017م ، رابط الموقع : http://www.ins.tn/ar/themes/population#sub-314

إلى أقل من كل نسب دول القارة الإفريقية و هي 1،9٪[1]، لتبلغ سنة 2008م إلى 0،989٪ و هي أقل نسبة في الوطن العربي قبل لبنان .

- و أما التوزيع الجغرافي للسكان في تونس فهو يمتاز بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية التي بها كثافة سكانية مرتفعة و تتناقص في المناطق الداخلية و الجنوبية بحيث تبدو شبه خالية من السكان .

و يعتبر هذا التباين في التمركز السكاني هو نتيجة لظروف بشرية و طبيعية و إقتصادية و سياسية.

كما يلاحظ المجال السكاني في تونس إختلاف آخر يتمثل في إرتفاع مستوى نسبة السكان الحضر وإنخفاض في نسبة سكان الريف وذلك للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن، إذ تهيمن المجموعة الحضرية لتونس العاصمة على ما لا يقل عن خمس مجموع السكان ككل[2].

و لقد تسبب هذا الإنفجار الحضري في بروز مشاكل السكن و البطالة و ظهور الأحياء القصديرية.

[1] الموسوعة العربية العالمية ،(ج7، السعودية ، مؤسسة أعمال الموسعة للنشر و التوزيع، 1996م)، ص330.

[2] حافظ سيتهم، " التحضر في الجمهورية التونسية " ، محمد صبحين عبد الحكيم ، التحضر في الوطن العربي، (ج2، مصر، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1980م)، ص : 442-443 .

المبحث الثاني : البيئة الإجتماعية و الثقافية

المطلب الأول : البيئة الإجتماعية لتونس

تحتل السياسة الإجتماعية في تونس مكانة بارزة في تصور التنمية التي تتأسس بالخصوص على ضمان التلازم بين مختلف الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و كذلك البيئية لتحقيق تنمية مستدامة و شاملة و عادلة في إطار مناخ من الإستقرار و الأمن الإجتماعي و الديمقراطية بما يساهم في ضمان مشاركة جميع مكونات المجتمع في الحياة العامة و في عملية التنمية الشاملة و يصون الحقوق الأساسية للأفراد دون مفاضلة.

و إن أهم الخصائص العامة للسياسة الإجتماعية في تونس أنها تتصهر ضمن نظرة شاملة للتنمية الإجتماعية و الإقتصادية و هي تتبنى ما يلي :

- تلازم الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و كذلك البيئية لتحقيق التنمية الشاملة و المستديمة.
- ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع.
- المراهنة على تنمية الموارد البشرية.
- مقاومة كل أشكال الإقصاء و التهميش.

ومنه حسب المعهد الوطني للإحصاء بتونس أن نتائج تبين تراجع نسبة الفقر من 32.4٪ إلى سنة 2000م إلى 23.3٪ سنة 2005م و إلى 15.5٪ سنة 2010م[1].

لكن بالرغم من كل هذا إلا أن إستراتيجية سياسات التنموية لم تحقق الرفاه للجميع ولم تكرس العدالة الإجتماعية و أدت إلى تردي الأوضاع المعيشية لفئات من المجتمع و إلى إتساع الفوارق بين طبقات المجتمع و بين مدن وولايات الدولة الواحدة.

[1] إحصائيات تونس، موقع المعهد الوطني للإحصاء التونسي، تم تصفح الموقع يوم: 02مارس2017م، رابط الموقع: http://www.ins.tn/ar/themes/population#sub-314

المطلب الثاني : البيئة الثقافية لتونس

تعتبر السياسة الخارجية محصلة لعدة عوامل داخلية و خارجية مؤثرة في طبيعة و بيئة القرار السياسي.
ومنه يعتبر الجانب الثقافي و الحضاري هو أهم محدد للسياسة الخارجية ، لأن كل دول العالم أصبحت تضعه في أولوياتها في سياساتها الخارجية ، لأنه يمكننا أن نتعرف على طبيعة و هوية المجتمع للدولة ومدى قوتها في فرض دورها في العلاقات الدولية و الإقليمية[1].

و منه موضوعنا يختص بتونس التي تعتبر عندها الثقافة هي كل شيء ، و لأن إشكالات الثقافة كثيرة، إلا أنه في وقتنا الحالي أصبحت تمثل اللمسات الروحية والمادية و الفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعنا بعينه التي تتمثل في الفنون والآداب و التقاليد والمعتقدات.

و نحن نلخصها فيما يلي :

ـ يعتبر التونسيين تقريبا 98٪ مسلمين و 85٪ من التونسيين يعتنقون المذهب المالكي و 15٪ على المذهب الحنفي، و هناك أقلية من الصفريين ، مع وجود 2000 يهودي و خاصة في جزيرة جربة التونسية حسب مصادر تونسية ، و 1500 يهودي حسب مصادر يهودية . و يعتبر يهود تونس العاصمة أنهم جاؤو في أواخر القرن الخامس عشرة 15 للميلاد من إسبانيا إثر إضطهادهم من الإسبان، في حين جاء يهود جربة من المشرق العربي بعد حرق معبدهم من قبل نبوخذ نصر قبل 2500 سنة.
ورغم أنه لا توجد إحصائيات رسمية تعطي لنا عدد المسيحيين في تونس إلا أنه حسب بعض الإحصائيات تقول أنه يوجد حوالي 50000 مسيحي في تونس و هم من أصول إيطالية و فرنسية ومالطية، و80٪ منهم كاثوليك وهم من كبار السن ويقيمون في تونس العاصمة و صفاقس، كما أن هناك نسبة قليلة من الأرثودوكس ، في حين أن هناك أقلية بروتستانتية تقيم بجربة.

ـ و كما أن التونسيين يتكلمون اللغة العربية باللهجة التونسية [2]، و هي تعتبر لهجة دخلت تونس من إختلاط اللغات التركية و الإطالية و بدرجة كبيرة الفرنسية ، نظرا لإعتبارات تاريخية تعود إلى القرنين 18 و 19 ميلادي.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991م)، ص 95 .

[2] الحبيب تامر، هذه تونس، مرجع سابق، ص 5.

المبحث الثالث : البيئة الإقتصادية و السياسية

المطلب الأول : البيئة الإقتصادية لتونس

بعد إستقلال دولة تونس في 20 مارس 1956م من الإستعمار الفرنسي ، قامت بالإلغاء التعرفة الجمركية بينها و بين فرنسا ، وهذا ما نتج عليه إنهيار الإقتصاد التونسي بشكل مفاجيء نتيجة هجرة رؤوس الأموال الأجنبية من تونس نحو فرنسا[1]، ولقد قامت السلطات بسبب ذلك بإصلاحات إقتصادية في أوائل الثمانينات تتمثل بتطوير حاجيات السوق الإمبريالية العالمية ، و مضحية بالإحتياجات الأساسية للبلاد ، وكان من ذلك زيادة الفقر في أوساط واسعة من المواطنين[2].

لكن في سنة 1984م حدثت إنتفاضة الخبز التي إنطلقت من مدينة دوز في الجنوب التونسي وإمتدت إلى معظم المدن التونسية وهذا ما جعل الحكومة تتراجع عن كل سياساتها الإقتصادية حيث شرعت في سنوات 1986 و 1987 في تطبيق برنامج تحرير الإقتصاد و إعادة هيكلته بغية إقرار آليات السوق و تحرير التجارة الداخلية و الخارجية[3]، و تشجيع جميع المبادرات الخاصة، والإسراع في خصخصة جميع المؤسسات العمومية[4].

و تمثلت هذه الإصلاحات في إصلاح السياسة التجارية و العملة و عمليات التحويل إلى القطاع الخاص، و إصلاح قانون الجباية و الإستثمار و النظام المالي و البنكي.

ولقد حققت هذه الإصلاحات في تغيير ملامح الإقتصاد و تحقيق نتائج إنعكست بشكل كبير في آدائه. متمثلة في إرتفاع ملحوظ بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام ، الذي سجل سنة 1987م بـ6.7٪ مقارنة بسنة 1986م بـ ناقص1.5٪ ، مع إرتفاع تميز سنة 1992م بأعلى معدل بـ 7.8٪ في حين عرفت معدلات متباينة في سنوات 2006م بـ5.52٪ و سنة 2007م بـ 6.3٪، و يعود بالتراجع خلال سنوات 2008م بـ4.52٪ و سنة 2009م بـ 3.09٪، و يشهد إرتفاع طفيف خلال سنة 2010م بـ3.69٪، وينخفض بنسبة 1.28٪ في سنة 2011م ، حسب إحصائيات و تقديرات صندوق النقد الدولي فإن حجم

---

[1] سالم لبيض،" الهوية : الإسلام ، العروبة ، التونسية "،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009م)، ص115-118 .

[2] خالد نويسر، العجز الغذائي في تونس ... من المسؤول ؟ ،(تونس ، دار سراس للنشر، 1990م)، ص 11 .

[3] الشاذلي العياري،" تجربة تونس مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة "، عباس النهري و آخرون، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 1990م)، ص698-702.

[4] Radhi Meddeb , Politiques d'amélioration de la compétitivité de l'économie tunisienne , novembre 1999, p.2 , (pdf) HTTP://www.comete.com.tn/publications-pdf/29. ٪20 INTERV_CENAFIF . , pdf (consulté la 07 avril 2017).

التحويلات الإجتماعية في تونس خلال سنة 2011م كانت بحوالي 13.037 مليون دينار . (1 دولار يساوي حوالي 1.6 دينار) أي ما يناهز 20% من الناتج المحلي الإجتماعي، مقابل 5.182 مليون دينار سنة 2000م و 10.944 مليون دينار سنة 2008م[1].

ومنه نرى أن للإقتصاد التونسي تراجع نسبيا في سنوات 2010م و 2011م وذلك للوضع الإجتماعي المتدهور داخليا و كثرة المصاريف على الداخل ، و خاصة في إرتفاع معدلات الفقر على المستوى الوطني التونسي . و خاصة في المناطق الداخلية التي تمثل نسبة حوالي 32.3% سنة 2010م في الجهات الوسطى الغربية ، وهذا مقارنة بسنة 1993م[2] حيث وصلت نسبة البطالة بـ 16.1%، أي أنه كان لسبب الفشل في خلق مناصب جديدة لإستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل ، وتدهور الأجور إضافة إلى عدم المساواة ، و تعميق للأزمة السياسية، و نمو كبير للمعارضة السياسية ومن هنا عرف المجال السياسي صراعا بين مختلف القوى السياسية.

رغم كل هذا فإن الإقتصاد التونسي يعتبر إقتصاد ناشىء ويمتاز بالتنوع ، حيث يمتاز بالزراعة والسياحة و الطاقة والمناجم و الصناعات التحويلية.

فتعتبر الزراعة من أهم الموارد للإقتصاد التونسي منذ القديم ، وهو يمتاز بزراعة الحبوب(قمح ، شعير) ، و الزيتون و التمور حيث يعتبر الإقتصاد التونسي المصدر الأول للتمور على المستوى العالمي، وثالث مصدر لزيت الزيتون على مستوى العالم.

بالإضافة إلى إنتاج الحمضيات و المنتجات البحرية ، التي تصدر جزء كبير منها نحو الخارج و خاصة دول المجاورة و يعتبر قطاع الزراعة في تونس مغطي للحاجات الوطنية الداخلية بنسبة 48% بالنسبة للحبوب و 88% بالنسبة لزيت الزيتون و الزيوت .

أما القطاع السياحي فتعتبر تونس الواجهة السياحية الأولى بالنسبة للفرنسيين و الجزائريين ، وهي تحتل المرتبة الرابعة في إفريقيا سياحيا بعد كل من جنوب إفريقيا و مصر و المغرب .

و إن الخدمات المقدمة في هذا المجال إستطاع هذا القطاع أن يحتل مكانة متميزة في الإقتصاد التونسي من خلال توفيره لمناصب شغل ، و إدخال العملة الصعبة للبلاد عن طريق التدفق الكبير للسياح حيث بلغ سنة 2008م لـ 7048999 سائح .

أما ما تمتلكه تونس من ثروات طبيعية جعلت منها خامس منتج في العالم للحامض الفسفوري و ثلاثي الفوسفات الرفيع ، لكن تعتبر هذه ثروات طبيعية قليلة مقارنة بما تمتلكه الدول المجاورة (ليبيا– الجزائر).

---

[1] التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان و التنمية +20 ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجمهورية التونسية، الصادر في جوان 2013، ص : 138 – 139 .

[2] Stephen J. King, Liberalization against democracy the local politics of economic reform in tunisia ,United States of America , Indiana University Press , 2003, p 38.

أما ما تمتلكه تونس من صناعة تحويلية فهي تعتمد على صناعة الجلد و النسيج و الأحذية ، والصناعة الغذائية و الميكانيكية و الكيميائية ، حيث تمثل الصناعة بـ 35% من حجم إستيعابها للعمال، و 66% من الصادرات ، و 21% من الدخل الوطني الخام[1] .

[1] Jean Paul Labaudette, et Dominique Auzias, Le petit futé Tunisie, Paris, Nouvelles editions de l'université, 2010 , p 43 .

المطلب الثاني : البيئة السياسية لتونس

عرفت تونس منذ القرون عدة مشاهد وعدة تحولات فهي تعتبر من دول المغرب العربي ، فمنذ القرن 19 و بعد الثورة الصناعية لأوروبا ، أخذت المطامع الأوروبية على إفريقيا و خاصة دول المغرب العربي التي خضعت للإستعمار الفرنسي عام 1883م[1] و خاصة في فترة منتصف القرن العشرين (1954م إلى1956م) حازت تونس على الإستقلال الداخلي حتى يوم 20مارس1956م حازت على الإستقلال النهائي، و في 25 أوت 1956م صدرة دستور تونس الديمقراطي و الذي أعلن النظام الجمهوري وإعترف بحرية الرأي و التعبير و الصحافة و النشر و الإجماع و التجمع و أصبح بورقيبة الحبيب أول رئيس للجمهورية التونسية الذي عرفت في عهده عدة تعديلات للدستور التونسي نذكر : القانون الدستوري عدد 23 لسنة 1965م المؤرخ في 1965/07/01م وعدل بموجبه الفصل 29 من الدستور، و تعديل 30 جوان 1967م عدل للمرة الثانية الفصل 29 من الدستور.

و تعديل 31 ديسمبر 1969م عدل الفصل 51 من الدستور و القانون الدستوري عدد 13 لسنة 1975م المؤرخ في 19 مارس 1975م و المتعلق بتنقيح الفصلين 40 و61 من الدستور، و هو القانون الذي أسند رئاسة الجمهورية مدى الحياة إلى الرئيس " الحبيب بورقيبة "[2].

و بقيت الأمور على ما هي عليه حتى وصول الجنرال زين العابدين بن علي في السابع نوفمبر 1987م إثر إنقلاب قام به على نظام الحكم كردت فعل على الإفلاس الإقتصادي الذي عرفته تونس والإضطرابات و التعقيدات الدولية في ذلك الوقت.

و يعتبر زين العابدين بن علي الرئيس الثاني لجمهورية تونس الخضراء ، المولود في مدينة حمام سوسة في الثالث من سبتمبر 1936م ، حيث أكمل دراسته و تخرج من المعهد الفني بسوسة و إلتحق بالجيش سنة1958م ، وحصل على الدبلوم من مدرسة

(Ecole Spéciale Militaire De Saint – Cyr) في سان سير، ثم من مدرسة المدفعية في شالون سور مارن بفرنسا[3]، ثم تولى عدة مهام، فعمل ضابطا في أركان الجيش حين تم تأسيس إدارة الأمن العسكري سنة 1964م، و مديرا عاما في الأمن الوطني سنة 1977م[4]، إلى غاية سنة 1980م،

---

[1] Louis Périllier , La conquête de L'indépendance tunisienne ,Paris , édition Robert Laffont,1979, p 16-17.

[2] سامي بن فرحات ، الإصلاح الدستوري و جمهورية الغد،(تونس، المكتب الجامعي الحديث ، 2006 م)، ص 10.

[3] راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، (ط1، القاهرة ، دار أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة ،1432هـ-2011م)، ص51.

[4] عز الدين شكري، التعبير السياسي في تونس و أزمة النظام، السياسة الدولية ، (القاهرة ، العدد 92 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، سنة 1988م)، ص 544 .

وفي سنة 1980م إلى سنة 1984م عين سفيرا في بلندا ، ثم في سنة 1986م عين وزيرا للداخلية خلفا لرشيد صفر، مع إحتفاضه بوزارة الداخلية سنة 1987م .

مع توليه الأمانة العامة للحزب الإشتراكي الدستوري الحاكم.

وبكل هذه المناصب التي تولاها في السلطة جعلته يكتسب نفوذ و خبرة في القيادة ، مما جعله يقوم بالإنقلاب الأبيض على الرئيس الحبيب بورقيبة.

و لقد جاء في بيان السابع من نوفمبر 1987م أن :

{ .....الدستور يحتاج إلى مراجعة تأكدت اليوم ، فلا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة و لا لخلافة آلية لا دخل فيها للشعب . }[1].

و لقد قام الرئيس زين العابدين بن علي بعدة إصلاحات سياسية والتحول نحو التعددية السياسية و إنهاء الحزب الواحد ، و قام ببناء مؤسسات جديدة لإستعادة التوازن في النظام السياسي التونسي[2].

ولاقت هذه الإصلاحات بقبول المعارضة بشكل عام و حتى المعارضة الإسلامية بزعامة راشد الغنوشي، و لقد قام بتنظيم إنتخابات في أفريل 1989م التي كانت نتائجها لصالح الحزب الحاكم الذي إستولى على أغلبية مقاعد مجلس النواب ، و منه التغيير الحاصل لم يمس الجانب السياسي بل بقي حكرا على الحزب الدستوري الحاكم ولم تكن لصالح المعارضة ، ولقد كان تغيير في الأشخاص فقط لا غير.

ولقد أعيد إنتخاب زين العابدين بن علي عام 1994م و 1999م و في 2002م أجرى تعديلا دستوريا مكنه من الترشح لفترة رئاسية جديدة في 2004م ، وفاز فيها بنسبة 94.4% ، ثم ترشح مجددا في سنة 2009م لولاية خامسة و فاز بنسبة 89.62% من أصوات الناخبين ، و قد عرفت الفترة التي تقلد فيها زمام السلطة بتوترات سياسية و إقتصادية أبرزها تصاعد الإتجاه الإسلامي ، و هذا ماجعل الشعب التونسي يعيش في ظلم وفساد و إستبداد، وقهر و تجبر ، و إعتقالات و سجون ، و نفي و تشريد و مطاردات أمنية ، وقبضة حديدية تسيطر على أوضاعه ، لأن الإصلاحات جاءت منحصرة في المحافظة على المكانة الدستورية لرئيس الدولة ودوره السياسي المحوري داخل النظام السياسي التونسي.

[1] الشاذلي القليبي، 7 نوفمبر الثورة الهادئة ،(تونس ، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر و التوزيع ، 1992م)، ص18.

[2] Stephen. J. King, Liberalization against democracy the local politics of economic reform in Tunisia ,United States of America , Indiana University Press , 2003, p 31.

خلاصة الفصل الثاني :

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل توصّلنا إلى الملاحظات التالية :

1- أن تونس تقع في موقع إستراتيجي في شمال القارة الإفريقية و في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

2- إن مساحة تونس تبلغ 163600 كلم² و هذا يعني أنها من الدول الصغرى من حيث المساحة.

3- تمتلك تونس بيئة جغرافية متنوعة و أن أرضها خصبة و صالحة للزراعة و لها سواحل بحرية تبلغ حوالي 1200 كلم.

4- إن النمو السكاني في تونس يتجه نحو الإرتفاع من سنة إلى سنة بوتيرة متزايدة ، و هذا ما سوف يؤثر على الإقتصاد و التركيبة الإجتماعية التونسية.

5- إن تمركز السكان في المناطق الشمالية و الساحلية و زيادة الهجرة من المناطق الريفية والجنوبية نحو الشمال سوف يؤثر على التنمية في الجنوب و مناطق الأرياف و هذا ما يؤدي بزيادة نسب البطالة و بروز مشاكل السكن و ظهور الأحياء القصديرية.

6- إن البيئة الثقافية التونسية هي بيئة متنوعة و تعتبر أهم مورد للدولة التونسية و هي تأخذ حيز كبير من الإهتمام.

7- الإقتصاد التونسي هو إقتصاد متنوع و يعتمد خاصة على الجانب الزراعي و الصيد البحري وبنسبة كبيرة على القطاع السياحي، إلا أن الجانب السياحي يبقى يتأثر بمدى الإستقرار الداخلي للدولة التونسية.

8- إن البيئة السياسية التونسية بقيت ثابتة في توجهاتها الداخلية و الخارجية منذ نيل إستقلالها ولم تتغير كثيرا.

الفصل الثالث

سياسة خارجية تونس لما قبل الثورة

(1987 – 2011)

تعد تونس في مقدمة البلدان التي ترتفع فيها نسبة المواطنين الذين يملكون منازل خاصة بهم، إذ تعود هذه السياسة لسنوات الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة . ولقد عرف المجتمع التونسي نموا و إتساعا للطبقة الوسطى ، و إزدادت نسبة التعليم الثانوي والجامعي كما أن هناك أيضا دور فاعل للمرأة التونسية التي تشارك في الحياة العامة و السياسية بشكل فعال ، كما ترتفع نسبة المتحدثين باللغة الأجنبية داخل المجتمع التونسي ، وهي هنا خاصة اللغة الفرنسية ، وفوق ذلك تتميز النخبة التونسية بتقربها من فرنسا، و إستفادتها بشكل كبير من جامعاتها و مؤسساتها التعليمية . و هذا ما جعلها تعتمد على هذه النخب في تطوير سياساتها الخارجية و تطوير علاقاتها مع جميع دول العالم .

ومنه لدراسة السياسة الخارجية و توجهاتها لأي دولة ، كان علينا دراسة بيئتها الداخلية و المتغيرات الخارجية التي تأثر على صانع القرار السياسي الذي يحدد توجهات الدولة.

و لأن هذه الدوافع في إتخاذ القرار تأتي نتيجة لتحليل الدقيق للتحركات أو الأهداف التي تسعى لتحقيقها ، لأن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية هي لها أهمية كبيرة في تقرير أنماط السلوك الخارجي للدولة ، و كما تمثل حصيلة لعوامل تاريخية و جغرافية و سياسية و إقتصادية و إجتماعية وثقافية و إدراكية محلية كانت أو دولية.

ومن هنا قررنا في دراستنا إلى البحث في فواعل السياسة الخارجية التونسية و تفاعل السياسة الخارجية التونسية مع بيئتها الإقليمية و تفاعلها في الساحة الدولية.

المبحث الأول : فواعل السياسة الخارجية التونسية

في 1 جوان 1959م بقصر باردوا تم الإعلان عن إصدار دستور للجمهورية التونسية المستقلة و الذي بواسطته تم تنظيم الحياة السياسية في تونس ، إلا أنه يوجد في كل نظام جهات فاعلة و تؤثر على السياسة الداخلية و الخارجية ، و نقسم هذه الجهات إلى الجهات الدولية و المستقلة و السلطات الفاعلة والتي هذه الأخيرة هي الأهم.

المطلب الأول : فواعل رسمية في السياسة الخارجية التونسية

تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي يقوم على ثلاث سلطات سياسية و هي :

أولا : السلطة التشريعية

لقد كرس المجلس القومي التأسيسي سنة 1959م برلمان مجلس، فكان مجلس النواب في تونس هو البرلمان ، وفي ظل الوضع القائم إلى أن جاء تعديل جوان 2012م الذي أصبح البرلمان ذو مجلسين ، إضافة إلى مجلس النواب أصبح هناك مجلس المستشارين .

- **مجلس النواب :**

ينتخب الشعب أعضاء مجلس النواب إنتخابا عاما، حرا مباشرا سريا لمدة 05 سنوات و يتزامن إنتخابه مع الإنتخابات الرئاسية ، ويتمثل العدد الإجمالي لمجلس النواب هو 184 عضوا .[1]

و يصادق مجلس النواب على مشاريع قوانين الميزانية و يشارك المجلس في إختصاص تعديل الدستور و له الحق في أن يبادر بطلب تنقيح الدستور بموافقة ثلث أعضائه و يوافق على التنقيح بأغلبية الثلثين. و كما يوافق على المعاهدات المتضمنة لأحكام ذات صبغة تشريعية أو المتعلقة بحالة الأشخاص لأنها لا تعد المعاهدات نافذة إلا بعد المصادقة عليها ، كما يصادق على جميع المعاهدات المبرمة من طرف رئيس الجمهورية [2].

[1] Sadok Chaabane, La Tunisie politique Un autre regard, Tunisie, maison arabe du livre , 2008, p 95.

[2] الدستور التونسي ،(عدد 51 لسنة 2002 المؤرخ في 01 جوان 2002 ، الفصل 32)، ص18–19.

- **مجلس المستشارين :**

ينص الفصل 19 من الدستور على أن عدد أعضاء مجلس المستشارين لا يتجاوز ثلثي أعضاء مجلس النواب ، و حسب إنتخابات 2004م يتكون مجلس النواب من 189 نائبا، فإن عدد المستشارين يكون من 126 نائب ، هذا العدد ينقسم إلى :

43 يمثلون الولايات بحساب عضو أن إثنين عن كل ولاية حسب عدد السكان .

42 يمثلون بالتساوي الأصناف المهنية : أعراف ، فلاحون و أجراء (14 لكل صنف) .

41 يمثلون الشخصيات و الكفاءات الوطنية [1].

ورئيس الجمهورية هو الذي يعين الثلث الخاص بالشخصيات و الكفاءات الوطنية ، وتدوم نيابة مجلس المستشارين لستة سنوات و تجدد تركيبته بالنصف كل ثلاثة سنوات .

ومنه بمقتضى تعديل 27 أكتوبر 1997م نرى أن مجال التشريع و المصادقة على مشاريع القوانين إختصاصا مشتركا بين مجلس النواب و مجلس المستشارين ، في حين لا يحق لأعضاء مجلس المستشارين المبادرة بمشاريع القوانين فحق المبادرة يبقى حق محصورا في يد رئيس الجمهورية و أعضاء مجلس النواب.

مثال:

كما نرى أنه تم إنعقاد جلسة حول تعديل إتفاق المنظمة الدولية للإتصالات بواسطة الأقمار الصناعية أنتلسات من طرف لجنة الشؤون السياسية و العلاقات الخارجية التي عقدت يوم الإثنين 23 سبتمبر 2002م التي نظرت في المشروع ، و نصت عليه و ثمنته مؤكدة على أهمية قطاع الإتصال و بعد الإستراتيجي في كل المجالات مما إستوجب الحضور التونسي في المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة والإستفادة من خدماتها[2].

- كما يحتوي المجلس الوطني التونسي على أربعة لجان هي لجنة الشؤون السياسية الداخلية (الدفاع ،الإنتخابات، ....) ، لجنة الشؤون المالية ، لجنة الشؤون الإجتماعية و الثقافية ، لجنة التشريعات العامة ، و لقد تضمن الدستور التونسي طرق عمل و إختصاصات هذه السلطة في مجموعة من الموارد و هي محصورة ما بين المادة 18 إلى غاية المادة 36 .

---

[1] Sadok Chaabane, Op Cit, p 109.

[2] مداولات مجلس النواب، الصادر من أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مجلس النواب بارادو،(عدد3، 22أكتوبر2002م)، ص32.

ثانيا : السلطات التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية في تونس أنها كانت أحادية السلطة أي أن الرئيس هو نفسه رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، و يساعده عدد من الكتاب يسمون كتاب دولة .

وفي سنة 1969م تم إحداث منصب الوزير الأول الذي يقوم بمهام رئاسة الحكومة ، ومنذ هنا أصبحت ثنائية السلطة التنفيذية.

ثم في سنة 1988م جاء تعديل الدستور لتنظيم السلطة التنفيذية و من بعدها التعديل الأخير في سنة 2002م.

- **رئيس الجمهورية :**

ينتخب إنتخابا عاما حرا مباشرا و يكون سريا لمدة 05 سنوات ، ومن صلاحيات رئيس الجمهورية نذكر أهمها :

ما جاء في الفصل 37 إلى الفصل 49 من الدستور على أن الرئيس يمارس السلطة التنفيذية و هو الذي يوجه السياسة العامة للدولة و هو القائد العام للقوات المسلحة ، و يعتمد الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج و يقبل إعتماد ممثلي الدول الأجنبية لديه ، و هو من يبرم المعاهدات الدولية و يعلن الحرب ويبرم السلم بموافقة مجلس النواب ، و يعين الوزير الأول و بقية أعضاء الحكومة بإقتراح من الوزير الأول (رئيس الحكومة) و يسهر على تنفيذ القوانين كما يرأس مجلس الوزراء [1].

- **الحكومة :**

أما للحكومة فإن وظيفتها تتمثل في مساعدة رئيس الجمهورية في ممارسة السلطة التنفيذية ، حيث بَينَ الفصل 38 من الدستور: تسهر الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات و الإختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية [2].

ومنه نستنتج أن للحكومة تقوم بتنفيذ جميع سياسات رئيس الجمهورية و هي تعمل على مساعدته و تمثيله في مجلس النواب و جميع الهيئات الدولية [3].

---

[1] دستور الجمهورية التونسية ، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ،(التعديل الأخير لسنة 2002م، طباعة سنة 2004م)، ص23–30.

[2] دستور الجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص33.

[3] محمد الحبيب الشريف، دستور الجمهورية التونسية،(تونس، دار الميزان للنشر، سنة 2004م)، ص35.

و تتمثل السلطة التنفيذية في المؤسسات التالية :

- السلطات المحلية .
- المجلس الأعلى للجيوش.
- رئاسة الجمهورية .
- رئاسة الحكومة .
- مجلس الأمن الوطني .
- وزارة الداخلية .
- وزارة الدفاع الوطني.
- وزارة الشؤون الدينية .
- وزارة الصحة العمومية .
- وزارة العدل .
- وزارة المالية .
- وزارة الوظيفة العمومية و الحوكمة و مكافحة الفساد .
- و وزارات أخرى .

و أهم شيء هي **وزارة الشؤون الخارجية التونسية**[1] التي تأسست منذ الإستقلال في 20مارس1956م و مقرها في تونس العاصمة، و التي تتمثل مهامها في:

إعداد سياسة الحكومة الخارجية و تنفيذها طبقا للتوجيهات و الإختيارات التي يحددها رئيس الجمهورية، وتقوم بربط العلاقات الصداقة و التعاون في الميادين السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية وغيرها، و السهر على المحافظة عليها و تطويرها بين الدولة التونسية و البلدان الأجنبية و المؤسسات والمنظمات الدولية.

تمثيل الجمهورية التونسية لدى الدول الأجنبية و المؤسسات و المنظمات الدولية.

الحفاظ و الدفاع و المحافظة بالخارج على الحقوق و المصالح الأدبية و المالية للدولة التونسية ولرعاياها ذوات مادية أو معنوية.

تمثيل الوسيط الرسمي بين البعثات الأجنبية و المؤسسات و المنظمات الدولية المرتكزة بتونس من جهة وبين المصالح الوزارية و المنظمات التونسية من جهة أخرى.

[1] موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية، تم تصفح الموقع يوم: 10أفريل2017م، رابط الموقع : http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=6&L=1

إعداد المفاوضات و تسييرها بالتعاون مع المصالح الوزارية المختصة، و إبرام الإتفاقيات و المعاهدات و الإتفاقات الدولية، و إقتراح المصادقة عليها و نشرها و الحرص على تفسيرها عند الحاجة و السهر على حسن تطبيقها .

و لقد تولى على رئاسة وزارة الخارجية التونسية منذ الإستقلال إلى سنة 2011 مجموعة من الوزراء نذكر أهمهم[1] :

- الحبيب بورقيبة : من سنة 15 أفريل 1956م إلى 29 يوليو 1957م .
- الصادق المقدم : من سنة 29 يوليو 1957 إلى 29 أوت 1962م .
- المنجي سليم : من سنة 29 أوت 1962م إلى 12 نوفمبر 1964م .
- الحبيب بورقيبة الإبن : من سنة 12 نوفمبر 1964م إلى 12 يونيو 1970م .
- محمد المصمودي : من سنة 12 يونيو 1970م إلى 14 يناير 1974م .
- الحبيب الشطي : من سنة 14 يناير 1974م إلى 24 ديسمبر 1977م .
- محمد الفيتوري : من سنة 24 ديسمبر 1977م إلى 15 أفريل 1980م .
- حسان بلخوجة : من سنة 15 أفريل 1980م إلى 15 أفريل 1981م .
- الباجي قائد السبسي ، من سنة 15 أفريل 1981م إلى 15 سبتمبر 1986م .
- الهادي المبروك ، من سنة 15 سبتمبر 1986م إلى 07 نوفمبر 1987م .
- محمود المشيري، من سنة 07 نوفمبر 1987م إلى 07 نوفمبر 1988م .
- عبد الحميد الشيخ ، من سنة 07 نوفمبر 1988م إلى 03 مارس 1990م .
- إسماعيل خليل ، من سنة 03 مارس 1990م إلى 28 أوت 1990م .
- الحبيب بولعراس ، من سنة 28 أوت 1990م إلى 20 فيفري 1991م .
- الحبيب بن يحيى : من سنة 20 فيفري 1991م إلى 22 يناير 1997م .
- عبد الرحيم الزاوي : من سنة 22 يناير 1997م إلى ديسمبر 1997م .
- سعيد بن مصطفى : من سنة ديسمبر 1997م إلى 17 نوفمبر 1999م .
- الحبيب بن يحيى : من سنة 17 نوفمبر 1999م إلى 10 نوفمبر 2004م .
- عبد الباقي الهرماشي : من سنة 10 نوفمبر 2004م إلى 17 أوت 2005م .
- عبد الوهاب عبد الله : من سنة 17 أوت 2005م إلى 14 يناير 2010م .
- كمال مرجان : من سنة 14 يناير 2010م إلى سنة 27 يناير 2011م .

[1] موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية، تم تصفح الموقع يوم: 10أفريل2017م، رابط الموقع: http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=6&L=1

ثالثا : السلطات القضائية

تعتبر السلطة القضائية من السلطات المستقلة و لها إزدواجية في أداء المهام من إعداد القوانين ومراقبة تطبيقه .

و لقد جاء في الدستور في الباب الرابع الذي تحدث عن السلطة القضائية و خاصة من الفصل 64 إلى الفصل 67[1].

و خاصة ما نصت عليه المادة في الفصل 65:

"القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في القضائهم لغير القانون"

وأن تعيين القضاة تكون بأمر رئاسي من طرف رئيس الجمهورية طبقا لإقتراح ترشيحهم من مجلس القضاء الأعلى و أن كيفية إنتدابهم يضبطها القانون حسب الفصل 66 .

كما خصص الدستور التونسي عدة أبواب للقضاء أهمها : الباب الرابع و السادس و التاسع.

و تتمثل السلطات القضائية من :

- القضاء العسكري .
- القطب القضائي الإقتصادي و المالي .
- القطب القضائي لمكافحة الإرهاب .
- المجلس الأعلى للقضاء .
- المحكمة الإدارية العليا .
- المحكمة الدستورية .
- الهيئة الوطنية للمحامين بتونس .
- جمعية القضاة التونسيين .
- محاكم القضاء الإداري .
- محاكم القضاء العدلي .
- محكمة دائرة المحاسبات .
- محكمة .
- النيابة العمومية .
- مجلس الدستوري .
- مجلس الدولة .
- المحكمة العليا .

[1] الدستور الجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص35-36.

و منه نرى أن مجلس الدستوري في الفصل 75 من الدستور[1] هو الذي يسهر على النظر و مطابقة القوانين التي يصدرها مجلس النواب و رئيس الجمهورية و السلطة القضائية في مدى مطابقتها للدستور أو ملاءمتها له[2] .

[1] بوابة الحكومة التونسية، تم تصفح الموقع يوم:14أفريل2017م، رابط الموقع :
http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=150&Itemid=275

[2] موسى بودهان، الدساتير المغاربية،(الجزائر، جسور للنشر و التوزيع، 2009م)، ص 114.

المطلب الثاني : فواعل غير رسمية في السياسة الخارجية التونسية

على غرار الفواعل الرسمية الرئيسية في تونس توجد هناك أيضا فواعل غير رسمية تتمثل في جهات أخرى دولية و مستقلة تؤثر على إتخاذ قرارات في السياسة الخارجية و الداخلية للدولة، ونذكر أهمها[1] :

أولا : الجهات الدولية

و هي تتمثل في :

1- الأمم المتحدة :

وهي عبارة عن منظمة دولية أنشأت في عام 1945م ، و تتكون من 193 دولة عضو، من بينها دولة تونس ، و تسترشد الأمم المتحدة في مهمتها و عملها بالأهداف و المقاصد الواردة في مثاق تأسيسها[2].

و لقد إنضمت تونس في سنة 1956م لهيئة الأمم التحدة، و لقد عملت تونس مع هيئة الأمم المتحدة وخاصة مع مؤسسة اليونسكو التي إنظمت إليها في سنة 1956/11/08م، ولقد قامت بالمصادقة و قبول لمجموعة من الإتفاقيات نذكر أهمها[3]:

- الإتفاقية العالمية لحقوق المؤلف الصادرة في جينيف في 06 سبتمبر 1952م و لقد إنظمت إليها تونس في 19 مارس 1969م.
- الإتفاقية التميز في مجال التعليم الصادرة في باريس 14 ديسمبر 1960م و لقد إنضمت إليها تونس في 29 أوت 1969م .
- إتفاقية إسترداد المواد التربوية و العلمية و الثقافية الصادرة في فلورنسا في 17 يونيو 1950م ولقد إنضمت تونس لها سنة 14 ماي 1971م .
- إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي الصادرة في باريس سنة16 نوفمبر 1972م المصادقة عليها تونس في 10 مارس 1975م .

---

[1] مرصد تونس، المرصد الإعلامي للقطاع الأمني، تونس، تم تصفح الموقع يوم: 08أفريل2017م، رابط الموقع: http://www.observatorite_securite.tn/ar/

[2] الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة ، تم تصفح الموقع يوم: 12أفريل2017م، رابط الموقع : http://www.un.org/ar/about_un/index.html .

[3] موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، تم تصفح الموقع يوم : 12أفريل2017م ، رابط الموقع : http://www.unesco.org/new/ar/uneco/worldwide/arab_states/tuinis/

- إتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية و خاصة بوصفها موئلا للطيور المائية الصادرة في رامسار في 02 فبراير 1971م المنظمة إليها تونس في 24 نوفمبر 1980م .
- إتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح الصادر في لاهاي 14 ماي 1954م تاريخ الإنظمام في 28 جانفي 1981م .
- بروتكول لإتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح في لاهاي في 14 ماي 1954م تاريخ الإنظمام 28 جانفي 1981م .
- إتفاقية بشأن الإعتراف بدراسات ودبلومات و الدرجات في التعليم العالي في الدول العربية في باريس 22 ديسمبر 1978م سنة المصادقة 22 نوفمبر 1985م .
- بروتوكول تعديل إتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية و خاصة بوصفها موئلا للطيور المائية ، باريس 03 ديسمبر 1982م تاريخ الإنظمام في 15 ماي 1987م .
- بروتوكول لتعديل المادتين 6 و 7 من إتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية و خاصة بوصفها موئلا للطيور المائية ، ريجينا ، كندا ، 28 ماي 1987م، تاريخ المصادقة عليها من طرف تونس في 26 جانفي 1993م .
- إتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي ، باريس 17 نوفمبر 2003م ، تاريخ المصادقة في24 جويلية 2006م .
- الإتفاقية الدولية للمنشطات في مجال الرياضة ، باريس ، 19 أكتوبر 2005م ، تاريخ المصادقة من تونس في 26 ديسمبر2006م .
- الإتفاقية لحماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ، باريس 20 أكتوبر 2005م ، تاريخ المصادقة في 15 فيفري 2007م .
- إتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه ، باريس 02 نوفمبر 2001م ، تاريخ المصادقة في 15 جانفي 2009م .

ومن هنا يرى أن مجمل الإتفاقيات كانت في مجال الثقافي ، كما أن تونس قامت بالمشاركة في المفاوضات الخاصة بالإتفاقيات الثنائية في 01 – 05 أفريل 2013م المنظمة من قبل هيئة الأمم المتحدة في تونس [1].

و لقد كانت تونس تتبنى جميع مواثيق الأمم المتحدة و خاصة في مجال السلم و الأمن و المشاركة في قوات حلف السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

[1] الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة ، تم تصفح الموقع يوم : 12أفريل2017م ، رابط الموقع : http://www.un.org/ar/about_un/index.html .

كما أن المنظمة الدولية للأمم المتحدة تنظم ملتقيات دولية في تونس و أهمها التي تنظمها الإسكوا في زيارة تبادل للخبرات للوفود الدولية ، وخاصة زيارة تبادل الخبرات لوفد من وزارة الشؤون البيئية الفلسطينية إلى تونس في 22 إلى 26 أفريل 2014م .

2- الدول:

لدى جميع الدول في العالم إتفاقيات و معاهدات فيما بينها ، إلا أن تونس تؤثر عليها هذه الإتفاقيات في توجهاتها الدولية ، وخاصة مع الدول الجوار كل من ليبيا و الجزائر في الإتفاقيات حول إنتقال الأشخاص ، و الحركات التجارية ، و الأزمات التي تحدث في هذه الدول.

3- المنظمات الدولية و الإقليمية :

تتمتع تونس بموقع إستراتيجي سمح لها الإنضمام لمجموعة من المنظمات الدولية و الإقليمية و أهمها: الجامعة العربية، إتحاد المغرب العربي، الإتحاد الإفريقي، الإتحاد من أجل المتوسط، منظمة العفو الدولية و منظمة التعاون الإسلامي.

وكل هذه المنظمات إذا إنظمت إليها و صادقت على معاهداتها فإنها سوف تصبح مقيدة بتوجهاتها الخارجية و في قراراتها تجاه المواقف الدولية.

ثانيا : الجهات المستقلة

وهي تتمثل في السلطات الرقابية المستقلة و المجتمع المدني ووسائل الإعلام و الأحزاب السياسية وحتى بعض التشكيلات المسلحة الغير نظامية، و المنظمات الغير الحكومية و النقابات و مراكز البحوث.

و هذه كلها مؤسسات مستقلة تأثر بشكل كبير في إتخاذ إما ردود فعل أو قرارات أو إبداء عن رأي من أجل الضغط على قرارا أو فرض رأيها في السياسة الداخلية و الخارجية في تونس. فنرى مثلا أن بعد الإستقلال منحت النساء في تونس حق الإنتخاب و الترشح للإنتخاب منذ سنة 1957م، ولقد تعززت حقوق المرأة التونسية بعد إصدار الدستور التونسي عام 1959م بالتمتع أكثر بكل الحقوق السياسية والمشاركة في الوظيفة التشريعية[1].

كما يمكن إعتبار تعديل قانون الصحافة في جوان 1988م جاء لتخفيف القيود المفروضة على الحريات النشر و الذي لاقى عدة تعديلات أهمها في سنة 2002م ، و الذي منح في توصيل صوت المواطن و إبداء رأيه في جميع المجالات و أصبح يؤثر في قرارات الحكومة التونسية ، وإيصال مطالبه للمسؤولين.

[1] جميل مطر و آخرون ، الأداء البرلماني للمرأة العربية ،" دراسة حالات : مصر،سوريا، تونس"،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2005م)، ص123–124 .

كما أنه تم إنشاء الهيئة العليا لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية في 1991/01/07م .

رغم معانات مؤسسات المجتمع المدني في تونس و العالم العربي من الضعف بسبب تدني مواردها ، وإرتباطها بالدولة و النظام الحاكم[1]، إلا أنها تقوم بمثابة مظاهر إنتهاك حقوق و كرامة الإنسان ، وتقدم تقاريرها الرسمية في مجال الحريات العامة و مدى عمل الموظفين العاملين في السلك الحكومي باللوائح والقوانين ، ومدى إنتظام العمل بموجب شروط التعددية و الشفافية و المشاركة.

فنلاحظ أن في تونس توجد أكثر من 6700 جمعية ، حسب مركز الإعلام و التكوين و الدراسات والتوثيق حول الجمعيات التابع لرئاسة الحكومة ، حيث أن 90% منها جاءت بعد 1987م حيث تلعب هذه الجمعيات دورا بارزا و فاعلا على الساحة الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية و الرياضية و الدينية، إلا أنه الجمعيات النسائية هي التي تقوم بتنشيط المجتمع المدني التونسي [2].

مثال على هذه الجمعيات :

- الجمعية التونسية للمحامين الشبان و الجمعية التونسية للدفاع الإجتماعي .
- جمعية الصحافيين التونسيين و الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات .

كما تكون جمعيات على شكل إتحادات مثال عليها :

- الإتحاد الوطني للمكفوفين .
- إتحاد المنظمة التونسية للتربية و الأسرة .
- الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي .

[1] منير السنوسي، " البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس:الواقع و الآفاق "، تونس ، يوم نشر المقال: 30ديسمبر 2013م، تم تصفح الموقع يوم: 06أفريل2017م، رابط الموقع :
.http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx

[2] قائمة أعضاء مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة ، بوابة الحكومة التونسية، تم تصفح الموقع يوم : 11أفريل2017م، رابط الموقع :
.http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=444&Itemid=393

المبحث الثاني : تفاعل السياسة الخارجية التونسية مع بيئتها الإقليمية

المطلب الأول : في إطار البيئة الإقليمية المغاربية

1- علاقة تونس مع الجزائر:

إن العلاقات الجزائرية التونسية كانت علاقات جد مميزة منذ الإستعمار الفرنسي، و بعد إستقلالهما بقيت العلاقات جد جيدة علما أنهما يشتركان في حدود مشتركة، لكن في فترة 1989م مرت الجزائر بإصلاحات سياسية و إقتصادية و خصوصا في التوجه نحو إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الإقتصادية التابعة للقطاع العمومي[1]، و بعد تنظيم الجزائر إنتخابات المحلية في 12جوان1990م ووصول الإسلاميين للسلطة ،جعل من النظام التونسي يغير في سياساته و خاصة التشديد على الإسلاميين ، وهذا ما جعل وجود توتر في العلاقات بسبب التفتح الجزائري على المشهد السياسي، لكن رغم ذلك بقيت العلاقات التونسية الجزائرية على حالة من الإستقرار، وخاصة في سنة 2001م عرفت العلاقات التونسية الجزائرية تطورا هاما تمثل خاصة في تكثيف نسق التشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي و القضايا السياسية محل الإهتمام المشترك ، وتمثلت في التوقيع سنة 2001م على الإتفاق الإطاري الجديد للتعاون الصناعي الهادف إلى تطوير صيغ الشراكة و الإستثمار المباشر بين البلدين . التوقيع كذلك على الإتفاقية نقل المسافرين و البضائع و العبور عبر الطرقات البرية لسنة 2001م ، الإتفاق حول الترتيبات المؤقتة المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين البلدين لسنة 2002م[2] .

2- علاقة تونس مع ليبيا:

تميزت العلاقات بين تونس و ليبيا منذ إستقلال البلدين بعدم الإستقرار، إذ تراوحت بين الهدوء والإنسجام تارة ، و التنافر و الإضطراب تارة أخرى ، ففي مرحلة الرئيس بن علي كانت تميزت بالهدوء والتنسيق في عدة مجالات ، وبلغت ذروة التطور و الإنسجام بين نظام الليبي و التونسي حيث أن النظام الليبي هو من ساهم في وصول الرئيس بن علي إلى السلطة، و بذلك قام الرئيس التونسي بن علي إلى العمل على كسر قوانين الحصار الإقتصادي و الجوي التي كانت مفروضة على ليبيا من قبل المجتمع

---

[1] سمير باهي، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية ،(ط1، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2014م)، ص50-51.

[2] العلاقات التونسية الجزائرية بين التاريخ والحاضر، موقع : " بوابة إفريقيا الإخبارية "، تاريخ النشر: 26 مارس 2014م ، تم تصفح الموقع يوم: 13أفريل2017م، رابط المقال :
العلاقات-التونسية-الجزائرية-بين-التاريخ-و-الحاضر /www.afrigatenews.net/content

الدولي آنذاك ، وذلك تمثل في خدمة لمصالحه و مصالح عائلته ، و لقد قام النظام التونسي بالتوسط بين ليبيا و الغرب في كثير من القضايا السياسية و الأمنية و الإقتصادية، ولقد كانت ليبيا الشريكة الإقتصادية الأولى لتونس عربيا و إفريقيا و الشريك الخامس لتونس عالميا في مجال المبادلات التجارية و الإستثمارا و السياحة .

حيث بلغت المبادلات التونسية مع ليبيا لسنة 2010م نسبة 6.2% من جملة المبادلات التونسية مع الخارج ، و بلغ عدد المؤسسات الإقتصادية التونسية التي لها فروع بليبيا حوالي 1000مؤسسة ، ولقد وصل عدد التونسيين العاملين في ليبيا حوالي من 100 إلى 150 ألف عامل .

رغم هذا الإستقرار و الوئام بين الدولتين إلا أنه قابلته بعض التوترات و أهمها :

حكم الإتفاق حول حدود المياه الإقليمية بينهما (الجرف القاري) الصادر عن المحكمة الدولية بداية الثمانينات الذي لم تلتزم به ليبيا و حرمت تونس من مورد إقتصادي هام لها[1].

3- علاقات تونس مع إتحاد المغرب العربي

يعتبر إتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه سنة 1989م بمدينة مراكش المغربية، وتونس تعتبر من الدول المؤسسة والفاعلة فيه[2]، و حيث تعتبر أنها قامت بعقد قمة للرؤساء بتونس سنة 1994م و هي تعتبر آخر قمة للرؤساء الإتحاد عقدت.

و لقد صادقت تونس على 27 إتفاقية وقعت في إطار إتحاد المغرب العربي.

و تعتبر تونس مضيفة لبعض مؤسسات الإتحاد و خاصة مقر المؤسسة المالية للإتحاد المغرب العربي والمتمثلة في المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية الذي أنشأ في 1991/03/10م.

كما نص الدستور التونسي لسنة 2002م المعدل في 2004م في فصله الثاني على أن الجمهورية التونسية على أنها جزء من المغرب العربي ، كما أنها تعمل على تحقيق وحدته و تتخذ كافة التدابير لتجسيدها.

كما أنه عقدت في تونس عدة إجتماعات و خاصة في مجال المرأة المغاربية واقع و آفاق.

كما قامت بإحتضان إجتماعات أجهزة مجلس الشورى في الدورة السادسة في جوان 2005م بتونس[3].

---

[1] مقالات : في تاريخ الدبلوماسية التونسية الليبية، موقع " نون بوست "، تاريخ نشر المقال: 20ماي2015م، تم تصفح الموقع يوم: 13أفريل2017م، رابط المقال : http://www.noonpost.org/content/6734

[2] تونس في العالم : المغرب العربي، موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية ، تم تصفح الموقع يوم: 01ماي2017م، رابط الموقع : http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=121&no_cache=1&L=1

[3] محاضر إجتماع أجهزة المجلس منذ الدورة السادسة بتونس جوان 2005 ،(طبعة ديسمبر, الجزائر ، إصدار إتحاد المغرب العربي مجلس الشورى، 2006).

المطلب الثاني : في إطار البيئة الإقليمية الإفريقية

لقد عملت الدبلوماسية التونسية في فترة الرئيس بن علي على تعميق إنتماء تونس لإفريقيا و لقد شارك الرئيس التونسي في ماي 1988م في القمة الإفريقية في أديس أبابا و قد تزامنت مع إعادة العلاقات بين تونس و أثيوبيا التي قطعت بسبب مساندة تونس لإستقبال إريتيريا، كما أحدثت تونس لـ خطة كاتب الدولة مكلف بالشؤون الإفريقية سنة 1991م ، كما شارك رجال الأعمال و المصدرون التونسيون في التنمية المبادلات التجارية مع البلدان الإفريقية و التي قدر حجم الإستثمارات بـ 700مليون دينار سنة 2010م .

كما ساهمت الدبلوماسية التونسية بشكل فاعل في مختلف مراحل الإعداد لتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي الذي أعلن قيامه في قمة لوزاكا سنة 2001م[1].

[1] عبد الحفيظ الهرقام، " مكانة أفريقيا في سياسة تونس الخارجية "، موقع مجلة " ليدرز العربية "، تاريخ النشر: 23جانفي2017م ، تم تصفح الموقع يوم: 13أفريل2017م ، رابط المقال : http://ar.leaders.com.tn/article/1463

المطلب الثالث : في إطار البيئة الإقليمية العربية

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أهم منطقة على الساحة الدولية ، و كذلك بالنسبة لتونس و خاصة في المنطقة العربية ، إذ تعتبر الأزمة المصرية العربية خلال فترة من 1979م إلى 1990م ، إذ أن هذه الأزمة منحت لتونس حق إنتقال مقر الجامعة العربية إلى تونس ، والذي تخللته عدة قمم ومواقف ، حتى إنعقاد إجتماع مجلس الجامعة بالعاصمة تونسية في 11 مارس 1990م ، الذي أعلن عن عودة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة في دورة سبتمبر 1990م ، و إعتبار تونس مقرا دائما لكل من : المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم، ومجلس وزراء الداخلية العرب ، وإتحاد الإذاعات العربية[1].

ولقد كانت العلاقات التونسية العربية تمتاز بعلاقات جيدة و خصوصا مع المملكة العربية السعودية ومصر ، و سوريا و الإمارات العربية المتحدة.

[1] موقع مركز جامعة الدول العربية بتونس ، تم تصفح الموقع يوم : 13أفريل2017م، رابط الموقع : http://www.arableaguetunis.org

المطلب الرابع : في إطار البيئة الإقليمية المتوسطية

نشأت فكرة الاتحاد من أجل المتوسّط بمبادرة من الرئيس الفرنسي ساركوزي في إطار حملته الانتخابيّة من أجل الرئاسيّة ، و كان الهدف من الاتحاد تجاوز حالة التشتت هذه و مركزة في عمليّة تنظيم التبادل لإطار عام تشرف عليه فرنسا و يكون أداتها لتسيير شؤون البحر الأبيض المتوسّط و الدول المحيطة ورعاية مصالحها و مصالح حلفائها فيه ، و تحويل المتوسّط إلى بحر سياسي هادئ يمكن أن يزدهر التبادل التجاري و الثقافيّ فيه بدون مشاكل أو عراقيل ، و يتمثل هذا التبادل في التعاون خصوصا في إجتماعات قمة 5+5 ، و تعود جذور الفكرة لسنة 1995 م حيث احتضنت برشلونة بتوصية من القمة الأوروبية أوّل مؤتمر لوزراء خارجيّة الدول الأوروبيّة و نظرائهم من دول جنوب البحر المتوسّط في نوفمبر 1995 و التي أطلق عليها و على برنامجها لاحقا مسار برشلونة[1].

و كانت هذه الانطلاقة للشراكة بين الضفّتين ممثّلة لأوّل سياسة شاملة للتعاون الأورو متوسطي ، الاتفاق آنذاك شمل الـ15 دولة أعضاء الاتحاد الأوروبي حينها إلى جانب 12 دولة من الضفّة الجنوبيّة (انضمّت مالطة و قبرص لاحقا للاتحاد الأوروبي و لم تعودا تعدّان من دول الجنوب) ، و قد أبرم أوّل عقد للشراكة بعد عشر سنوات في برشلونة أي سنة 2005 و أقرّ خطّة عمل تمتدّ على خمس سنوات ، كما أن الاتحاد من أجل المتوسط واجه جملة من المشاكل لعلّ أهمّها تواجد إسرائيل الذي رفضه عدد من الدول لم تكن من بينها تونس التي لم تبد رفضا أو اعتراضا خاصّة وأنّ خطوات التطبيع بين الحكومة التونسية و الكيان الصهيوني قد قطعت أشواطا هامّة ، و يبدو أنّ الدول العربيّة التي رفضت في البداية وتحفّظت على وجود إسرائيل مثل الجزائر و ليبيا ، و قد تمّ حلّ هذه المعضلة بالقبول من الجهة الأخرى بمشاركة جامعة الدول العربية في كل المؤتمرات و الاجتماعات و على كل المستويات، و في إطار التوازنات شمال جنوب و بعد أن نجحت إسبانيا في افتكاك المقرّ الدائم للاتحاد على أراضيها في مدينة برشلونة ، بعد أن منّيت الدبلوماسية التونسيّة بخيبة ثقيلة في هذا المجال التي كانت تسعى لأن يكون المقر في تونس من خلال تنظيم ندوة في 09 يوليو 2004م الذي شارك فيه عدد من السفراء الأوروبيين العاملين بتونس بالتعاون مع مكتب المفوضية الأوروبية حيث كانت هذه الندوة بالعاصمة التونسية تحت عنوان "الاتحاد الأوروبي الموسع و تونس"[2].

---

[1] الموقع الإلكتروني: بوابة الحكومة التونسية، تم تصفح الموقع يوم: 01ماي2017م، رابط المقال: http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=571&Itemid=236

[2] صلاح الدين الجورشي، "مسار برشلونة : صفحة إنطوت من التاريخ ؟"، الموقع الإلكتروني الإخباري الرسمي السويسري : المستجدات السويسرية ، تاريخ نشر المقال: 20 يوليو 2004م، تم تصفح الموقع يوم: 01ماي2017م، رابط الموقع : https://www.swissinfo.ch3996056/-ديمقراطية-مباشرة/مسار-برشلونة--صفحة-انطوت-من-التاريخ/

المبحث الثالث : تفاعل السياسة الخارجية التونسية في الساحة الدولية

المطلب الأول : تونس مع الإتحاد الأوروبي و روسيا

أولا : مع دول الإتحاد الأوروبي

تعتبر العلاقات بين تونس و دول الإتحاد الأوروبي متجدرة منذ التاريخ ، إذ أن العلاقات كانت جد متميز خاصة مع فرنسا وتليها إيطاليا التي تعتبر الثانية بعد فرنسا من حيث إتفاقيات التعاون، إلا أنه منذ إنشاء الإتحاد و بداية توجهاته إلى دول الجنوب المتوسط ، قام بإختيار تونس من بين الدول المغاربية والإفريقية التي قامت بإبرام إتفاق الشراكة في إطار الشراكة الأورو متوسطية في 17 جويلية 1995م التي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي حيث تقوم تونس بالتعهد لمدة 12 سنة بالإلتزام بهذا الإتفاق لكل المنتجات الصناعية و الفلاحية ، ويكون هذا الرفع على الحواجز الجمركية بصفة تدريجية خاصة في مجال المنتجات الصناعية على مرحلتين هما[1] :

1- تمتد إلى ستة سنوات و تشمل حذف الترتيبات الجبائية على ما يقل عن خمسة وأربعون من المنتجات المستوردة من أوروبا .
2- تمتد إلى تسعة سنوات حيث يتم فيها الإعفاء عن الضرائب لكل المنتوجات المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي .

و بالإتفاقية الشراكة هذه أصبح يمكن للمستثمرين من البلدان المشاركة الحق في القيام بمشروعات في بلدان بعضهم البعض.

كما ألزمت على تونس أن تعيد النظر في قوانينها الداخلية و الخارجية و خاصة في مجال المعايير الفنية و المنافسة.

كما قامت بتعزيز التعاون المالي و الفني بين الأطراف في جميع المجالات الثقافية و السياسية والإجتماعية و تشجيع التعاون في مجال الهجرة.

و لقد دخلت حيز النفاذ في 01 مارس 1998م، حيث تم إحداث منطقة للتبادل الحر الأولى من نوعها في بلدان المتوسط، و ألغيت الرسوم الجمركية المنصوص عليها في الإتفاق سنة 2008م.

---

[1] عزام محبوب، " مشروع تكوين منطقة تبادل حرة بين بلدان المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي " ، محمد محمود الإمام ، الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة،(ط 1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، ماي 1997م)، ص610-611.

حيث جاء نظام الحصص لتصدير زيت الزيتون التونسي المعفى من الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الأوروبي التي تنص عليها لائحة المجلس الأوروبي، يحدد الحصة السنوية القصوى ب57600 طن من زيت الزيتون المنتج من تونس بإتجاه الإتحاد الأوروبي ، أن هذه القيمة فقط هي المعفاة من الجبايات الجمركية أما مازاد عليها فإنها تخضع للضريبة الجمركية.

كما إلتزم البنك الأوروبي للإستثمار بما مجموعة 90،5 مليون أورو لفائدة آلية الجوار للإستثمار في تونس خلال الفترة الممتدة من 2008م إلى 2015م[1].

و لقد بلغت مجموعة المساعدات الثنائية الملتزمة في إطار سياسة الجوار و الشراكة الأوروبية إلى 775 مليون أورو في الفترة الممتدة سنة (2007م–2013م).

أما في الشأن السياسي نرى أن إتخاذ البرلمان الأوروبي في مارس 1996م قرار يدين إنتهاك حقوق الإنسان في تونس وهذا ما رأته تونس تدخلا في سياستها الداخلية بلفظ العبارة تصريح الرئيس التونسي زين العابدين بن علي:{ إنكم بإسم الحرية و الديمقراطية توفرون الملجأ لأعداء الحرية و الديمقراطية}. وهذا ما أعطى بن علي القوة في محاربة الإسلاميين بعد تأييد كل من فرنسا و إبريطانيا لأعماله في سياسة التشديد عن الإسلاميين.

ثانيا : نحو روسيا

كانت العلاقات بين تونس و الإتحاد السوفياتي علاقات تاريخية بدأت مطلع القرن العشرين عندما لجأ ألاف الروس الهاربين من تداعيات الثورة البلشفية إلى تونس وقبل هذه الهجرة الجماعية تشهد مراسلات العائلة الحسينية مع القياصرة على مودة كبيرة، إلا أنه في 25 ديسمبر 1991م حيث إعترفت تونس بروسيا، و كان أول لقاء بين رئيس تونس و روسيا في هامش قمة الألفية في نيويورك عام 2000م، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تبادل الزيارات بين وزراء خارجية البلدين، كما بلغ تبادل للسلع بين الدولتين في عام 2008م إلى 1.71% مليار دولار مقارنة بسنة 2007م بـ 805 مليون دولار، وكما كانت إتفاقية في المجال السياحي سنة 1998م في موسكو.

[1] "العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و تونس"، موقع الإتحاد الأوروبي، بروكسل، تاريخ نشر المقال: 29نوفمبر2016م، تم تصفح الموقع يوم: 13أفريل2017م، الرابط:
https://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/16276/node/16276_ar

حيث حسب إحصائيات وزارة السياحة التونسية بلغ سنة 2008م إلى 180ألف سائح روسي زار تونس وفي سنة 2012 وصل إلى 200 ألف سائح روسي حسب تصريح السفير التونسي في موسكو[1].

[1] نور الدين بالطيب، مع السفير التونسي في روسيا: علي القوطالي، سفير تونس في موسكو لـ"الشروق": السوق الروسية واعدة ...و هدفنا الوصول إلى 250 ألف سائح سنويا، جريدة الشروق الإلكترونية التونسية، تاريخ نشر المقال: 2جوان2012م، تم تصفح الموقع يوم: 25أفريل2017م، رابط المقال:
http://www.alchourouk.com/Ar/_A544166

المطلب الثاني : تونس مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل

أولا : تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

كانت العلاقات التونسية الأمريكية متميزة جدا مع كل رؤساء الجمهورية التونسية ، و خاصة أن تونس لعبت في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات جولات أساسية من الإتصالات السرية ثم المفاوضات الرسمية الأولى من نوعها لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية في تونس عن طريق السفير الأمريكي **جورج بيليترو** الإبن ثم بمشاركة **دنيس روس** ، و لقد قامت تونس كذلك بربط إتصال بين الحكومتين الليبية و الأمريكية في إتجاه تحريك ملف لوكربي و إنهاء القطيعة الأمريكية الليبية ، و في سنة نوفمبر 2003م في زيارة لتونس ، كما صرح **كولن باول** خلال زيارة عن" الدور الإيجابي الذي لعبته تونس "

و في فيفري 2004م صرح الرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش** مخاطبا الرئيس التونسي على أنه يجب عليه الشروع في إصلاحات في ميدان الصحافة ، والقضاء ، و التشريع ، و الإنتخابات.

إلا أن هذه الملاحظات الأمريكية لتونس لم تتوقف عن دعمها و خاصة من طرف وزارة الدفاع الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب[1].

ثانيا : مع إسرائيل

رفضت الدول العربية فكرة وجود دولة يهودية على أرض فلسطين و ذلك قبل إنشائها[2]، إلا أن العلاقات التونسية الإسرائيلية علاقات تعود إلى عهد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي أعلن في خطابه في أريحا سنة 1956م دعا فيه كل من فلسطين و الكيان الإسرائيلي إلى تقاسم الأراضي المقدسة و الإعتراف لكل منهما للآخر، رغم وجود الصراع العربي الصهيوني، كما أنه طالبت تونس في مجلس الأمن في 1985/10/03م من السلطات الإسرائيلية لتعويضها عن الغارات التي شنتها على الحي

---

[1] الطاهر الأسود،" ثوابت العلاقات التونسية الأمريكية وآفاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية "،(العدد العاشر، السنة الثالثة، مجلة أقلام، فبراير 2004م)، تم تصفح الموقع يوم: 13أفريل2017م، رابط المقال: www.mafhoum.com/press7/194p10.htm

[2] مأمون سويدان، الفصل التاسع عشر: علاقات إسرائيل مع العالم العربي، عاطف أبو سيف، علاقات إسرائيل الدولية: السياقات و الأدوات، الإختراقات و الإخفاقات ،(طباعة مؤسسة الأيام ، رام الله – فلسطين ، صادر عن : مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، نيسان 2014م)، ص411-412-413.

السكني في حمام الشط في تونس العاصمة ، التي أعلنت إسرائيل أنه يتواجد فيه مناضلو منظمة التحرير الفلسطينية[1] .

لقد جمعت الدولتين علاقات ودية تكللت بلقاء حار في العاصمة الأمريكية واشنطن تمثل في لقاء حار بين وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز و وزير الخارجية التونسي الحبيب بن يحيى و ذلك في سبتمبر 1993م الذي رتب لسنة 1994م الذي أعلن فيه الإعتراف المتبادل للدولتين ، و تقرير مبدأ التمثيل المتبادل بين الدولتين، و لقد أعلنت عليه إسرائيل بلسان وزير خارجيتها **شمعون بيريز** أنه قال:

{ أعتبر هذا إنجازا من الدرجة الأولى و أعزو أهميته إلى الإعلان عنه ... إذ ليس هناك أسرار}.

و لقد قال أيضا في وصفه :

{ تونس موطىء قدم مهم جدا للدبلوماسية الإسرائيلية في شمال إفريقيا }

ثم في أعقاب سنوات 1996م إلى سنة 2000م عادت للواجهة تجميد العلاقات الإسرائيلية التونسية، إلا أنه لم تدم طويلا حتى عادت العلاقات إلى الود عن طريق دعوة الحكومة التونسية لرئيس الوزراء الإسرائيلي **أرييل شارون** في نوفمبر 2005م لحضور إفتتاح قمة مجتمع المعلومات التي أقيمت في تونس ، لكن شارون كلف وزير خارجيته و وزير الإتصالات بقيادة الوفد الإسرائيلي للقمة نيابة عنه وذلك بضغط أمريكي لتجنب أي ردة فعل من الداخل التونسي[2].

كما نرى أن تونس كانت تستعمل العلاقات الإسرائيلية من أجل كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية.

- و في الأخير نرى أن الجمهورية التونسية كانت متفتحة على جميع الدول، و خاصة في مجال الإقتصادي، حيث إنضمت تونس للمنظمة العالمية للتجارة في 14 أفريل 1994م مع حوالي 120 دولة .

كما أمضت و صادقت في 23 جانفي 1995م على الإتفاقيات التي تحدد كيفيات تحرير التجارة العالمية، و قامت بإعادة هيكلة و فتح كافة الميادين الإقتصادية و خاصة المؤسسات الخاصة، و هذا ما منحها قبلة عالمية وخاصة في مجال السياحة .

[1] توفيق المديني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل : دراسة تاريخية سياسية ،(دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006م)، ص 70 .

[2] رشيد خشانة ، "التطبيع التونسي الإسرائيلي يعود إلى الخمسينات "،(العدد 15528، صحيفة الحياة، 6 أكتوبر 2005م)، ص10 .

المطلب الثالث : مع منظمة الأمم المتحدة

إنضمّت تونس إلى الأمم المتحدة يوم 12نوفمبر1956م ، و تولي تونس أهمية بالغة لمنظمة الأمم المتحدة بصفتها تمثل الإطار الأساسي الذي يستند إليه العمل الجماعي.

و قد حرصت منذ الاستقلال يوم 20مارس1956م على التأكيد على التزامها بميثاق منظمة الأمم المتحدة و بمبادئ القانون الدولي و الشرعيّة الدوليّة بإعتبارها ركائز العلاقات الدولية ، و على التأكيد على المكانة التي توليها الدبلوماسية التونسية للعمل متعدّد الأطراف في إدارة العلاقات الدولية.

وقد ظلت تونس دائما تستند إلى هذه المبادئ خلال مشاركاتها في اجتماعات منظومة الأمم المتحدة ، حيث حرصت منذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة على إبداء رأيها بخصوص أهم المسائل والإسهام في بلورة التوجهات و القرارات الدولية المتخذة في هذا الشأن.

و تشارك تونس بانتظام في أشغال الجمعية العامة و سائر أجهزة الأمم المتحدة الأخرى و كان من أبرز محطات هذه المشاركة رئاسة تونس في شخص مندوبها الدائم آنذاك المرحوم منجي سليم للدورة العادية السادسة عشرة للجمعية العامة سنة (1961م–1962م) و كذلك إنتخاب تونس بصفة عضو غير دائم بمجلس الأمن في الفترة من (1959م–1960م) و (1980م–1981م) و (2000م–2001م) .

وساندت تونس و لا تزال تساند العديد من حركات التحرر من الاستعمار في العالم و إتخذت مواقف تضامنية شجاعة إبان الثورة الجزائرية ومواقف مساندة لحركات التحرر في عدد من دول القارة الإفريقية، فضلا عن موقفها الثابت الداعم للقضية الفلسطينية ، و كانت لتونس عديد المساهمات في أنشطة الأمم المتحدة سواء من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية أو اقتراح عديد المبادرات على غرار إنشاء الصندوق العالمي للتضامن و إعلان السنة الدولية للرياضة و التربية البدنية و السنة الدولية للشباب[1] .

[1] تونس و منظمة الأمم المتحدة، موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية، تم تصفح الموقع يوم: 01ماي2017م، رابط المقال: http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=152&no_cache=1&L=1

خلاصة الفصل الثالث :

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل توصّلنا إلى الملاحظات التالية :

1- إن الجمهورية التونسية منذ الإستقلال إعتمدت على التوجه نحو ربط علاقات مع الدول الرأسمالية و خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.

2- إن السياسة الخارجية التونسية قبل الثورة كانت بيد رئيس الجمهورية الذي هو صاحب القرار في تقرير التوجهات الخارجية و ذلك وفق الصلاحيات التي منحها الدستور التونسي.

3- إعتماد الجمهورية التونسية على المساعدات الأجنبية و هذا ما أثر على سياستها الخارجية وخاصة بتوجهها نحو إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

4- إن علاقات الجمهورية التونسية مع دول الجوار إمتازت بتعاون كبير و بناء في جميع المستويات.

5- إن الدستور التونسي لم يتغير كثيرا و بقي ثابت في جميع فصوله منذ الإستقلال ، إلا أنه شهد بعض التعديلات طفيفة في سنة 2002م.

6- لم تعرف تونس منذ الإستقلال تغيرا في سياستها الخارجية ، لكن السياسة الداخلية تغيرت نوعا ما و ذلك إثر الإنقلاب الذي قام به زين العابدين بن علي في سنة 1987م و منذ ذلك العهد وتمر بإغلاق على حريات الشخصية و التعبير عن الرأي.

7- إمتازت السياسة الخارجية التونسية في فترة الرئيس زين العابدين بن علي بالحياد و الدعوى للسلم في العالم.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة

(2011-2016)

الفصل الرابع : السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة (2011-2016)

شهدت منطقتنا المغاربية و العربية حدثا مدويا هزها بسبب إنهيار أنظمة كانت تعرف على تمسكها بالسلطة لعدة سنوات طويلة ، لأن شعوب هذه الدول كانت تعاني من حرية التعبير و التدين و التحرر ، و كذلك عدم التقسيم العادل للثروات الوطنية و معانات الشباب خاصة من التهميش و البطالة ، و كل هذه الأسباب جعلت العالم العربي يشهد لثورات و حراك سياسي داخلي و خارجي بفعل إحتجاجات شعبية كبيرة من طرف المجتمعات العربية و مقابل ذلك بحراك سياسي من قبل الأنظمة الحاكمة و المجتمع الدولي .

حيث تعتبر تونس من بين الدول الأولى التي شهدت هذه الثورات و التغيير في نظام الحكم فيها ، والتي أثرت عليها داخليا و خارجيا.

و في هذا الفصل قررنا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث لخصناها كما يلي : الثورة التونسية و محددات السياسة الخارجية لما بعد الثورة و أخيرا مقارنة ما بين السياسة الخارجية التونسية لما قبل الثورة و ما بعدها .

الفصل الرابع : السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة (2011-2016)

المبحث الأول : الثورة التونسية (ثورة الياسمين)

يمكن من أهم التحديات التي تواجه هذا البحث هو التمييز بين الإنتفاضة الشعبية الجهوية و الثورة الشعبية السياسية ، والذي حاولنا القيام به الذي تبقى إنتفاضة 17 كانون الأول / ديسمبر 2010م هي التي أشعلت الثورة ، حيث تسمية الثورة إرتبطت بتاريخ نجاحها و ليس بتاريخ إندلاعها ، كما في الحالة المصرية و الثورات العربية الأخرى ، ففي هروب بن علي الذي شكل علامة الطريق الرئيسية على إنتصار الثورة نوع من عزلة الزعيم الفردية في النهاية . حيث أستدلت الثورة للإنتفاضة التي جاءت بعد حرق البوعزيزي نفسه حيث يمكننا هنا تسميتها (قابلية للثورة) و تلخصت بجاهزية عالية تعبر عن عدم قبول الناس الإستمرار في العيش في ظل الظروف القائمة ، و إستعدادهم لفعل شيء ضد هذه الظروف و ذلك إلى درجة التصادم مع سياسات الدولة و جاء بعدها بداية نشور الإحتجاجات في كافة أرجاء تونس ، و عندما يأتي الإحتجاج الشعبي على خلفية حالة ثورية فإن كل ما تقوم به الدولة كرد فعل على الإحتجاج يساهم في نشر الإنتفاضة و تحولها إلى ثورة [1].

و هذا أعطى ميزة لتونس وهو حدث أسس ظهور أول نموذج للثورات في زمن العولمة ، حيث جاء يلبي مطلبا تونسيا و مطلبا عربيا و أوروبيا و إنسانيا ، حيث أنه أجبر أمم الشمال على أن تتعلم الثورات من أمم الجنوب[2] ، و يبدو أن للثورة التونسية عدة تسميات تحصلت عليها منذ قيامها ، حيث أن المختصين أصروا على تسميتها في بدايتها ثورة الإنترنت لأن مواقع و مدونات مثل : " الفيسبوك " و " تويتر " و"ويكيليكس" قامت كلها بدور كبير في إنطلاق حوادث تونس كما تصوروها و هذه جاءت حسب القراءة الأمريكية .

ولكن الروس كانو عكس ذلك الربط الآلي و الخاطئ بين الجنوب الذي وقعت فيه الحوادث و جنوب الواحات فسمو ما حدث في تونس بإسم ثورة التمور ، إلا أن إنطباع زوار الواحات من السياح الأوكرانيين و الروس شبيه بإنطباع السياح الفرنسيين الذين يزورون منطقة نابل و الحمامات في تونس و يشتمون روائح الياسمين هناك ، فيربطون بدورهم ما حدث بزهرة الياسمين ، التي لا أحد يطعن في القيمة الجمالية

---

[1] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها ،(ط1، بيروت ، لبنان ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير 2012م)، ص 22-23-24 .

[2] محمد علي الكبسي ، كيمياء الربيع التونسي و العربي ، (ط1، بيروت ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أغسطس/آب 2014م)، ص 25-26.

للياسمين ، و لا أحد يشك في دلالته البريئة و المريحة للناظرين و الصالحة للبطاقات التذكارية التي يتبادلها السياح ، حيث أن إصرار الإعلام الفرنسي بتسمية حوادث 14 كانون الثاني / يناير 2011م بثورة الياسمين ، حيث يعتبرها المثقفون أحسن إسم يحقق تسويقا جيدا لهذه الثورة[1] .

[1] محمد علي الكبسي ، مرجع سابق، ص 49-50-60-66 .

الفصل الرابع : السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة (2011-2016)

المطلب الأول : الخلفيات و التطورات الثورة في تونس (ثورة الياسمين)

شهدت الدول العربية في نهاية سنة 2010م و بداية سنة 2011م حركات إحتجاجية إختلفت تسميتها و هذه الإحتجاجات جاءت لتفكيك بنية النظم السلطوية إلا أنها توجد من نجحت فيها و توجد من لم تنجح فيها هذه الإحتجاجات.

و بما أن تونس من بين هذه الدول التي شهدت تغييرا في النظام الحاكم وهي تعتبر من الدول الأولى التي شهدت الإحتجاجات ، وذلك بقيام الشاب المتخرج من الجامعة و العاطل عن العمل هو: {محمد البوعزيزي} الذي أحرق نفسه في مدينة سيدي بوزيد التونسية يوم 17ديسمبر 2010م[1] ، ومن هذه الحادثة إمتدت موجة الغضب و الإعتصامات من المناطق الوسطى و الجنوبية في الدولة التونسية لتحل في المدن الساحلية و السياحية (مثل : سوسة ، القيروان) و أخيرا إستقرت في العاصمة التونسية التي تعتبر مركز ثقل و القوة السياسية و الإقتصادية في البلاد.

و لقد كانت أشكال هذه الإضطرابات متنوعة من تظاهرات و إعتصامات و حركات إحتجاجية ، حيث تمثل السبب الرئيسي لإقدام الشاب " محمد البوعزيزي " لإحراق نفسه بالنار تاريخ 17-12-2010م في السوق هو مضايقته و منعه من ممارسة التجارة الموازية التي كانت مورد رزقه الوحيد و للتنديد ببقراطية الإدارة التي رفضت قبول شكوى تقدم بها أمام السلطات المحلية ضد العون البلدي الذي قام بتوجيه صفعة له أمام الملأ[2] ، إلا أن هذه الحادثة لم تأتي من فراغ و إنما كانت نتيجة لتراكمات كبرى من الشعور بالقهر و اليأس و الظلم ، حيث أن تونس كانت تعاني من تدهور الأوضاع السياسية و الإقتصادية والإجتماعية التي كان النظام الحاكم على علم بها إلا أنه أبقى على حالة القمع و التهميش و من بين هذه الأسباب نلخص أهمها كما يلي :

---

[1] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة و سيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق ، ص 20.

[2] الأزهر الماجري ، الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010م في جدلية التحرر و الإحتواء ،(ط1، تونس، المغاربية للطباعة و إشهار الكتاب ، 2011م)، ص 49.

أولا : تفاقم أزمة البطالة

تفاقم أزمة البطالة خاصة في صفوف الشباب و تحديدا أصحاب الشهادات ، أي خريجي الجامعات و المعاهد العليا الذين أصبحوا يعدون بعشرات الآلاف (200000 من حملة الشهادات في سنة 2010م كانوا عاطلين عن العمل) مع إستمرار حالة البطالة بالنسبة لأغلبهم على إمتداد سنوات يظلون فيها عالة على عائلاتهم[1] .

ثانيا : إنتشار ظاهرة الفساد

إنتشار ظاهرة الفساد المالي و الإداري على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية و المؤسسات الإقتصادية ، وذلك لخدمة عائلتي الرئيس و زوجته ليلى الطرابلسي التي أصبح سلوكها رمزا للإعتداء على الأملاك العامة و الخاصة و تسخير القضاء و الأجهزة الأمنية لتسيير عمليات النهب الواسعة لثروات البلاد التي ترتكبها هاتان العائلتان و خاصة عائلة الطرابلسي[2] ، التي أصبحت بشكل خفي تتحكم في السياسة و الإقتصاد و هذا ما أثر على النظام الحاكم داخليا و ضعف دور المؤسسات الحكومية من آداء مهامها[3] .

ثالثا : كشف وثائق ويكيليكس

كشفت و ثائق ويكيليكس إنتقاد الدبلوماسية الأمريكية للقمع و إنتشار الفساد في تونس[4]، حيث نرى أن السفير الأمريكي بتونس جاء بتقرير لوزير الخارجية الامريكي لشهر جوان2008م بوصف نظام الحكم التونسي بأنه (نظام شبه مافيوي) حيث ذكر التقرير السري نشر في موقع ويكيليكس أن الجمهورية التونسية تعاني من مشاكل و أزمات داخلية ، و إن كثير من الشعب التونسي مستاؤون من الواقع المعاش و خاصة في مجال التضييق على الحريات السياسية من طرف النظام الحاكم، و مستاؤون أيضا من إنتشار الفساد الإداري و الظاهر في تفشي ظاهرة الرشوية و إزدياد نسبة البطالة و العنصرية الجهوية،

---

[1] أحمد كرعود، ثورة : " الحرية و الكرامة "، مجموعة من المؤلفين، الربيع العربي : ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات، (ط1، بيروت ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، دار شرق الكتاب للنشر، تموز 2013م)، ص32.

[2] أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 32-33 .

[3] علي عبده محمود، " الثورة التونسية الأسباب ...عوامل النجاح ...النتائج " ، تم تصفح الموقع يوم : 03ماي2017م ، رابط المقال : http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm

[4] أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 33 .

والتخوف من إزدياد التطرف الديني ، الذي يهدد بخطر محتمل الوقوع ، كما جاء أيضا في التقرير بأن نظام بن علي لم يعد يستمع للنصائح من الداخل و الخارج حيث قال السفير في تقريره : { لقد أصبح بن علي و رجال نظامه يعتمدون أكثر فأكثر على رقابة البوليس و الحفاظ على السلطة ، و قد زاد الفساد في الدوائر القريبة من قلب النظام و حتى التونسيون من الفئات المتوسطة أصبح على علم بذلك وتضخمت شكاويهم من هذا الوضع }[1].

رابعا : ظهور نوعية مختلفة من الشباب في صفوف المحتجين يتميزون بروح عالية من العطاء والإستبسال في مواجهة أجهزة الأمن المختلفة ، و إستمرارهم في التظاهر و تنظيم المسيرات لأسابيع ليلا ونهارا بالرغم من عمليات القتل التي كان ينفذها قناصون مربون تدريبا عاليا ، وهذا ما جاء في التقرير الطبي الذي أدى بوفاة عشرات الضحايا[2].

خامسا : إستخدام مفرط للقوة في قمع الإحتجاجات و المسيرات

إستخدام مفرط للقوة في قمع الإحتجاجات و المسيرات حيث أستخدمت الذخيرة الحية لقتل المحتجين و من مسافات قريبة جدّا .

سادسا : خرق المدونين و المدونات

خرق المدونين و المدونات للحصار الإعلامي الذي فرضه النظام منذ عقود بمنعه إيصال المعلومات للناس و لوسائل الإعلام الجماهيرية[3] .

سابعا : إحتضان الإتحاد العام التونسي للشغل للإحتجاجات .

ثامنا : رفض قيادة الجيش إستخدام القوة لتفريق المتظاهرين و إقتصار دور وحدات الجيش على حماية المرافق و المؤسسات العامة[4] .

---

[1] عميرة علية الصغير ، الثورة في عيني مؤرخ ،(تونس ، المغاربية للطباعة و إشهار الكتاب ، 2012م)، ص 20 .

[2] أحمد كرعود، مرجع سابق ، ص 33 .

[3] المرجع نفسه ، ص 33 .

[4] المرجع نفسه ، ص 34 .

تاسعا : إنهيار شرعية النظام الحاكم

نتيجة هذه الإحتجاجات و الإعتصامات و الإضطرابات و تعنت المتظاهرين بالتغيير لم يجد النظام الحاكم حل لهذه المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية في الولايات الجنوبية و الحدودية و الوسطى التي تعاني من العزلة و رفضه أيضا منحهم حريات سياسية و الإغلاق عليهم و التضييق على الشباب التونسي من المشاركة في صنع السياسات العامة.

عاشرا : طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة و الحكم الفردي المطلق

كما تصاعد الجدل الدائر في تونس حول مطالبة قوى سياسية و حزبية و جمعيات و نقابات بطلب ترشيح الرئيس زين العابدين بن علي لعهدة سادسة لعام 2014م ، حيث وجهت دعوى إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم التجمع الدستوري الديمقراطي ، لتبني هذه المطالب من طرف الحزب ، لكن المعارضة شنت حملة معادية لذلك و مبررة ذلك إلى إحتمال وجود تعديل دستوري جديد لوضع مادة تمنح لزين العابدين بن علي لرئاسة تونس مدى الحياة و هذا ما بررته لنهاية مبدأ التداول على السلطة في تونس[1] .

لكن في واقع الأمر أن الثورة التونسية لم تأتي صدفة و إنما سبقتها عدة إحتجاجات التي تعتبر من الأسباب الحقيقية التي مهدت للثورة التونسية و نلخص أهمها في ما يلي :

1/ـ أحداث الرديف :

تمثلت الأحداث التي وقعت في مدينة الرديف في شهر جانفي من عام 2008م الذي تمثل في أول حركة إحتجاجية و قعت في تونس منذ تمسك نظام زين العابدين بن علي سلطة الحكم و هذه الإحتجاجات تنقلت إلى بقية المدن المجاورة ، حيث جاءت هذه المظاهرات نتيجة التوظيف التي قامت بها شركة فسفاط قفصة التي تعمل في المنطقة ، التي قامت بتوظيف المقربين من السلطة و أصحاب النفوذ[2] ، و لقد قام النظام بقمع هذه الإحتجاجات و الذي أسفر عن هذا القمع مقتل أربعة متنظاهرين وجرح و إعتقال العديد منهم ، و بعد قمع النظام للمحتجين و السيطرة عليهم بقيت هذه المدينة (الرديف)

[1] ناجي عبد النور، الحركات الإحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، (عدد 387، المستقبل العربي، ماي 2011م)، ص 140 .

[2] الأزهر الماجري ، **مرجع** سابق ، ص 40 .

تحت حصار قوات الأمن التونسية لمدة ستة أشهر ، و منع كامل وسائل الإعلام الوطنية و الدولية من نقل أحداث المنطقة .

2/ـــ أحداث بن قردان :

شهدت مدينة بن قردان في صيف سنة 2010م إحتجاجات كبيرة على إقدام السلطة التونسية على إغلاق المعبر الحدودي الرابط بين ليبيا و تونس الذي يعتبر المعبر الإقتصادي الرابط بين تونس و ليبيا و الذي يعتبر مورد لتنقل سكان المنطقة للتوجه إلى ليبيا لقضاء حاجاتهم و للعمل في المناطق الحدودية التابعة لدولة ليبيا و ذلك لتفشي البطالة في المنطقة و تدهور القدرة الشرائية و المعيشية لسكان المنطقة بسبب التهميش و بسبب منع السلطات التونسية منع بيع البضائع الليبية لمن لا يملكون رخص التصدير و الإستراد ، و هذا مانتج عنه نشوب مواجهات عنيفة بين سكان المنطقة بن قردان و القوات الأمن التونسية[1].

و لقد إستمرت المواجهات في كافة أرجاء الجمهورية التونسية ، و خاصة بعد وفاة البوعزيزي، وإنسحبت قوات الأمن من مناطق المواجهة مع المتظاهرين و التركيز على العاصمة ، و لقد كان المتظاهرين بساحة بطحاء محمد علي في العاصمة التونسية يهتفون بشعارات : { بن علي برة برة } و{يسقط جلاد الشعب ، يسقط حزب الدستور} و { يا شهيد إرتاح إرتاح ، سنطيح بالسفاح } و { الحرية إستحقاق يا عصابة السراق } و { بن علي يا شارون دم الشعب لا يهون } و { لا لا للرصاص الحرية هي الأساس } ، و غنوا النشيد التونسي ، و قد حرصت قوات الأمن على حصار المحتجين و منعهم من الخروج من الساحة ، أما باقي المناطق فكانت تشهد إشتباكات عنيفة بين الشباب الغاضب و قوات الأمن وخاصة في الأحياء الشعبية : { الملاسين ، السيجومي ، الجبل الأحمر ، منوبة ، وادي الليل ، الإنطلاقة ، قصر السعيد ، التضامن ، العمران الأعلى ، حي بن خلدون ، الكبارية ، بومهل ، حمام الأنف، المدنية الجديدة ، الوردية ، لاكانيا ، المروج ، العوينة ، سكرة ، الكرم ، البحر الأزرق ، قرطاج ، حي بوسلسلة بالمرسى } .

[1] علي عبده محمود ، الثورة التونسية الأسباب ...عوامل النجاح ...النتائج ، تم تصفح الموقع يوم : 03 ماي2017م ، رابط المقال : http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm

و في مساء 13جانفي2011م ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابه الأخير على الشعب التونسي وقال فيه إنه فهم مطالب الناس، وإنه قد تمت مغالطته، ووعد بمحاسبة المسؤولين، و إتخاذ إجراءات في إتجاه الإنفتاح السياسي والإعلامي، و تحسين الأوضاع الإجتماعية و أمر قوات الشرطة بعدم إطلاق النار على المحتجين، وأكد أنه لن يترشح للإنتخابات الرئاسية القادمة وأمر بإلغاء الرقابة على الإنترنات، و تكليف الحكومة بتخفيض الأسعار السلع الأساسية و منها السكر و الحليب ، كما قام بإقالة الحكومة التونسية و الدعوة إلى إنتخابات تشريعية مبكرة[1].

[1] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 288-289 .

المطلب الثاني : الأهداف و محددات الثورة التونسية

أولا : أهداف الثورة التونسية :

تتمثل أهداف الثورة التونسية أنها قامت لإنهاء الإستبداد و الظلم و الفساد أساسا ، بإعتبار أن هذه المسائل هي المعيقات الكبرى أمام تطور الأمة و تقدمها في المنطقة منذ عقود مضت ، كما أنها سعت من أجل تحقيق دولة مستقرة و أن تكون دولة قانون و دستور و نظام ، و تحقيق مبدأ الشروط الأولية للدولة الحديثة و هي تتمثل في التعددية و الديمقراطية و حرية و حقوق الإنسان و الشفافية ، وأن يكون مال الشعب للشعب بالفعل ، و أن يحاسب الحاكم كما يحاسب البرلماني و كما يحاسب المسؤول التنفيذي على حد سواء وفق أسس و نظم و قوانين ، حيث إن لم يتم بناء هذه النظم و تحقيق هذه الأهداف فقد نشهد تشوهات تؤدي في النهاية إلى ثورات من نوع آخر في مراحل قادمة[1].

ثانيا : محددات الثورة التونسية

كانت ثورة تونس مقيدة بأسباب هيكلية لقيامها حيث أن تونس إمتازت بوجود تغييرات إجتماعية وبعض النجاحات الإقتصادية الهامة ، و لكن نظام الحكم السياسي فيها كان تسلطيّا لا يمكّن الفئات الواسعة من الشعب الإستفادة من نتائج النجاحات الإقتصادية و الإجتماعية.

1 : نظام سياسي سلطوي

حيث أستند نظام الحكم طيلة ثلاثة عقود إلى دستور سنة 1959م إلى غاية 1987م سنة الذي جاء فيها الرئيس بن علي الذي حافظ على جوهر النظام (رئيس يحتكر السلطات و حزب يسيطر على أغلبية

[1] جواد الحمّد ، إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية ،(ط1، الأردن ، مركز الدراسات الشرق الأوسط ، عمان 2012م)، ص 9-10-11-12-13.

المقاعد في السلطة التشريعية) في حين إضفاء عمليات تجميلية حيث حرت المحافظة على إنتظام الإنتخابات الرئاسية و التشريعية في السلطة التشريعية بنسبة صغيرة و محددة بالقانون ، و تمكين بعض الأصدقاء من تأسيس منابر إعلامية خاصة[1].

لكن هذا الديكور التعددي لم يفلح في تغطية الطابع البوليسي الشرس للنظام و الذي فضحته طيلة سنوات التقارير التي أصدرتها مختلف منظمات حقوق الإنسان الوطنية (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، المجلس الوطني للحريات ....) و العربية (المنظمة العربية لحقوق الإنسان و مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) و الدولية (الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و منظمة مراقبة حقوق الإنسان و منظمة العفو الدولية) و كذلك هيئات الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ، حيث أجمعت كل هذه الهيئات و المنظمات على أن النظام التونسي إنتهج سياسة القمع و منهجة حيال كل المعارضين مستخدما التعذيب و الإعتقال كأداة للبطش بهم ، و ذلك لبث الخوف في المجتمع .

2 : نظام إقتصادي عمق الفوارق الإجتماعية بين المناطق

عرفت تونس منذ الإستقلال بسياسات إقتصادية متعددة حيث يمكن أن نلخصها في ثلاثة مراحل كبرى هي :

- 1956-1969: مرحلة إسترجاع السيادة و تونسة الإقتصاد.
- 1969-1986: مرحلة تحرير الإقتصاد و إنشاء الصناعة الكيمياوية الثقيلة.
- 1986-2011: التسريع في الخصخصة و تطوير الشراكة مع أوروبا.

حيث أن إتفاقية تونس مع الإتحاد الأوروبي القاضية بتكوين سوق للتبادل الحربين تونس و البلدان الأوروبية ، و ذلك على مدى 12 سنة من بداية سنة 1998م إلى غاية سنة 2012م ، و قد أدت السياسات الإقتصادية لنظام بن علي إلى تآكل الطبقة الوسطى و تعميق أزمة البطالة و خاصة بطالة أصحاب الشهادات العليا و العمال المسرحين نتيجة خصخصة المؤسسات ، وزادت في نسبة الفقر حيث وصلت نسبة السكان الذين يبلغ دخلهم اليومي دولارين 28% سنة 2010م ، و جاء إندلاع الأزمة

[1] أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 36 .

الإقتصادية العالمية سنة 2008م و خاصة في أوروبا زبون تونس الأول ، ليزيد من حدة أزمة الإقتصاد و بالخصوص أزمة التشغيل في تونس[1].

3 : سياسة تعليمية تنتج البطالة

يعد تعميم التعليم من أهم الإنجازات التي تحققت في تونس في العقود الخمسة الماضية على المستوى الكمّي ، فقد تضاعف عدد التلاميذ (تعليم أساسي و ثانوي) و الطلبة (تعليم جامعي) بنسبة 9.4% في غضون نصف قرن (بلغ العدد سنة 2008م إلى مليونين و 440 ألف تلميذ و طالب من عدد السكان البالغ حوالي 10 ملايين نسمة ، حيث أن نوعية التعليم في تونس تعاني من مشاكل عميقة و ذلك في ضعف تأطير التلاميذ من قبل المدرسين و إنعدام جودة التأطير و إنتشار ظاهرة التسرب من التعليم (المدارس) حيث يصل نسبة التي تطردهم المدارس سنويا إلى قرابة 140000 تلميذ حيث تلقاهم في سوق العمل أغلبهم لم ينه تعليمه الأساسي ، فتكون البطالة هي مصيره على الأرجح[2] ، حيث تصاعدت نسبة البطالة كلما إرتفع المستوى التعليمي ، ففي إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في تونس حسب ارقام سنة 2009م حيث كانت نسبة البطالين من الأميين بـ6.1% و ترتفع النسبة إلى 14% بين من حصلوا على مستوى التعليم الثانوي و تصل نسبتهم إلى 21.9% من خريجي التعليم العالي ، وتضاعفت نسبة البطالين من خريجي الجامعات إلى 200000 بطال في منتصف سنة 2010م أي بزيادة 22 مرة عن سنة 2009م و تكون نسبة البطالين أكثر في المناطق الريفية و الجنوبية و الوسطى من مناطق الشمال و الساحلية التي تنخفض نسبة البطالة فيها[3].

[1] أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 39.

[2] المرجع نفسه ، ص 40-41.

[3] المرجع نفسه ، ص 40-41.

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة

بعد أن تم الإعلان مساء يوم 14 يناير 2011م عن مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي تونس و التوجه نحو المملكة العربية السعودية ، بعد أقل من أربعة أسابيع فقط على إندلاع المظاهرات الإحتجاجية ضد نظام الحكم وبعد ساعات قليلة أعلن الوزير الأول (رئيس الوزراء) محمد الغنوشي عن توليه منصب الرئاسة نظراً للفراغ المؤقت للمنصب طبقاً للمادة 56 من الدستور التونسي، غير أن خطوة محمد الغنوشي وجدت معارضة صريحة من خبراء قانون دستوري تونسيين ، و بحلول صباح اليوم التالي 15 يناير 2011م أعلن في العاصمة التونسية من جديد عن فراغ منصب الرئاسة في شكل دائم ، ومن ثم تولي رئيس البرلمان التونسي المنصب طبقاً لأحكام المادة 57 من الدستور، التي تنص أيضاً على تولي رئيس البرلمان للمنصب على ألا يتجاوز الستين يوماً ، حيث يتم خلالها إنتخاب رئيس جديد للبلاد ، ولكن المدهش أن الرئيس المؤقت " فؤاد المبزع " قام في خطابه الأول للشعب التونسي بتكليف رئيس الحكومة السابق " محمد الغنوشي " بتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على إجراء إنتخابات برلمانية في أسرع وقت، وتشير هذه الإجراءات المتلاحقة إلى السرعة الهائلة والارتباك الذي إتسمت بها محاولة المجموعة الحاكمة في تونس نتيجة الرحيل السريع والمفاجئ للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي على تطبيع الأوضاع و إعادة التماسك والاستقرار للنظام و الدولة و إضفاء شرعية دستورية على عملية التطبيع[1] .

[1] النموذج الثوري التونسي : المسار ، التحديات ، رهانات الإنتقال ، الرياض ، مركز نماء للبحوث و الدراسات ، تاريخ النشر : 17سبتمبر 2012م ، تم تصفح الموقع يوم : 10ماي2017م، رابط المقال : http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125

الفصل الرابع : السياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة (2011-2016)

المطلب الأول : محددات الداخلية

عاش المشهد السياسي في تونس خلال فترة بعد الثورة تقلّبات و إنقسامات و تجاذبات سياسية كبيرة ، وعاشت تونس أزمة البحث عن رئيس حكومة توافقي طيلة مرحلة التي عقبت سقوط نظام بن علي، ومن لقد مرت بعدة متغيرات سياسية و إقتصادية في الداخل التونسي و الذي نلخصه لعدة مراحل أهمها:

الفرع الأول : المتغيرات السياسية

أولا : مرحلة ما قبل إنتخابات المجلس التأسيسي

واجهت الثورة التونسية أولى تحدياتها السياسية في أعقاب شغور منصب الرئيس حيث اتسمت تلك المرحلة بالإرتباك و التردد الذي يمكن إجمال معالمه في ما يلي :

1/ـ أن الثورة التونسية وخلال الشهور الأربعة الأولى شهدت مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم يريد البقاء والصمود في مواجهة التغييرات التي تطالب بها القوى الثورية وبين نظام جديد يتشكل من رحم ثورة شابة و ذلك عبر محاولة النظام التكيف الإضطراري مع الواقع الجديد بهدف إعادة إنتاج نفسه ، إلا أن تلك النخبة القديمة التي تولت السلطة في أعقاب سقوط بن على لم تكن تمتلك مشروعا واضحا لتحقيق أهداف الثورة ، حيث تولى رئيس الوزراء محمد الغنوشي الرئاسة مؤقتا ولأن هذه الخطوة تعد مخالفة للدستور التونسي (دستور1959) الذي طالبت الثورة بتعليقه أعلن في 15 يناير2011م عن تولى رئيس البرلمان فؤاد المبزع منصب الرئيس طبقا لأحكام الفصل رقم57 من الدستور بصورة مؤقتة إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في مدة أقصاها 60 يوما من تاريخ تسلم الرئيس المؤقت المنصب، و هو السيناريو الذي كان يتوقعه أنصار نظام بن علي ، أي النظر إلى الثورة التونسية كحركة إصلاحية تستهدف فقط تغيير رأس النظام ، ولكن تطورات الأحداث أثبتت صعوبة تفعيل النص الدستوري مما دفع الغنوشي إلى تكوين حكومة وحدة وطنية تقوم بتسيير شئون الدولة إلى حين الإعداد لإنتخابات تقوم على

التعددية السياسية، في الوقت الذي بدأ فيه الثوار مرحلة جديدة من الثورة وهي مرحلة حشد المطالب والسعي إلى تحقيقها، وقد تعرضت تلك الحكومة لإنتقادات حادة و رفض شعبي لكونها تضم عددا من المسئولين و التكنوقراط الذين عملوا في النظام السابق[1] .

كما برز دور الاتحاد العام للشغل كجهة نقابية لها تاريخ طويل في مواجهة نظام بن على مما عرضه للإنهاك بفعل القبضة الأمنية أحيانا و للإحتواء أحيانا أخرى حيث نجح بن علي في إستمالة قيادات الإتحاد التنفيذية ، إلا أنه و مع إندلاع الثورة بدا دور القوى و الحاضر فيها من قبل الإتحاد و هيئاته المختلفة و قياداته النقابية التي كانت درعا ميدانيا للحركات الإحتجاجية في أيامها الأولى.

2/ــ تشير إلى بدء التحول في مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي الإنتقالية مما إضطرها إلى التقدم بإستقالة جماعية ، وتم تعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة وهنا بدأ مسار الثورة التونسية يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل ، حيث تقدم الثوار بمجموعة من المطالب أهمها[2] :

- إجراء إنتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لإنتخابات برلمانية و رئاسية.
- حل مجلسي النواب والمستشارين.
- إيقاف العمل بالدستور.
- حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.
- إلغاء إدارة الأمن السياسي.

[1] صافيناز محمد أحمد ، عام من الثورة التونسية: المسار و التحديات ، تاريخ نشر المقال : 13مارس2012م ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، تم تصفح الموقع يوم : 09 ماي2017م ، رابط المقال : http://acpss.ahram.org.eg/News/5285.aspx

[2] النموذج الثوري التونسي : المسار ، التحديات ، رهانات الإنتقال ، الرياض ، مركز نماء للبحوث و الدراسات ، تاريخ النشر : 17سبتمبر2012م ، تم تصفح الموقع يوم : 10ماي2017م ، رابط المقال : http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125

- تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب تكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي و إقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يتولى دوره التشريعي والرقابي.
- سن العفو التشريع العام عن رموز المعارضة من المقيمين و المنفيين.
- إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الإنتخابات.

3/ـ تشير إلى التناقض في المواقف السياسية بصورة طبعت المشهد السياسي التونسي في الشهور التي سبقت إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بقدر كبير من عدم الوضوح فبعض هده المواقف إنحاز لمطالب التغيير خاصة ما يتعلق منها بإقالات قيادات الأجهزة الأمنية و حل الحزب الحاكم و تشكيل لجنة عليا لحماية أهداف الثورة ، و بعضها سار في الإتجاه المقابل يذكر منها مواجهة المظاهرات الإحتجاجية التي خرجت للحث على إستكمال أهداف الثورة في بعض المحافظات وما تلاها من إعتصامات في ميدان القصبة أمام مقر الوزارة بقدر من العنف غير المتوقع ، مما يشير إلى استمرار النهج القمعي في مواجهة المطالب الشعبية ناهيك عن تعيين عدد كبير من المحافظين من بين مسئولين ينتمون للنظام السابق ومتورطين في قضايا فساد ، أضف إلى ذلك إتسام هذه المرحلة من عمر الثورة بتشتت القرار السياسي بين العديد من الجهات المؤسسية وهي الحكومات المؤقتة (محمد الغنوشي الأولى و الثانية و حكومة السبسي)، و المؤسسة العسكرية ، و مسئولي و قادة الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية[1] .

[1] النموذج الثوري التونسي : المسار ، التحديات ، رهانات الإنتقال ، الرياض ، مركز نماء للبحوث و الدراسات ، تاريخ النشر : 17سبتمبر2012م ، تم تصفح الموقع يوم : 10ماي2017م ، رابط المقال :
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125

ثانيا : مرحلة إنتخابات المجلس التأسيسي

عبرت العملية الإنتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011م عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور أولا و تنتهي بإنتخاب الرئيس[1] ، فقد غلب على المشهد السياسي خلال الأسابيع القليلة التي سبقت إنتخابات المجلس التأسيسي حالة من التداخل بين الرؤى الحزبية و الدينية بصورة غلب عليها الطابع الإيديولوجي وإن توافقت القوى الحزبية على جعل المواجهات السياسية الدعائية ذات طابع "وسطي" إلى حد ما، كما كان للعدد الضخم من القوائم الحزبية و المستقلين المشاركين في العملية الإنتخابية دورا في إزكاء التنافس الإنتخابي، حيث شارك في الإنتخابات 1500 قائمة حزبية و مستقلة ضمت ما يقرب من 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعداً ، بهذا السياق يكون المشهد الحزبي التونسي قبل الإنتخابات قد إتسم بمتغيرات جديدة عليه يمكن رصدها فيما يلي[2]:

- تأييد شعبي و جماهيري صارخ لحزب النهضة الإسلامي الذي تأسس في عام 1981م، ويعد الحزب ممثلا للرؤى المعتدلة من فكر جماعة الأخوان المسلمين، فقد نال برنامجه الانتخابي إستحسان العديد من فئات المجتمع بالرغم من تخوف النخبة المثقفة من تباين خطابه السياسي بين المنابر السياسية والمنابر الدينية حيث يتسم بالإعتدال والمرونة في الأولى والتشدد في الثانية ، إلا أن هذه الإزدواجية غابت عند طرح الحزب برنامجه الإنتخابي الذي إتسم بقدر عال من الإعتدال خاصة في النقاط التي غالبا ما أثارت توجس العديد من فئات المجتمع والقوى السياسية ذات الطابع العلماني ، حيث لم يشر البرنامج المكون من 365 بندا كاملا إلى تطبيق الشريعة مثلا ، أو إتخاذ سياسيات تمييزية ضد المرأة.
- تقديم حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي تأسس في سنة 1994م ومنح الترخيص القانوني في سنة 2002م ممثلا لتيار اليسار ببرنامج يوفر بديلا وسطيا للعملية السياسية التونسية يقوم على إدارة الدولة وفقا لنظام سياسي مختلط برلماني رئاسي ، وقد إكتسب هذا الحزب مزيدا من الشعبية من خلال برنامجه الداعي إلى القطيعة التامة مع النظام القديم ورموزه.

[1] أحمد كرعود، مرجع سابق ، ص 46-47 .

[2] صافيناز محمد أحمد، مرجع سابق.

- بروز دور العريضة الشعبية المستقلة ويمثلها حزب المحافظين التقليديين وحصل على الترخيص القانوني في سنة 15 يوليو 2011م ، حيث طرحت العريضة نفسها على الواقع السياسي التونسي عبر خطاب توافقي إسلامي تقدمي يحمل أبعادا إجتماعية ، وقد استطاعت العريضة المنافسة بقوة في الإنتخابات .
- القطب الديمقراطي الحداثي و هو حزب ذو توجهات يسارية تأسس في سنة 31 مايو 2011م ، ويضم 11 حزبا وقدم نفسه من خلال برنامج علماني متطرف مستهدفا مواجهة الإسلاميين ولكنه حصل على نسبة تمثيل ضئيلة في المجلس التأسيسي .

ثالثا : مرحلة نتائج الانتخابات ودلالاتها

ما سبق عرضه يوضح أهم القوى السياسية التي لعبت تأثيرا واضحا في إجتذاب أصوات القاعدة الإنتخابية التونسية التي تضم 7 ملايين مواطن ، وقد خضعت العملية الانتخابية التونسية الأولى من نوعها للرقابة بما يضمن النزاهة والشفافية ، وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع حوالي 70 % كما سجلت نسبة تصويت التونسيين المقيمن في الخارج حوالي 40% و تم تمثيلهم في المجلس الوطني التأسيسي بـ 18 عضواً.

وقد جاءت النتائج معلنة فوز حركة النهضة الإسلامية بـ 89 مقعداً ، يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية فائزا بـ 30 مقعدا ، ثم العريضة الشعبية وحزبها المحافظين التقدميين بحصولها على 26 مقعداً ، ثم حزب التكتل من أجل العمل و الحريات الذي إحتل المرتبة الرابعة بـ 21 مقعداً ، و جاء في المرتبة الخامسة الحزب الديموقراطي التقدمي حائزا على 16 مقعداً ، وأخيرا فاز كل من القطب الديموقراطي الحداثي و حزب المبادرة بـ 5 مقاعد لكل منهما[1].

[1] صافيناز محمد أحمد ، مرجع سابق.

وقد إتسم المشهد السياسي التونسي في هذه الأثناء بحالة من التوافق التي تبلورت في النقاط التالية:

- صدور قانون الانتخابات الذي صيغ بطريقة تمنع إحتكار أي فصيل سياسي للأغلبية البرلمانية و الذي حتم على القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الدخول في تحالفات من أجل تشكيل الحكومة ، حيث يمكن أن يتشكل إنتخاب المجلس الوطني التأسيسي من عشرات المجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس و الهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى السياسية ، وهو ما يعني أن المجلس التأسيسي مجلس يغلب عليه الطابع التوافقي.

- على الرغم من أن حالة التوافق السياسي التي عايشتها تونس خلال المرحلة الانتخابية وما تلاها من مراحل تكوين المجلس التأسيسي كانت تعبيرا عن حالة ديمقراطية وليدة ، إلا أنها في الوقت نفسه قد أنتجت تحديات كبيرة على الساحة السياسية تمثلت أولى هذه التحديات في تشكيل أول حكومة بعد الانتخابات التي شهدت تجاذبات عديدة بين القوى السياسية المكونة للمجلس التأسيسي ، إلا أن هذه التجاذبات تم طيها في حالة من التوافق إنعكست على مفاوضات حسم الرئاسات الثلاثة بعد حالة من التباين بين أحزاب النهضة والمؤتمر و التكتل ، حيث صادق المجلس التأسيسي على دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتاً مقابل 37 صوتاً معارضاً وإمتناع 39 عضواً في جلسة تاريخية جرت فعاليتها في 11 ديسمبر 2011م ، بعد إختلاف بين أعضائه حول البنود المرتبطة بالصلاحيات السياسية التي ستمنح لأصحاب الرئاسات الثلاث ، كما توافقت الآراء على رئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب النهضة حمادي الجبالي ، و رئاسة الدولة لصالح منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، و رئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل مصطفى بن جعفر[1].

[1] أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 48-49.

رابعا : مرحلة ما بعد الإنتخابات

شهدت مرحلة ما بعد إنتخابات المجلس التأسيسي عودة لأجواء الثورة من إحتجاجات و إعتصامات الأمر الذي دفع الرئيس المؤقت منصف المرزوقي إلى إتهام بعض قوى اليسار بالمسئولية عن الأحداث خاصة الإعتصامات التي شهدها تونس في يناير2012م في العديد من المناطق المهمشة و حثها على تصعيد مطالبها الإجتماعية في 8 ولايات فقيرة تقع معظمها على الحدود التونسية الجزائرية ، و هو ما إعتبره حزب النهضة محاولة لإحراج الحكومة وإظهارها بمظهر العاجز أمام مطالب القوى الشعبية والرأي العام بأكمله ، في هذا السياق بدا واضحا أن المشهد السياسي الذي خلفته إنتخابات المجلس التأسيسي الذي إتسم بحد أدنى من التوافق قد تغيرت ملامحه ليشهد إنقساما حادا في صفوف القوى السياسية و هو ما أعاد الإحتقان الإيديولوجي الذي إختفى مؤقتا إلى ساحة العمل السياسي بقوة و أصبح الشغل الشاغل للقوى العلمانية خاصة اليسارية منها إثبات فشل مشروع الإتلاف الحاكم بزعامة حركة النهضة بشقيه السياسي و الاقتصادي ، في هذا السياق أخذت تتبلور ملامح مشهد حزبي جديد مخالف لذلك المشهد الذي كان موجودا قبل و أثناء إنتخابات التأسيسي حيث إتجهت الأحزاب لإقامة إندماجات حزبية مستفيدة من الأخطاء التي نتجت عن تشتتها الحزبي في مواجهة حركة النهضة التي تمتعت عناصرها بقدرة عالية على تعبئة الرأي العام للتصويت لها في إنتخابات التأسيسي[1] .

وبينما تسعى الأحزاب المعارضة إلى التكتل في مواجهة الإتلاف الحاكم الذي يتكون من حزب النهضة الإسلامي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، و حزب التكتل من أجل العمل والحريات نجد الإتلاف قد بدأ يعاني من إختلافات تنذر بحدوث إنشقاقات بين صفوفه ، فحزب التكتل من أجل العمل و الحريات أحد أضلع المثلث الحاكم بات يعاني من إنشقاقات تمثلت في إنسحاب العديد من أعضائه على خلفية مجموعة من الأسباب تنحصر معظمها في إتهام رئيس الحزب مصطفى بن جعفر الذي يرأس المجلس التأسيسي بفشله في إدارة التنظيم لإنخراطه في الإتلاف الحاكم و عدم وضوح رؤى إدارته للمرحلة الإنتقالية بإعتباره أحد أركان الحكم ، بالإضافة إلى إنعدام الأسلوب الديمقراطي في التعامل بين القيادة الحزبية وبين عناصر الحزب الأخرى.

[1] صافيناز محمد أحمد ، مرجع سابق.

ولم تكن الإنشقاقات قاصرة على ذلك الحزب فقط و إنما إمتدت أيضا لشريك آخر في الإتلاف الحاكم حيث عانى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية من الأزمة نفسها لأن بعض عناصر الحزب ترى أن حركة النهضة تسيطر سيطرة تامة على شركائها في الإتلاف و توظفهم لخدمة رؤيتها لطبيعة الحكم المأمول في تونس خلال المرحلة القادمة ، و هو ما رفضه العديد من الكوادر الحزبية.

خامسا : الصراعات الداخلية بعد الثورة

تعانى تونس بعد الثورة حالة صراع سياسي بين ما يمكن تسميته بالنخب القديمة و النخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته الدولة بإجراء إنتخابات المجلس التأسيسي وإختيار الرئيس الذي يقود ذلك المسار في مرحلته الإنتقالية وما يرتبط بها من تأسيس و تكوين مؤسسات وهيئات إنتقالية تتم عبرها عملية التحول تلك، و لأنها مرحلة إنتقالية سمتها الأساسية عدم الاستقرار وصولا لتشكيل مؤسسات مستقرة فمن الطبيعي أن تشهد حالة من الصراع بين القوى السياسية المحسوبة على نظام بن علي و بين القوى الجديدة التي أفرزتها الثورة سواء تلك القوى الثورية التي تتخذ من الشارع وسيلة الضغط الأساسية تحقيقا لأهداف الثورة أو تلك التي عادت إلى واجهة العمل السياسي بعد سنوات من الحرمان على إعتبارها كيانات وحركات حزبية محظورة أو تلك القوى التي تمرست في العمل السياسي من اليساريين و الليبراليين و العلمانيين.

وفى ضوء ذلك فإن عملية الصراع بين تلك النخب موجودة و مرشحة للتصعيد، وفي هذا الإطار اعتبر الإستقطاب الإيديولوجي أيضا رافدا مهما من روافد الصراع الداخلي بين النخب السياسية والمجتمعية قبل الإنتخابات التأسيسية وتمثل بوضوح في حالة التجاذب الحزبي حول مسارات عملية الإنتقال الديمقراطي ، وحول تحديد موعد إنتخابات المجلس التأسيسي، وداخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، مما يدعو إلى التساؤل بشأن كيفية تفاعل الساحة السياسية التونسية الجديدة مع نتائج و مردود هذا الاستقطاب، هنا يمكن تقسيم هذا التفاعل ومن ثم المردود إلى مرحلتين: الأولى تشمل الفترة التي تلت سقوط بن علي وحتى إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، والثانية تشمل المرحلة التي تلت إجراء الإنتخابات[1].

[1] النموذج الثوري التونسي : المسار ، التحديات ، رهانات الإنتقال ، مرجع سابق.

سادسا : ملامح المرحلة الإنتقالية

تميزت الساحة السياسية في تونس بعد ثورة 14 يناير و خلال المرحلة الإنتقالية بحالة حراك حزبي كبير حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة مستفيدة ولأول مرة من حالة الانفتاح على العمل السياسي ، حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية عند بدء إنتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011م حوالي 100 حزب و حركة ، هذا الكم الهائل من الأحزاب قد يعد علامة صحية على سلامة الحياة السياسية التونسية وقد يعد علامة على التشتت وتفتيت الأصوات الإنتخابية في هذا الإطار يمكن تصنيف الحياة الحزبية في تونس بعد الثورة إلى مجموعتين تضمان العديد من القوى الحزبية المجموعة الأولى مجموعة الأحزاب الإيديولوجية والمجموعة الثانية مجموعة الأحزاب البراجماتية أي التي تتسم سياستها و تعاطياتها مع القضايا المختلفة بقدر من المرونة يتم من خلالها تطويع برامجها بما يتماشى مع تطورات الأوضاع .

و قد إتسمت الخريطة الحزبية التونسية أيضا خلال المرحلة الإنتقالية وقبل إنتخابات المجلس التأسيسي بإرتفاع حدة الاستقطاب ووجود فجوة بين تطلعات النخب و السياسيين و تطلعات الفئات المهمشة و المحرومة سياسيا و إقتصاديا و التي في حاجة شديدة إلى تطبيق العدالة الإجتماعية ، أيضا إزداد العزوف السياسي عن إعتبار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة هيئة ذات شرعية لأنها ببساطة تعتبر أن لقرارتها صفة الإلزام بما يتجاوز دورها كهيئة إستشارية و هو ما يعنى تحولها إلى سلطة تشريعية غير منتخبة ، مما أعتبر من جانب العديد من القوى السياسية عرقلة لمسار التحول الديمقراطي و فرض لوصاية الأقلية على الأغلبية وعلى إثر ذلك سحبت العديد من القوى ممثليها من الهيئة .

حيث يرى البعض أن القوى السياسية الفائزة في الإنتخابات توافقت على إقتسام المناصب الحكومية مجلسا وحكومة ورئيسا دون أن تعرض تلك القوى مهام مناصبها وإختصاصاتها على القوى الشعبية التي أتت بها إلى المجلس التأسيسي مما يعد تحولا نحو ديكتاتورية الأغلبية خاصة بعد أن إرتبطت تلك

التجاوزات بالإختلاف الواضح في المنطلقات الفكرية تجاه تصورات كل حزب من أحزاب إتلاف الأغلبية فيما يتعلق بطبيعة المشروع المجتمعي المرغوب في تدشينه خلال المرحلة الإنتقالية[1] .

الفرع الثاني : المتغيرات الإقتصادية

رغم نمو الإقتصاد التونسي بعد الثورة إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى التوقعات التي قامت من أجلها الثورة ، حيث أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013م سجلت تحقيق نمو إقتصادي بنسبة 2.8% إلا أن هذه النسبة لم تصل إلى مستوى التوقعات التي أعلنتها الحكومة التونسية بتحقيق نمو إقتصادي بنسبة 4.5% خلال سنة 2013م ، بينما كان الاقتصاد التونسي قد حقق نموا بنسبة 3.6% خلال عام 2012.

و لقد كان الناتج القومي الإجمالي في إرتفاع مستمر حسب إحصائيات المعهد التونسي للإحصاء فلقد سجل في سنة 2011م بـ 5757200000 دينار تونسي و في سنة 2012م سجل 6248000000 دينار تونسي و في سنة 2013م سجل 6589600000 دينار تونسي و في سنة 2014م سجل 7078700000 دينار تونسي و في سنة 2015م سجل 7355200000 دينار تونسي[2].

كما سجلت قيمة الصادرات نحو الخارج حسب آخر تحيين للمعهد التونسي للإحصاء في 27جوان2016م حيث سجلت إرتفاع ملحوظ تمثل في سنة 2011م بـ 25091.9 مليون دينار تونسي ، و في سنة 2012م بـ 26547.7 مليون دينار تونسي ، وفي سنة 2013م سجل بـ 27701.2 مليون دينار تونسي ، و في سنة 2014م بـ 28406.7 مليون دينار تونسي ، إلا أنه في سنة 2015م عرفت

[1] صافيناز محمد أحمد ، عام من الثورة التونسية: المسار و التحديات ، تاريخ نشر المقال : 13مارس2012م ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، تم تصفح الموقع يوم : 09 ماي2017م ، رابط المقال : http://acpss.ahram.org.eg/News/5285.aspx

[2] إحصائيات تونس ، تم تصفح الموقع يوم : 09مارس2017م ، رابط الموقع : http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis/

إنخفاظ بـ 27607.2 مليون دينار تونسي ، كما سجل الميزان التجاري التونسي لسنة 2015م بـ 12047.7 مليون دينار تونسي[1].

و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 01: قيمة الصادرات التونسية حسب الدولة

الصادرات حسب الدولة (الوحدة : مليون دينار)					
المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015
بلدان إفريقية	2844	3163.4	3314.7	3341.5	3358.9
أمريكا	610.3	758.2	950.1	570.5	849.3
آسيا	942.7	1114.7	978.4	1275.8	1028.4
أوروبا	19760.3	20413.1	21292.8	21928.4	21113.7
بلدان أخرى	934.6	1098.3	1165.2	1290.5	1256.9
المجموع	2509.1	26547.7	27701.2	28406.7	27607.2

المصدر : موقع إحصائيات تونس

كما ذكر معهد الإحصاءات الرسمي التونسي أن أسعار المواد الغذائية والمشروبات إرتفعت بنسبة 7.7% في سبتمبر/أيلول 2013م ، في حين إنخفضت أسعار الملابس والأحذية إلى 6.9% ، وذلك رغم تصريح محافظ البنك المركزي التونسي الشاذلي العياري في أكتوبر/ تشرين الأول 2013م بأن الحد الأقصى لنمو معدل التضخم الذي يمكن السماح به هو 5% فقط ، و كما صرح أيضا المحافظ السابق للبنك المركزي التونسي والخبير الاقتصادي مصطفى كمال النابلي أن السياسة النقدية المتبعة في تونس سلاح ذو حدين فبالرغم من الدور الذي لعبته في تقليص معدلات التضخم بنسب ضئيلة إلا أنها تفرض ضغوطا مالية كبيرة على الاقتصاد التونسي كالضغط على المؤسسات وصعوبة الحصول على

[1] إحصائيات تونس ، تم تصفح الموقع يوم : 09مارس2017م ، رابط الموقع :
http://beta.ins.tn/ar/themes/commerce-ext%C3%A9rieur

تمويلات مصرفية[1] ، من جهة أخرى أقر وزير المالية التونسية إلياس الفخفاخ خلال جلسة مساءلة بالمجلس التأسيسي في بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول2013م بأن نسبة العجز في الميزانية سترتفع إلى حدود 7.4% مشيرا إلى أنها ترتفع كل سنة نقطتين مئويتين.

حيث تكبد قطاع السياحة في تونس خسائر جسيمة نتيجة للإضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها تونس بعد سنة 2011م ، وقد أجبر هذا الوضع عشرات المنتجعات السياحية والفنادق على إغلاق أبوابها وإعلان إفلاسها. وأعلنت وزارة السياحة التونسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013م ، أن إيرادات قطاع السياحة تراجعت في الأشهر العشرة الأولى من عام 2013م بنسبة 1.7% مقارنة بالعام 2012م ، وبلغت 2.664 مليار دينار، ما يعادل 1.6 مليار دولار، بينما واصل عدد السياح ارتفاعه ليصل إلى 5.5 مليون سائح بزيادة قدرها 5.7% ، و لقد بلغت مداخيل السياحة في سنة 2014م إلى 212.1 مليون دينار تونسي ، و في سنة 2015م حوالي 226.1 مليون دينار تونسي ، و في سنة 2016م حوالي 113،1 مليون دينار تونسي ، و هذا يدل على إنخفاض المداخيل من القطاع السياحي في تونس[2] .

وتعتبر إيرادات السياحة من أهم مصادر الدخل في تونس حيث كانت تشكل 7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، ما لبثت أن تراجعت خلال الثورة، قبل أن تعود إلى التعافي تدريجيا بعد سنة 2012 إلى غاية يومنا هذا .

أما على المستوى الدولي ، فإن التوقعات تشير إلى إستمرار تراجع الإقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو الشريك الأساسي لتونس نتيجة استمرار أزمة الديون و تداعيات إرتفاع أسعار النفط والمواد الخام ، إضافة إلى التحولات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا .

---

[1] الإقتصاد التونسي بعد ثلاث سنوات من الثورة .. إلى أين ؟ ، تاريخ النشر: 03جانفي2014م ، موقع روسيا اليوم تي في نوفوستي RT ، تم تصفح الموقع يوم : 11ماي2017م ، رابط الموقع :
https://arabic.rt.com/news/638585/الاقتصاد_التونسي_بعد_ثلاث_سنوات_من_الثورة..._إلى_أين؟-

[2] إنجازات القطاع السياحي لسنة 2016 ، موقع وزارة السياحة و الصناعة التقليدية التونسية ، تم تصفح الموقع يوم : 11ماي2017م ، رابط المقال :
http://www.tourisme.gov.tn/ar/realisations-et-perspectives/tourisme-en-chiffres/statistiques-2016.html

الفرع الثالث : المصادقة على دستور الجمهورية الثانية في تونس

صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي الذي أنتخب في 23 أكتوبر 2011م في جلسة تاريخية عقدت يوم الأحد 26 كانون الثاني 2014م على الدستور الجديد للجمهورية الثانية في تونس بأغلبية ساحقة ، إذ صوّت 200 نائب من أصل 216 شاركوا في عملية الاقتراع بـــ «نعم» على الدستور المتكون من توطئة و149 فصلا ، في حين امتنع أربعة نواب عن التصويت ، وصوت 12 نائب بـــ «لا» ، وفي 7 شباط 2014م تم الإحتفال رسمياً بإقرار الدستور التونسي بحضور العديد من الضيوف من بلدان العالم حيث يعوض الدستور الجديد دستور سنة 1959م الذي تم تعليق العمل به بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني 2011م[1].

في الدستور الجديد لم ينص صراحة على أن (الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع) بل تم الإكتفاء بالفصل الأوّل من الدستور التونسيّ الذي وُضع عام 1959م و هو ما ورد في صياغة مشروع الدستور الجديد ، حيث جاء في { الفصل الأول: تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، و الجمهورية نظامها } و جاء في :

{ الفصل الثاني : تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة ، و إرادة الشعب ، و علوية القانون}[2] .

و توصل رؤساء الكتل النيابية في المجلس التأسيسي التونسي يوم الخميس 23 كانون الثاني 2014م إلى صيغة توافقية للفصل السادس من الدستور تنص على أن : { الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية ، ضامنة لحياد المساجد و دور العبادة عن التوظيف الحزبي.

تلتزم الدولة بنشر قيم الإعتدال و التسامح و بحماية المقدسات و منع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير و التحريض على الكراهية و العنف و بالتصدي لها }[3] .

---

[1] توفيق المديني ، تطورات المشهد السياسي التونسي ، مجلة الوحدة الإسلامية ، السنة الثالثة عشرة ، العدد 147 ، لبنان، جمادي الأولى 1435هـ – آذار 2014م ، تم تصفح الموقع يوم : 21أفريل2017م ، رابط المقال : http://www.wahdaislamyia.org/issues/147/tmadini.htm

[2] دستور تونس ، الصادر عام 2014م ، تاريخ النشر : 28 مارس 2017م ، على الرابط : https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar ، ص3.

[3] دستور تونس، الصادر عام 2014م، مرجع سابق، ص 4.

و يعتبر أيضاً تضمين حقوق المرأة و مكتسباتها في نص الدستور الجديدة نقطة إيجابية ، فقد أقرّ الدستور التونسي الجديد في الفصل الواحد والعشرون المساواة بين التونسيات والتونسيين في الحقوق والواجبات ، إذ جاء في هذا الفصل { المواطنون و المواطنات متساوون في الحقوق والواجبات ، و هم سواء أمام القانون من غير تمييز، تضمن الدولة للمواطنين و المواطنات الحقوق و الحريات الفردية والعامة ، و تهيئ لهم أسباب العيش الكريم }[1].

وتعتبر تونس البلد العربي الوحيد منذ العام 1956م الرائد في منح أفضل الحقوق للمرأة بإستثناء ما يتعلق بالميراث نظراً إلى أن الإسلام هو دين الدولة.

ورغم بروز الإنقسامات السياسية إلا أن المجلس الوطني التأسيسي في تونس صادق على مشروع الدستور الجديد و تحديداً التصويت على مواد الباب الرابع الخاص بالسلطة التنفيذية و بحسب مواد هذا الباب فإنّ السلطة التنفيذية وزعت بين رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء ، حيث تتكون السلطة التنفيذية في تونس وفق مشروع الدستور الجديد من رأسين : رئيس الجمهورية وحكومة يرأسها رئيس الحكومة حسب منطوق الفصل 71 من المشروع ، و على الرغم من أن الفصل الموالي (72) نص على أن: {رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدتها ، يضمن إستقلالها و إستمراريتها ويسهر على احترام الدستور}[2] و عليه توزيع الصلاحيات بينهما جاء متداخلا ومختلا لفائدة رئيس الحكومة و لم يبق رئيس الجمهورية مجردا من الصلاحيات كما هو الحال اليوم بالقانون المؤقت المنظم للسلطات ، لكن كل الصلاحيات المخولة له تخللتها عبارات من نوع بعد إستشارة رئيس الحكومة أو بالتوافق مع رئيس الحكومة أو بإقتراح من رئيس الحكومة[3].

فرئيس الجمهورية يختص برسم السياسات في ميدان الدفاع و الخارجية و الأمن القومي و لكن بعد إستشارة رئيس الحكومة (الفصل 77) و هو رئيس مجلس الأمن القومي ، لكن يدعى إليه رئيس الحكومة و رئيس المجلس التشريعي و هو القائد الأعلى للجيوش و له أن يرسل القوات إلى الخارج لكن بموافقة رئيس الحكومة و رئيس مجلس نواب الشعب و هو الذي يعين في الوظائف السامية في ميادين الدفاع والخارجية و الأمن القومي لكن بعد إستشارة رئيس الحكومة و هو الذي يعين محافظ البنك المركزي لكن بإقتراح من رئيس الحكومة و له أيضا أن يتخذ التدابير الإستثنائية (الفصل80) لكن بعد

---

[1] دستور تونس ، الصادر عام 2014م ، مرجع سابق ، ص 5 .

[2] المرجع نفسه ، ص 12 .

[3] توفيق المديني ، تطورات المشهد السياسي التونسي ، مجلة الوحدة الإسلامية ، السنة الثالثة عشرة ، العدد 147 ، لبنان، جمادي الأولى 1435هـ – آذار 2014م ، تم تصفح الموقع يوم : 21أفريل2017م ، رابط المقال : http://www.wahdaislamyia.org/issues/147/tmadini.htm

إستشارة رئيس الحكومة و رئيس مجلس نواب الشعب و هو الذي يسمي القضاة السامين بإقتراح من المجلس الأعلى للقضاء و بعد أخذ رأي رئيس الحكومة أيضا، و لرئيس الجمهورية حق إتخاذ المراسيم عند حل مجلس نواب الشعب لكن بالتوافق مع رئيس الحكومة المنحلة ، كما لرئيس الجمهورية رأي في إختيار وزيري الدفاع و الخارجية عند تشكيل الحكومة و عند إعفائهما من قبل رئيس الحكومة و لمجلس الوزراء حق إتخاذ القرارات في مجال إختصاص رئيس الجمهورية و يعلمه رئيس الحكومة بتلك القرارات.

وإلى هذه المهام يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات لم يضرب عليها حجر الإستشارة كالمصادقة على المعاهدات و ختم القوانين و الإذن بنشرهما و إسناد الأوسمة و منح العفو الخاص و تعيين مفتي الجمهورية و التعيين في الوظائف العليا التابعة لرئاسة الجمهورية ، و تعيين القضاة بناء على رأي مطابق من المجلس الأعلى للسلطة القضائية و هو الذي يكلف مرشح الأغلبية بتشكيل الحكومة و يعين أعضاءها بعد مصادقة مجلس نواب الشعب عليها و هو الذي تؤدى اليمين الدستورية أمامه ، وإلى هذه المهام الرسمية يتمتع رئيس الجمهورية بحقوق أصلية مثل حق مخاطبة مجلس نواب الشعب و حق المبادرة التشريعية و حق إقتراح تعديل الدستور و حق رد القوانين لقراءة ثانية و حق عرض أصناف من القوانين على الإستفتاء الشعبي (القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان و الأحوال الشخصية و المعاهدات) وخاصة ترؤس مجالس الوزراء وجوبا عند النظر في قضايا الدفاع و الخارجية و الأمن القومي و له أيضا حضور ما عداها من مجالس الوزراء و يرأسها عند حضوره.

وفي المقابل يتمتع رئيس الحكومة بصلاحيات واسعة ، لا دخل فيها لرأس السلطة التنفيذية فهو الذي يرسم السياسات العامة للدولة و يسهر على تنفيذها و له السلطة الترتيبية العامة و له التعيينات والإعفاءات في الوظائف المدنية السامية و له أن يحدث و يعدل أو يحذف الوزارات و المنشآت العمومية و هو رئيس مجلس الوزراء يعدّ جدول أعماله و يختص بدعوته إلى الإجتماع و له إقالة أعضاء الحكومة و هو الذي يخلف رئيس الجمهورية عند الشغور الوقتي الذي لا يمكن أن تتجاوز مدته الستين يوما ، وإلا أعتبر رئيس الجمهورية بعدها مستقيلا[1].

[1] توفيق المديني ، تطورات المشهد السياسي التونسي ، مرجع سابق.

الفرع الرابع : موقف المؤسسة العسكرية من الثورة

كان للمؤسسة العسكرية في تونس دورا بارزا في حماية الثورة عبر موقفين محددين يتمثلا في الإمتناع عن إستخدام القوة في مواجهة المتظاهرين خلال الأيام الأولى للثورة ، و الثاني تمثل في التحول من موقف الحياد إلى موقف الإنحياز للثورة في الأيام الأخيرة ، حيث وقفت المؤسسة العسكرية التونسية إلى جانب الثورة و رفضت التدخل ضد المتظاهرين و طلبت من الرئيس زين العابدين بن علي الرحيل وترك السلطة خوفا من دخول البلاد في حرب أهلية غير محسوبة النتائج[1] ، وقد ظلت تلك المؤسسة بعد الثورة تقوم بدور الرجل الحكيم الذي يعيد التوازن للعلاقة بين القوى الثورية والسياسية من ناحية والحكومات المؤقتة من ناحية ثانية بما يضمن استمرار مسار الحياة السياسية ، و هو ما أدى إلى ازدياد شعبية الجيش لدى العديد من شرائح الشعب التونسي[2].

وعلى النقيض من ذلك يرى بعض المحللين والقوى الثورية في تونس أن المؤسسة العسكرية تتمتع بحصانة مكنتها من الهروب من المساءلة الشعبية والقانونية لتورطها في قمع المتظاهرين خلال الأيام الأولى للثورة و هي الحصانة نفسها التي باتت في حاجة إلى إعادة نظر وتسعى تلك القوى الثورية إلى حمل الحكومة الإنتقالية على فتح التحقيقات في هذا المجال، إلا أن حكومة حمادي الجبالي ورئيس الدولة المنصف المرزوقي يتعمدان التغاضي عن تلك المطالب وهو ما يشير إلى رغبة في إبقاء تلك المؤسسة بعيدة عن الإنخراط في الحياة السياسية.

وفى هذا السياق هناك من يرى أن دور الجيش وعلاقته بالثورة التونسية قد يشكل تحديا للاستقرار في المرحلة القادمة، إلا أنه في واقع الأمر أن حالة من عدم التوافق السياسي بين التيارات الإسلامية والعلمانية ، أو بين قوى الثورة وأتباع النظام القديم من شأنها التأثير بقوة في علاقة العسكر بالسلطة المدنية بمعنى أن تفاقم حالة من هذه الحالات بصورة تمنع قيام حكومة مدنية توافقية ستؤدي بالضرورة إلى عودة الجيش للتدخل في الحياة السياسية من باب الوصاية على الدولة أو من باب دوره كضامن لعملية الإنتقال السياسية للسلطة عبر ضمانات أمنية لإجراء الإنتخابات البرلمانية و الرئاسية ، لكن في

[1] أمحمد المالكي و آخرون ، ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات ، مرجع سابق ، ص 347 .
[2] صافيناز محمد أحمد ، مرجع سابق.

ظل وصول التيارات الإسلامية للحكم ودخول الدين كمتغير جديد على طبيعة الحياة السياسية التونسية التي كانت تتسم إلى حد كبير بالملامح العلمانية فمن المتوقع أن يبحث الجيش عن دور جديد ، إما لضمان عدم تهديد أي قوى سياسية للخط العلماني العام للنظام السياسي التونسي ، و إما بقاؤه كضامن للنظام الديمقراطي الجديد الذي أسفرت عنه نتائج إنتخابات المجلس التأسيسي مقابل الحفاظ على نهج سياسي يقوم على إحترام كافة القوى السياسية لحالة التوافق العام التي بدت تميز مسار الانتقال الديمقراطي في تونس بعد الإنتخابات[1].

ومنه فالتحديات الداخلية التي تواجهها تونس مركبة خصوصا على سقف التوقعات الشعبية، فقد أفصحت الثورة عن مطالب شعبية لدى مختلف القطاعات الإجتماعية إلا أن بعض من يرفعون تلك المطالب يعتقدون أن الحكومة تملك مفاتيح الحل السحري لجميع المشاكل وفي أقرب الآجال، فالشعب التونسي يريد توفير الوظائف والخدمات وهو أمر يصعب تحقيقه في هذه المرحلة نظرا لمحدودية الإمكانات وما ورثته البلاد من أزمات إقتصادية و إجتماعية إلى جانب تصدع علاقة المواطن بالدولة وفقدان الثقة بين الطرفين.

ويعد المشكل الاقتصادي أحد التحديات الحادة خصوصا وأن الفوارق الاقتصادية متسعة جدا بين مدن الساحل السياحية المتطورة، وبين المدن الداخلية المهمشة والحريصة على تدارك ما فاتها خلال فترة حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وكذلك خلال الحقبة البورقيبية ، و هو إختلال لا يمكن تداركه إلا بتضاعف الجهود وتكاملها بين جميع الأطراف. كما تشكل البطالة تحديا لحكومات ما بعد الثورة في تونس[2].

---

[1] بدرة قعلول، " الجيش سيعود إلى الثكنة : دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الإنتقالية إلى الديمقراطية " ، 03 تشرين الثاني/نوفمبر 2011م، مجلة صدى الإلكترونية ، تم تصفح الموقع يوم : 11ماي2017م، رابط المقال : http://carnegieendowment.org/sada/?fa=45909&lang=ar

[2] النموذج الثوري التونسي : المسار، التحديات ، رهانات الإنتقال، الرياض، مركز نماء للبحوث و الدراسات، تاريخ نشر المقال : 17سبتمبر2012م ، تم تصفح الموقع يوم : 04ماي2017م ، رابط الموقع : http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=134

ولا يقل التحدي السياسي والأمني أهمية عن التحدي التنموي، فالمعادلة بين الحرية المطلوبة وبين عدم الانزلاق إلى الفوضى تمثل تحديا ضاغطا، ومع أن تونس تمكنت من استعادة قدر كبير من إستقرارها السياسي و الأمني ، إلا أن الخشية من غياب الحد الفاصل بين ممارسة الحرية وغياب سلطة القانون وبين الفوضى يظل أمرا واردا.

المطلب الثاني : المتغيرات الخارجية

حيث يمكن تلخيصها إقليميا و دولي و هي كالتالي :

أولا : السياق الإقليمي

السياسة الخارجية التونسية بعد الثورة في سياقها الإقليمي تأثرت بموقفين و هما الموقف الليبي والموقف الجزائري و تحفظها بشأن سوريا ، فبالنسبة للموقف الليبي من الثورة التونسية كان مناهضا لها منذ بدايتها حيث عارض الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي فكرة عزل الرئيس التونسي بن علي، لكن وبنجاح الثورة الليبية في الإطاحة بالقذافي و إغتياله تبقى العلاقات التونسية الليبية الجديدة في دولتين متجاورتين نجحت فيهما الثورة مرشحة للتطور نحو الأفضل خاصة في ظل إعتماد تونس إلى حد كبير على عائد التبادل التجاري و حركة السياحة بين البلدين كأحد روافد الدخل ، إلا أنه هناك بعض المشاكل بقيت تؤرق الدولة التونسية حيث كشف الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في قمة دول السبع التي إحتضنتها برلين في أبريل/نيسان2015م بأن الأعباء المالية المترتبة عن توافد الليبيين إلى تونس بلغت 5.7 مليار دينار تونسي، وعلاوة على الأعباء المالية بدأ شيء من التململ داخل المجتمع التونسي بسبب الإرتفاع الملحوظ للأسعار خاصة في قطاع السكن و كما يقر الوزير التونسي كمال الجندوبي بمشاكل مرتبطة باللاجئين الليبيين مثل دمجهم في التعليم وسلوك الإدارات التونسية تجاههم[1].

[1] طارق القيزاني ، واقع العلاقة بين النازحين الليبيين و مضيفتهم تونس ، تاريخ نشر المقال : 10أكتوبر2015م ، الموقع الإلكتروني DW الألماني ، تم تصفح الموقع يوم : 07أفريل2017م ، رابط المقال :
http://www.dw.com/ar/تونس-ومضيفتهم-الليبيين-النازحين-بين-العلاقة-واقع/a-18774012

أما بالنسبة للجزائر فقد كان موقفها يتسم إلى حد كبير بالحياد و إكتفت بإعلانها إحترامها إرادة الشعب التونسي و يظل الرهان الحقيقي على علاقات جزائرية تونسية فعالة في مرحلة ما بعد الثورة لصالح العلاقات الإقتصادية و تفعيلها بين البلدين.

أما بالنسبة لأزمة اللاجئين سوريين فإن المعاهدات الدولية تلزمها بإحترام حق اللجوء إلا أن الدولة التونسية خيّرت الإستقالة و العزوف عن القيام بواجبها الإنساني تجاه اللاجئين السوريين على عكس تصرفها مع ملف اللاجئين الليبيين الذين إحتضنتهم بمئات الآلاف إبان الأزمة في ليبيا[1].

ثانيا : السياق الدولي

تعتبر فرنسا من أكثر الدول إهتماما بما حدث في تونس لإعتبارت تاريخية ترتبط بالإرث الإستعماري الفرنسي و لإعتبارات القرب والجوار الجغرافي حيث كان موقف الرئيس الفرنسي نيكولاى ساركوزي صادم لقوى الحراك الإجتماعي و لقوى الثورة حيث إستمر ساركوزي داعما لنظام بن علي حتى اللحظات الأخيرة قبل هروبه ، و لازالت فرنسا تمتلك العديد من قوى التأثير في صنع القرار التونسي عبر العديد من شركائها من التيارات السياسية العلمانية سواء المعارضة منها أو المشاركة في الحكومة أو حتى من جانب نشطاء المجتمع المدني[2].

[1] اللاجئون السوريون في تونس ، إحتضنهم مواطنون و تناستهم الدولة ، تونس ، موقع الشروق أون لاين ، تاريخ نشر المقال : 02جانفي2013م ، تم تصفح الموقع يوم : 10ماي2017م ، على الرابط :
http://www.alchourouk.com/Ar/_A606112

[2] صافيناز محمد أحمد ، مرجع سابق.

أما فيما يتعلق بدور فرنسا والأوروبيين بصفة عامة في دعم عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس حاليا فيحتاج إلى اقتراب أوروبي حقيقي من الواقع التونسي الجديد بتقديم دعما ماليا للأوضاع الاقتصادية المتردية وما يرتبط بها من مردود إجتماعي ، فحتى الآن لازال الدعم الأوروبي المتوقع محدود للغاية ناهيك عن عدم الإسراع في مفاوضات منح تونس بعد الثورة مرتبة الشريك التجاري على خلفية ضلوع نظام بن علي في عدم إحترام حقوق الإنسان و الذي كان سببا مباشرا في تأجيلها وكان من المفترض أن يؤدي تغيير الأوضاع بعد الثورة التي قامت من أجل إحترام الحريات وحقوق الإنسان إلى تحريك هذه المفاوضات ولكن ذلك لم يتم حتى الآن.

أما الموقف الأمريكي من الثورة التونسية فكان أكثر تفاعلا من الموقف الأوروبي خاصة منذ بداية الثورة فبالرغم من فجائية الحدث إلا أن واشنطن أيدت الثورة ، ولكن و لمصالحها مع النظام القديم ومخاوفها من وصول إسلاميين متشددين للسلطة كانت تفضل إستبدال بن علي بشخصية من داخل النظام لإدارة المرحلة الإنتقالية تكون قادرة على السيطرة عليها ، لكن قوة الرفض الثوري لتدخل أي قوة خارجية بهدف فرض إرادتها على الشعب التونسي حالت دون ذلك[1].

[1] صافيناز محمد أحمد ، مرجع سابق.

المبحث الثالث : مقارنة مابين السياسة الخارجية التونسية لما قبل الثورة و ما بعدها

تونس ما فتئت تتوفر منذ حصولها على الإستقلال و خلال العقود الأولى على دبلوماسية نشطة بوأتها مكانة مرموقة في الخارج رغم تواضع إمكانياتها المادية ومحدودية رقعتها الجغرافية و لقد كانت هذه الدبلوماسية متغيرة حسب الوضع الداخلي للبلاد .

المطلب الأول : مبادئ و أهداف السياسة الخارجية التونسية

أولا : مبادئ السياسة الخارجية التونسية

تستند السياسة الخارجية التونسية إلى جملة من المبادئ و نلخصها في ما يلي[1]:

- التمسك بالشرعية الدولية و إحترام مقتضياتها و قراراتها.
- التعلق بالسلم و تغليب منطق الحوار و التفاوض و الوسائل السلمية كسبيل لفض الخلافات والنزاعات.
- تطوير العلاقات الدولية في كنف الإحترام المتبادل و الإلتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- نصرة القضايا العادلة.
- المساهمة في كل جهد و عمل جماعي لخدمة السلم و الأمن و الاستقرار و النهوض بحقوق الإنسان و تحقيق الرخاء و التقدم لفائدة الإنسانية قاطبة.

[1] سياسة تونس الخارجية ، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية ، تم تصفح الموقع يوم : 12ماي2017م ، منشور على الرابط : http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=366&L=1

و تعتبر هذه المبادئ ضمن ثوابت السياسة الخارجية التونسية و تشكل الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية التونسية في عملها المتواصل لخدمة المصالح العليا للدولة التونسية على مختلف الأصعدة الثنائية ومتعددة الأطراف و تعزيز علاقاتها مع الدول الجوار و الصديقة و دعم حضورها ومصداقيتها على الساحتين الإقليمية و الدولية.

ثانيا : أهداف السياسة الخارجية التونسية

و إنطلاقا من مبادئ السياسية الخارجية التونسية التي تحركها بإتجاه تحقيق غايات و أهداف التي تسعى إليها تونس[1] وهي كالتالي:

- تنمية العلاقات و تنويعها و تعزيز التعاون في مختلف المجالات مع فضاءات الإنتماء على قاعدة تشابك المصالح والشراكة المتضامنة.
- تفعيل هياكل إتحاد المغرب العربي بإعتباره الفضاء الطبيعي المشترك للبلدان المغاربية والإطار الأمثل لتحقيق إندماجها الإقتصادي و توثيق علاقاتها مع سائر التجمعات الإقليمية و خاصة منها الاتحاد الأوروبي.
- دعم التضامن العربي و تطوير العمل العربي المشترك و تحقيق التكامل الإقتصادي بين البلدان العربية.
- دعم و تطوير علاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بإتجاه مزيدا من التكامل و تشابك المصالح.
- دعم المسار الأورومتوسطي في المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية وتعزيز الشراكة و التضامن بين بلدان الضفتين الشمالية و الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

[1] سياسة تونس الخارجية ، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية ، تم تصفح الموقع يوم : 12ماي2017م ، منشور على الرابط : http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=366&L=1

- تعزيز العلاقات مع البلدان الإسلامية و تطوير التعاون معها في مختلف المجالات.
- تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية في مختلف المجالات و دعم الإتحاد الإفريقي.
- دعم التعاون مع البلدان الأوروبية غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و ذلك بلدان أمريكا وأسيا و كذلك بهدف الرفع من نسق التنمية الوطنية.
- الحد من عوامل التوتر و الأزمات في العلاقات الدولية و توفير مناخ ملائم لإستتباب السلم والأمن و الإستقرار في العالم.
- التعاون في مجال مقاومة التطرف و الإرهاب العالمي من خلال معالجة شاملة و متكاملة لمختلف أسبابه السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية وفي إطار من الشفافية والوضوح و التوافق.
- التسوية العادلة لأمهات القضايا العادلة و في مقدمتها القضية الفلسطينية و النزاع في الشرق الأوسط.
- إصلاح هياكل الأمم المتحدة و تحسين مردوديتها و إضفاء مزيد من العدل و الإنصاف والديمقراطية في العلاقات الدولية.
- دعم الدبلوماسية الوقائية وتعزيز آلياتها.
- الحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل.
- تصحيح التوازنات في العلاقات الإقتصادية الدولية وتعزيز الشراكة المتكاملة والمتضامنة بين الدول.
- الحد من إتساع الفجوة الإقتصادية بين الدول المصنعة و الدول النامية و الأقل نموا و إيجاد حلول ملموسة لتخفيف أعباء المديونية.
- الحد من إتساع الفجوة الرقمية بين الدول المصنعة و الدول النامية و تمكين هذه الدول من الإستفادة من التحولات التكنولوجية و الثورة المعلوماتية.

- تكثيف التعاون الأفقي بين الدول و تعزيز الشراكة بإعتبارها أداة أساسية لتبادل المنافع والخيرات و تكامل المصالح بين الدول.

- تعزيز التضامن الدولي في مجال مكافحة الفقر و الجهل و الأوبئة.

- دعم التعاون الدولي في مجال معالجة مظاهر الإخلال بالتوازن البيئي و سلامة المحيط في العالم.

المطلب الثاني : أوجه التشابه و الإختلاف في السياستين قبل وبعد الثورة

إن الثوابت و مبادئ و أهداف السياسة الخارجية التونسية لم تتغير كثيرا بل بقيت على ما هي عليه مثلما كانت قبل الثورة ، إلا أنه بعد الثورة عرفت تغيرات أهمها :

أولا : قطع العلاقات مع سوريا

لقد كانت العلاقات التونسية السورية علاقات جد جيدة بين الدولتين و خاصة في مجال التعاون العربي مع القضية الفلسطينية و التعاون في إطار الجامعة العربية و التعاون التجاري و السياحي و تنقل الأفراد بين الدولتين ، إلا أنه بعد الثورة خاصة في فترة حكم الرئيس التونسي السابق المرزوقي الذي أعلن في فيفري 2012م عن قطع العلاقات مع دمشق إحتجاجاً على ما إعتبره قمعاً للإحتجاجات الشعبيّة في سوريا ، وبقيت هذه العلاقة مقطوعة مع تأكيد الرئيس الحالي لتونس قائد السبسي الذي صرّح في ماي 2015م { بأنّه ليس من مصلحة تونس عودة السفير السوريّ } [1]، كما عاد وصرّح في مقابلة مع قناة "أورونيوز" في 2 ديسمبر 2016م أنّ { الموقف من إعادة العلاقات الدبلوماسيّة مع سوريا يتّخذ في سياق قرار عربيّ ، و تونس تتفاعل ضمن الوفاق والإجماع العربيّ }، ليبقى توصيف العلاقات القائمة حاليّاً بين البلدين غائماً و مثيراً للجدل، إلا أنه يوجد رأي عام تونسي و منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و ممثلين منتخبين يطلبون بإعادة العلاقات بين الحكومتين السورية و التونسية و خاصة في مجال التعاون الأمني بإعادة اللاجئين السوريين إلى بلدانهم و كبح و التصدي للجماعات الإرهابية التي تجند التونسيين للجهاد في سوريا و العراق[2].

---

[1] أحمد نظيف ، هل تتجه تونس إلى إعادة العلاقات مع دمشق ؟ ، موقع المونيتور ، نشر يوم : 25جانفي2017م ، تم تصفح الموقع يوم : 12 أفريل 2017م ، رابط الموقع :
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2017/01/tunisia-resume-diplomatic-ties-syria-security.html

[2] رياض الصيداوي ، من تونس إلى ... دمشق : حقائق خفية عن الربيع العربي ،(ط1، جنيف، المركز العربي للدراسات والإجتماعية ، 2015م)، ص117-180 .

ثانيا : إختلاف مع الجزائر في عهد المرزوقي

تعتبر العلاقات التونسية الجزائرية علاقات متجذرة منذ التاريخ ، و كانت علاقات تمتاز بالتعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة وكانت الجزائر دائما مساندة لتونس في جميع المجالات حكومة و شعبا، إلا أنه بعد الثورة التونسية شهدت العلاقات بعض من التوتر و خاصة من الجانب التونسي بعد تهجم الرئيس السابق المنصف المرزوقي على الجزائر و جيشها في إعطاء دروسا في الديمقراطية أمام ميليشيات برنار هنري ليفي في ليبيا و هذا ما أعتبره التونسيون أنفسهم بأنه الإساءة المرة للجزائر[1] ، وتسببت تصريحات رئيس الجمهورية المؤقت المنصف المرزوقي في انزعاج الجزائر ، وبعد أن مرت العلاقات التونسية الجزائرية بمرحلة فتور خلال المرحلة الإنتقالية لتونس ، و زيادة على خلفية أزمة ضريبة العبور و التي عادت ألغتها تونس نتيجة تصريح الجزائر بالمعاملة بالمثل ، كما شهدت توتر للخلاف حول ضجة التعاون الأمني الأمريكي التونسي في مجال التدريب العسكري و الذي جاء بعد رفض الجزائر للقاعدة الأمريكية على أراضيها ، كما أن بعض المسؤولين التونسيين رغم المساعدات التي تقدمها الجزائر لتونس و التعاون الأمني و خاصة في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، إلا أنهم مازالوا من الحين و الآخر يقدموا تصريحات تسيء للجزائر، و لقد إنتقد وزير الخارجية الأسبق أحمد ونيس موقف الجزائر المتحفظ تجاه الثورة التونسية[2] ، وقال في ندوة حول السياسة الخارجية لتونس ما بعد الثورة بأن الجزائر تسعى إلى تطويق نفسها لمنع وصول الثورات العربية إليها عبر تعزيز ترسانتها العسكرية، إلا أنه مؤخر بدأت مساعي جزائرية تونسية لإيجاد حل سلمي للأزمة الليبية و بإشراك جميع الفرقاء على طاولة واحدة للحوار.

[1] رياض الصيداوي ، مرجع سابق ، ص 178-179 .

[2] مريم التايب ، مساعي لكسر الجمود في العلاقات الدبلوماسية بين تونس و الجزائر ، موقع المصدر الإلكتروني ، نشر يوم : 27 نوفمبر 2012م ، تم تصفح الموقع يوم : 03أفريل2017م ، رابط المقال :
http://ar.webmanagercenter.com/2012/11/27/13093/مساعي-لكسر-الجمود-في-العلاقات-الدبلوم/

ثالثا : تحسن العلاقات التركية التونسية

تطورت و تحسنت العلاقات التونسية التركية و خاصة بعد الثورة حيث تعتبره تركيا تشابك للعلاقات وليس تشارك[1] ، في حين تونس تعتبره شراكة و خاصة الحوار حول إيجاد حل لأزمة سوريا و تسوية مصير اللاجئين في تونس[2] .

رابعا : تجاه روسيا

لقد كانت العلاقات التونسية الروسية علاقات جد وثيقة قبل الثورة إلا أنها بعد الثورة عرفت تذبذب وإنسداد بسبب موقف الرئيس السابق المرزوقي تجاه روسيا حيث عرض عليها أن تقبل الرئيس بشار الأسد لاجئا عندها حيث جاء الرد الروسي عنيف و سكت المرزوقي بعدها عن هذه التصرفات[3] ، إلا أنه تبقى العلاقات مبنية فقط في مجال السياحي وتنقل الأفراد.

خامسا : تجاه أوروبا

كانت العلاقات التونسية مع الإتحاد الأوروبي متينة على كل المستويات قبل الثورة وحافظت هذه العلاقة و لم تتغير بال زادت تعمقت أكثر بعد الثورة وهو ما أفضى إلى مفاوضات التبادل الحر والمعمق و هذا ما صرحت به سفيرة الاتحاد الأوروبي لاورا بايزا[4].

---

[1] زبير خلف الله ، قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة ، موقع ترك برس : عين على تركيا ، نشر يوم: 11 سبتمبر 2014م ، تم تصفح الموقع يوم : 13أفريل 2017م ، رابط الموقع :
http://www.turkpress.co/node/1706

[2] تقرير ورشة عمل بمركز الدراسات الإستراتيجية : تركيا-تونس تبادل الرؤى الثنائية ، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية ، نشر يوم : 15 فبراير 2017م ، تم تصفح الموقع يوم : 26 مارس 2017م ، رابط الموقع :
http://www.csds-center.com/تقرير-ورشة-عمل-بمركز-الدّراسات-الاستر/

[3] رياض الصيداوي ، مرجع سابق، ص 177 .

[4] عبد الجليل المسعودي و عادل الطيار ، حوار السيدة لاورا بايزا سفيرة الإتحاد الأوروبي بتونس لـ(الشروق التونسية) : تونس لها الأولوية لدى الإتحاد الأوروبي ، تاريخ نشر المقال : 09ماي2016م ، تم تصفح الموقع يوم : 19 أفريل2017م ، رابط المقال :
http://alchourouk.com/176364/677/1-/السيدة_لاورا_بايزا_سفيرة_الاتحاد_الاوروبي_بتونس_لـ«الشروق»:تونس_لها_الاولوية_لدى_الاتحاد_الاوروبي-.html

سادسا : تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

كانت ولازالت العلاقات الأمريكية التونسية محافظة على إستقرارها و تعاونهما في جميع المجالات قبل و بعد الثورة ، إلا أن الموقف الأمريكي فقد تميز بقوة النبرة السياسية الداعمة للشعب التونسي قبل وبعد إنتصاره من جهة و بضعف إجراءات دعم هذه الثورة خاصة في المجال الاقتصادي من جهة أخرى[1].

سابعا : تجاه إسرائيل

كانت العلاقات التونسية الإسرائيلية قبل الثورة علاقات مرتبطة بالتعاون الثنائي و كانت أحيانا تكون سرية و أحيانا تكون علنية إلا أنه بعد الثورة قطعت العلاقات المباشرة بوصول الإسلاميين للسلطة ، إلا أنه بقيت العلاقات خفية تكون مرتبطة بواسطة وسيط أوروبي في مجال التعاون الإقتصادي خصوصا في مجال التكنولوجي[2] .

[1] محسن مرزوقي ، تونس...خارطة طريق ما بعد الثورة ، لبنان ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، تاريخ نشر المقال: 18فبراير 2011م ، تم تصفح الموقع يوم : 19أفريل2017م ، رابط المقال :
http://carnegie-mec.org/2011/02/18/ar-pub-42824

[2] سري للغاية-تاريخ العلاقات بين دولة إسرائيل وتونس، موقع قناة الثورة نيوز -عاجل، تاريخ نشر المقال: 05فبراير 2013م، تم تصفح الموقع يوم: 03ماي2017م، رابط المقال :
http://althawranews.blogspot.com/2013/01/blog-post_3380.html

المطلب الثالث : تقييم للسياسة الخارجية التونسية لما بعد الثورة

تونس لم تحدث قطيعة مع سياستها الخارجية قبل الثورة و إنما واصلت نحو تفتح أكثر و تصدير تجربتها في التحول الديمقراطي و نجاح ثورتها نحو العالم إلا أن دبلوماسيتها في فترة بعد الثورة عرفت تسرع و إرتباك و تذبذب ، حيث صرح الدبلوماسي التونسي السابق وناس توفيق لوكالة الأناضول الإخبارية التركية يوم 14 جانفي 2016م بأنه يعتقد : { أن البلاد تعيش في حالة من التذبذب في سياستها الخارجية ، خاصة في ظل غياب رؤية واضحة لمصلحة البلاد ، وكل هذه الظروف خلقت نوعا من فقدان الأمل لدى المواطن التونسي }.

و لعل أخطاء السياسة الخارجية التونسية برزت في أن مصالح تونس مع أوروبا لم تتضح بعد ، فوضعية الشريك المتميز مع الإتحاد الأوروبي لم تتحقق ، و هذا ناتج عن القراءة الخاطئة للسياسة الخارجية .

وتقع الدبلوماسية التونسية في فخ الإرتباك والتخبط الذي لازم الحكومات التونسية المتعاقبة في الجمهورية الثانية ما بعد ثورة 14 جانفي2011م التي خلعت الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وأظهرت على مدى ستة سنوات أن السياسة الخارجية التونسية تقف على حبل رفيع يهددها دائماً بالسقوط بفعل السير غير المتوازن عليه في القضايا الخارجية المهمة[1].

و حسب تصريح لوزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي لتقييمه لسياسة خارجية تونس بعد الثورة في حواره لصحافة اليوم ولابراس أنه قال بأن هناك ديبلوماسية وحيدة هي ديبلوماسية تنفيذ السياسة الخارجية للدولة التونسية من قبل وزارة الخارجية، و وفق الدستور فإن رئيس الجمهورية هو الجهة الدستورية الوحيدة المخولة التي لها حق صياغة السياسة الخارجية و توجهاتها و يعهد تنفيذها لوزارة

[1] حسن حسون ، الدبلوماسية التونسية "العرجاء"... تخبط و إرتباك، جريدة المدن الإلكترونية ، تاريخ نشر المقال : الإربعاء10ماي2016م، تم تصفح الموقع يوم : 10ماي2017م ، رابط المقال :
http://www.almodon.com/arabworld/2016/3/9/الدبلوماسية-التونسية-العرجاء-تخبط-وارتباك/

الخارجية ، و أن هناك إنسجام مباشر و تام بين رئيس الجمهورية و وزير الخارجية و رئيس الحكومة للمرة الأولى منذ الثورة و التشاور مستمر حول المسائل الكبرى و حول سبل تنفيذ السياسات الكبرى[1].

[1] مراد علالة و لسعد بن أحمد ، وزير الشؤون الخارجية خميس الجهيناوي في حوار خاص لـ "الصحافة اليوم" "ولابراس": تونس تمتلك دبلوماسية واحدة ، موقع الصحافة اليوم ، تاريخ النشر : السبت13ماي2017م ، تم تصفح الموقع يوم : 13ماي2017م، رابط المقال:
http://www.essahafa.tn/index.php?id=24&tx_ttnews%5Btt_news%5D=86785&tx_ttnews%5BbackPid%5D=5&cHash=d83e2f89eb

خلاصة الفصل الرابع :

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل توصّلنا إلى الملاحظات التالية :

1- شهدت الجمهورية التونسية في نهاية سنة 2010م إحتجاجات و إعتصامات قام بها الشعب التونسي المظلوم من طرف النظام الحاكم ، الذي قام بإستخدام القوة في قمع هذه الإحتجاجات والمسيرات التي جاءت من تفاقم لأزمة البطالة و ظاهرة إنتشار الفساد و التمييز العنصري.

2- بفضل تعنت الثوار و مواصلتهم لثورتهم سقط النظام الحاكم.

3- بفضل الثورة التونسية التي قضت على عهد الحزب الواحد في تونس ، و التي شهد بعدها العالم إنهيار للدكتاتوريات و الأنظمة القمعية.

4- بعد الثورة التونسية بدأت تونس في مرحلة البناء الداخلي للدولة من خلال إنشاء مجلس تأسيسي و تنظيم إنتخابات نزيهة في ظل التعددية الحزبية.

5- بعد الثورة التونسية قامت تونس بإنشاء دستور جديد منذ الإستقلال في ظل التعددية و الذي لاقى ترحيب دولي.

6- بعد الثورة التونسية لم تتغير كثيرا مبادئ السياسة الخارجية التونسية.

7- بعد الثورة التونسية أصبحت السياسة الخارجية لتونس تعرف تذبذب و إرتباك و تخبط لازمها منذ ثورة 14جانفي2011م إلى يومنا هذا و هذا ما أثر بالسلب مع علاقاتها ببعض الدول.

8- إعتماد تونس بعد الثورة على المساعدات الأوروبية و العالمية و ذلك لإنهيار الإقتصاد التونسي الذي يعتمد على قطاع السياحة خاصة.

9- شهدت تونس بعد الثورة قطع علاقاتها مع سوريا و ذلك لتطبيقها لقرارات الجامعة العربية.

10- تصدير تجربة التورة التونسية نحو العالم.

خاتمة

خاتمة

تناولت هذه الدراسة من خلال فصولها الأربعة طبيعة السياسة الخارجية ومفهوم الثورة، و طبيعة البيئة التونسية من جميع المجالات ، و وضع سياستها الداخلية و الخارجية خلال الفترتين التي سبقت الثورة و بعد الثورة ، إلا أن السياسة الخارجية يمكن تعريفها بأنّها مجموعة التوجهات التي تحدد طريقة تعامل أي دولة مع الدول الأخرى ومجابهة المستجدات التي تحدث في العالم ، حيث أنه منذ تمسك الرئيس السابق زين العابدين بن علي السلطة سنة 1987م ، و قيامه بمجموعة من التعديلات الداخلية و تنويع الشراكات مع دول الجوار و الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، إلا أنه لم يكن ينتظر للنهاية المأساوية لسقوط نظامه على يد ثورة فاجأت الجميع بما في ذلك قوى المعارضة الداخلية والخارجية ، و التي سرعان ما نجحت في إسقاط النظام التسلطي و إستعادة تماسكها وتحقيق الثورة التونسية للعديد من النتائج على المستوى الداخلي و الخارجي.

حيث على المستوى الداخلي كانت من أهم هذه النتائج كسر حاجز الخوف و تأكيد بإرادة الشعب ، بالإضافة إلى فتح المجال السياسة الإعلامية التونسية حيث بدأت وسائل الإعلام المختلفة تدرك جدية رسالتها و تعمل على طرح العديد من القضايا السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و التي كانت منذ فترة قصيرة من الممنوعات أو المحرمات ، أما على المستوى الخارجي فلقد كان لها تأثير كبير على العديد من الدول ليست العربية فقط و إنما إمتدت إلى الصين التي قامت بتعديل الدستور.

بعد إنجاز هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تعتمد السياسة الخارجية التونسية على بناء العلاقات الدولية مع كثير من دول العالم سواء الأوروبية و العربية و الإسلامية و غيرها من الدول بعلاقات دبلوماسية محايدة ، و ذلك نتيجة لضعف القدرات للدفاع عن نفسها بالمقارنة بما تمتلكه الدول المجاورة.
- تشير الدراسة أن السياسة الخارجية التونسية ناجحة لدرجة كبيرة في تبني سياسة الحياد وبناء علاقات دولية مع معظم دول العالم.
- و تشير النتائج أن الطابع الإقتصادي هو السمة الغالبة على السياسة الخارجية لدولة تونس حيث أن إعتمادها على المساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، و ذلك لوجود علاقات مرتبطة ووثيقة مع هذه الدول.

- تشير النتائج كذلك بميزة بتذبذب و توتر و التسرع و الإرتباك في المواقف الخارجية التي شهدتها تونس بعد الثورة من قبل المسؤولين التونسيين و ذلك مما يؤثر بالسلب على جميع علاقاتها مع الخارج.

- تأثير الثورة التونسية على جميع الدول العربية أهمها ما حدث في مصر من تنحي الرئيس مبارك عن السلطة ، و محاولات الزعيم الليبي القذافي على إكتساب الرأي العام من خلال توزيع الأموال و السكنات و القروض بدون ضمانات على شعبه ، و توزيع ملك البحرين 1000 دينار لكل عائلة بحرينية ، و إعلان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عدم ترشيح نفسه للرئاسة ، و رفع قانون الطوارئ في الجزائر، و إقالة الحكومة الأردنية و تشكيل حكومة جديدة .

كما يمكن تقديم التوصيات التالية :

- التداول السلمي على السلطة و هي من أهم المعايير لوجود نظام ديمقراطي و نزيه لضمان الإستقرار و الأمان.

- الفصل ما بين السلطات.

- إقامة دولة مؤسسات و مساواة أمام القانون و ذلك بعدم التمييز بين الأفراد و الطبقات من حيث خضوعها للقانون و القضاء أو في وضائف الدولة.

- ضرورة عدم تأجيل إجراءات الإنتخابات القادمة و الإلتزام بمواعيدها بدقة للحرص على ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة.

- ضرورة إعادة النظر في بعض بنود قوانين الإنتخابات و الإستفتاء و تنقيحها لسد الثغرات السابقة التي إستغلها بعض المرشحين أو الأحزاب السياسية.

- ضرورة إيجاد حلول سريعة تؤدي لنتائج عميقة بخصوص الوضع الإقتصادي المتدهور والحد من إرتفاع نسبة البطالة.

- ينبغي تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية و التي تبقى غائبة رغم التقدم الملحوظ في ذلك .

- ضرورة وضع ناطق رسمي للحكومة التونسية و عدم ترك المسؤولين أو الوزراء أو الشخصيات الغير معنيين بالشؤون الخارجية يعبرون أو يوصفون عن إتجاهات ميولهم نحو الدول ووصفها بعبارات تسيء إليها لتجنب أي صراعات غير مسؤولة عنها . مثل : تصريحات بعض الوزراء التونسيين التي تسيء للجزائر ، و تصريح الرئيس السابق المرزوقي عن موقفه تجاه الإمارات.

- الحرص على عدم زج الجيش في أي دور خارج نطاقه مهما كان صغيرا.

- الحرص على دعوة مؤسسات حقوق الإنسان و منظمات المجتمع الدولي دوريا لتونس بغرض تفقد مستوى الحريات و أداء مؤسسات المجتمع.

- ضرورة عمل مكتبة إلكترونية داخل وزارة الشؤون الخارجية التونسية و سفاراتها بجميع الدول و تحسين إستقبالهم للباحثين و الطلبة و مد يد المساعدة لتضمين كافة الكتب و المراجع والدراسات السابقة التابعة للدولة التونسية و كذلك للدول الأخرى لتسهيل وصول الباحث الأكاديمي و الإطلاع عليها و ذلك لتوثيقها و حفظها.

- عمل ندوات و مؤتمرات عامة داخل دولة تونس لتسهيل تجمع كافة الدبلوماسيين والسياسيين القدامى و التعرف على ما تم من إنجازه من تونس إتجاه كافة دول العالم و ما هي الأخطاء التي يجب تصحيحها.

- تحتاج الدبلوماسية التونسية إلى رؤية واضحة تعفيها من الحرج السياسي العربي والدولي، وإعادة تقييم تعيد إرساء قاعدة سياسية واضحة تنطلق منها سياستها الخارجية، بحيث تنسجم مع مصالح تونس السياسية وحتى الإقتصادية مع مجتمعها العربي أولاً، ثم مع العالم الخارجي عموماً، ما يريحها من حالة التخبط الدائمة التي وسمت دبلوماسيتها بسبب غياب إستراتيجية تكون حصيلة تفاهم بين مكوناتها السياسية، وتوفّق بين رؤيتها السياسية للقضايا المهمة ومصالح شعبها، وتحمي المفاصل الأساسية في الجمهورية التونسية.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

أ _ الوثائق الحكومية :

1. الدستور التونسي، عدد 51، سنة 2002م، المؤرخ في 01 جوان 2002م.
2. دستور الجمهورية التونسية، ط 2004م، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، التعديل الأخير لسنة 2002م.
3. مداولات مجلس النواب، الصادر من أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مجلس النواب بارادو، عدد3، 22أكتوبر2002م.

ب _ التقارير :

1. التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجمهورية التونسية، الصادر في جوان 2013م.

ت _ الكتب :

1. أحمد يوسف، أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات ، 2008م.
2. الأزهر، الماجري ، الثورة التونسية 17ديسمبر2010م في جدلية التحرر و الإحتواء ، ط1، تونس، المغاربية للطباعة و إشهار الكتاب ، 2011م.
3. البستاني، بطرس، معجم محيط المحيط، ط2، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون،1987م.
4. الجوهري، يسرى، جغرافيا البحر المتوسط، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف،1984م.
5. الجوهري، يسرى، جغرافيا المغرب العربي، مصر، مؤسسة الشهاب الجامعية،2002م.
6. الحمّد، جواد، إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية ، ط1، الأردن ، مركز الدراسات الشرق الأوسط ، عمان 2012م.
7. الحبيب الشريف، محمد ، دستور الجمهورية التونسية، تونس، دار الميزان للنشر، سنة 2004م.
8. القليبي، الشاذلي، 7 نوفمبر الثورة الهادئة، تونس، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، 1992م.

9. السرجاني، راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م, ط1، القاهرة، دار أقلام للنشر والتوزيع و الترجمة، 1432هـ – 2011م.
10. السيد سليم، محمد ، تحليل السياسة الخارجية، ط2، بيروت ، دار الجيل ، 2001م.
11. السيّد، حسين عدنان ، نظرية العلاقات الدولية ، ط1، لبنان ، دار أمواج ، 2003م.
12. السيد، محمود ، تاريخ دول المغرب العربي، مصر، مؤسسة الشهاب الجامعية، 2000 م.
13. الشاطر، خليفة ، تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية و دولة الإستقلال، ج3، تونس، مركز الدراسات و البحوث الإقتصادية و الإجتماعية، 2005 م.
14. الصيداوي، رياض ، من تونس إلى ... دمشق : حقائق خفية عن الربيع العربي ، ط1 ، جنيف، المركز العربي للدراسات و الإجتماعية ، 2015م.
15. الطعامنة، محمد محمود و محمد عبد الوهاب، سمير ، الحكم المحلي في الوطن العربي وإتجاهات التطوير ، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005م.
16. العودة، سليمان ، أسئلة الثورة، بيروت، مركز الإنماء للبحوث و الدراسات، 2012م.
17. العياري، الشاذلي،" تجربة تونس مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة "، عباس النهري و آخرون، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1990م
18. الكواري، علي خليفة و ماضي، عبد الفتاح، لماذا إنتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب ؟، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيار 2009م.
19. المديني، توفيق، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل : دراسة تاريخية سياسية، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006م.
20. الماجري، الأزهر، الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010م في جدلية التحرر و الإحتواء، ط1، تونس, المغاربية للطباعة و إشهار الكتاب،2011م.
21. الموسوعة العربية العالمية، ج7 ، السعودية، مؤسسة أعمال الموسعة للنشر والتوزيع، 1996م.
22. النبراوي، فتحية و مهنا، محمد نصر، أصول العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية، منشأة المعارف،1985م.
23. النعيمي، أحمد نوري ، السياسة الخارجية ، ط1، عمان، دار زهران ، 2009 م.

24. باهي، سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014م.

25. بدوي، محمد طه و مرسي، ليلى أمين ، مبادئ العلوم السياسية ، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف.

26. بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة (بنية الثورة و سيرورتها من خلال يومياتها)، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، كانون الثاني/يناير2012م.

27. بشارة، عزمي، في الثورة و القابلية للثورة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012م.

28. بن حارب، يوسف عبد الرحمان ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مصر، المكتب الجامعي الحديث ، 1999م.

29. بن فرحات، سامي، الإصلاح الدستوري و جمهورية الغد، تونس، المكتب الجامعي الحديث، 2006 م.

30. بوحوش، عمار و محمود الذنيبات، محمد ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ط6، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2011م.

31. بودهان، موسى ، الدساتير المغاربية، الجزائر، جسور للنشر و التوزيع، 2009م.

32. تامر، الحبيب ، هذه تونس، مكتبة المغرب العربي، مطبعة الرسالة.

33. حقي توفيق، سعد ، مبادئ العلاقات الدولية، ط 5، بغداد، المكتبة القانونية, 2010م.

34. دورتي، جيمس و بالستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، الكويت، مكتبة كاظمة للنشر، 1985م.

35. ديكوفيل، أندريه ، سوسيولوجيا الثورات، ترجمة : خليل الجر، بيروت، المنشورات العربية، 1976م.

36. سويدان، مأمون ،"الفصل التاسع عشر : علاقات إسرائيل مع العالم العربي"، عاطف أبو سيف ، علاقات إسرائيل الدولية : السياقات و الأدوات، الإختراقات و الإخفاقات ، رام الله – فلسطين، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، نيسان 2014م.

37. سيتهم، حافظ ،" التحضر في الجمهورية التونسية " ، محمد صبحين عبد الحكيم، التحضر في الوطن العربي، ج2، مصر, المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1980م.

38. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، ط4، الجزائر، دار هومة، 2002م.

39. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي، ط1، الجزائر, دار هومة،2004م.

40. صبري مقلد، إسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991م.

41. صبري مقلد، إسماعيل، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، ط1, مصر، المكتبة الأكاديمية، 2013م.

42. عبد أسعيد، محمد فايز، الأسس النظرية لعلم الإجتماع السياسي، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1988م.

43. عبد الحي، وليد ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، الأردن، دار الشروق، 2002م.

44. عبد الحي، وليد ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، ط1، الجزائر، مؤسسة الشروق ،1994م .

45. علي الكبسي، محمد، كيمياء الربيع التونسي و العربي، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أغسطس/آب 2014م.

46. علية الصغير، عميرة ، الثورة في عيني مؤرخ ، تونس ، المغاربية للطباعة و إشهار الكتاب، 2012م .

47. قرني، بهجت و هلال، علي الدين ، السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض ، ط2، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسة ، 2002م .

48. كرعود، أحمد ، ثورة : " الحرية و الكرامة "، أحمد الخمسي و أحمد كرعود و أماندا كادليك وبول سالم و حسن كريم و زياد ماجد و سليمان صويص و شرين أبو النجا و عادل الشرجبي وعبد العزيز قراقي و عماد صيام و غنية عليوي و فؤاد السعيد و مائلة بخاش و موسى شتيوى و ناجي سفير و نزيه درويش و ياسين الحاج صالح ، الربيع العربي : ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات، ط1، بيروت، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، دار شرق الكتاب للنشر، تموز 2013م.

49. لبيض، سالم," الهوية : الإسلام،العروبة،التونسية ", بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م.

50. لويد، جيمس ، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد السيد سليم و محمد بن أحمد مفتي ، ط1، الرياض، عمادة شؤون المكتبات ، 1989م.

51. محاضر إجتماع أجهزة المجلس منذ الدورة السادسة بتونس جوان 2005، الجزائر، إصدار إتحاد المغرب العربي مجلس الشورى، ديسمبر2006م.

52. محبوب، عزام،" مشروع تكوين منطقة تبادل حرة بين بلدان المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي"، محمد محمود الإمام، الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، ماي 1997م.

53. مطر، جميل و عبود، صموئيل و شقير، حفيظة و وهبي، عزة و سليمان، هالة، الأداء البرلماني للمرأة العربية(دراسة حالات : مصر,سوريا, تونس), بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2005م.

54. منصوري، نديم، الثورات العربية بين المطامح و المطامع، ط1، بيروت، منتدى المعارف،2012م.

55. مهنا، محمد نصر، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، ط1، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 2002م.

56. نويسر، خالد ، العجز الغذائي في تونس ... من المسؤول ؟، تونس، دار سراس للنشر،1990م.

57. يوسف حتّي، ناصيف ، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985م.

ث _ الرسائل الجامعية :

1. ملاح، السعيد، تأثيرات الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2005م.

ج _ المجلات و الدوريات :

1. الموسوعة العربية العالمية، ج7، السعودية، مؤسسة أعمال الموسعة للنشر والتوزيع، 1996م.

2. بطرس بطرس غالي، "السياسات الخارجية للدول الكبرى"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18 ، مصر، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، سبتمبر1962م .
3. رشيد خشانة، التطبيع التونسي الإسرائيلي يعود إلى الخمسينات , صحيفة الحياة , العدد 15528, 6 أكتوبر 2005م.
4. عز الدين شكري، التعبير السياسي في تونس و أزمة النظام، السياسة الدولية، عدد 92، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية, سنة 1988م.
5. ناجي عبد النور، الحركات الإحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، عدد 387، المستقبل العربي، ماي 2011م.

ح _ مواقع الأنترنات :

1. الأسود، الطاهر ،" ثوابت العلاقات التونسية الأمريكية وآفاقها في ظل رؤى المحافظين الجدد للمنطقة العربية "،مجلة أقلام،العددالعاشر،السنةالثالثة،فبراير 2004م،تم تصفح الموقع يوم : 13أفريل2017م ،رابط المقال : www.mafhoum.com/press7/194p10.htm
2. الإقتصاد التونسي بعد ثلاث سنوات من الثورة .. إلى أين ؟ ، تاريخ النشر: 03جانفي2014م ، موقع روسيا اليوم تي في نوفوستي RT ، تم تصفح الموقع يوم : 11ماي2017م ، رابط الموقع : https://arabic.rt.com/news/638585-الاقتصاد_التونسي_بعد_ثلاث_سنوات_من_الثورة..._إلى_أين؟/
3. التايب، مريم ، مساعي لكسر الجمود في العلاقات الدبلوماسية بين تونس و الجزائر ،موقع المصدر الإلكتروني ، نشر يوم: 27 نوفمبر 2012م ، تم تصفح الموقع يوم : 03أفريل2017م ، رابط المقال :
http://ar.webmanagercenter.com/2012/11/27/13093/-مساعي-لكسر-الجمود-في-العلاقات-الدبلوم/
4. الجورشي، صلاح الدين، مسار برشلونة : صفحة إنطوت من التاريخ ؟، الموقع الإلكتروني الإخباري الرسمي السويسري : المستجدات السويسرية، تاريخ نشر المقال : 20 يوليو 2004م،تم تصفح الموقع يوم : 01ماي2017م، رابط الموقع:
https://www.swissinfo.ch-التاريخ-من-انطوت-صفحة--برشلونة-مسار-مباشرة/ديمقراطية-3996056/

5. السيسي، وسيم، ثورة اللوتس في مصر و العالم، عدد: 2442، الصادرة في جريدة الإلكترونية المصري اليوم، الصادر يوم : 19فيفري2011م، تم تصفح الموقع يوم:20أفريل2017، رابط المقال : http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=288280

6. السنوسي، منير،" البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس:الواقع و الآفاق "، تونس، يوم نشر المقال: 30ديسمبر2013م،تم تصفح الموقع يوم : 06أفريل2017م ، رابط الموقع : .http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx

7. العلاقات التونسية الجزائرية بين التاريخ والحاضر، موقع : " بوابة إفريقيا الإخبارية "، تاريخ النشر : 26 مارس 2014م، تم تصفح الموقع يوم : 13أفريل 2017م، رابط المقال : /www.afrigatenews.net/content العلاقات-التونسية-الجزائرية-بين-التاريخ-والحاضر

8. العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و تونس، بروكسل، موقع الإتحاد الأوروبي ، تاريخ نشر المقال : 29نوفمبر2016،تم تصفح الموقع يوم : 13أفريل2017م،الرابط : https://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/16276/node/16276_ar

9. القيزاني، طارق ، واقع العلاقة بين النازحين الليبيين و مضيفتهم تونس ، تاريخ نشر المقال : 10أكتوبر2015م ، الموقع الإلكتروني DWالألماني، تم تصفح الموقع يوم : 07أفريل2017م ، رابط المقال : http://www.dw.com/ar/a-واقع-العلاقة-بين-النازحين-الليبيين-ومضيفتهم-تونس-18774012

10. اللاجئون السوريون في تونس ، إحتضنهم مواطنون و تناستهم الدولة ، تونس ، موقع الشروق أون لاين ، تاريخ نشر المقال : 02جانفي2013م ، تم تصفح الموقع يوم: 10ماي2017م ، على الرابط : http://www.alchourouk.com/Ar/_A606112

11. المديني، توفيق ، تطورات المشهد السياسي التونسي، مجلة الوحدة الإسلامية ، السنة الثالثة عشرة ، العدد 147 ، لبنان، جمادي الأولى 1435هـ – آذار 2014م، تم تصفح الموقع يوم: 21أفريل2017م ، رابط المقال : http://www.wahdaislamyia.org/issues/147/tmadini.htm

12. المسعودي، عبد الجليل و الطيار، عادل ، حوار السيدة لاورابايزا سفيرة الإتحاد الأوروبي بتونس لـ(الشروق التونسية) : تونس لها الأولوية لدى الإتحاد الأوروبي ، تاريخ نشر المقال : 09ماي2016م ، تم تصفح الموقع يوم : 19 أفريل2017م ، رابط المقال : http://alchourouk.com/176364/677/1-/السيدة_لاورا_بايزا_سفيرة_الاتحاد_الاوروبي_بتونس_لـ«الشروق»:تونس_لها_الاولوية_لدى_الاتحاد_الاوروبي-.html

13. النموذج الثوري التونسي : المسار، التحديات ، رهانات الإنتقال ، الرياض ، مركز نماء للبحوث و الدراسات ، تاريخ نشر المقال : 17سبتمبر2012م ، تم تصفح الموقع يوم : 04ماي2017م ، رابط الموقع :
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=134

14. النموذج الثوري التونسي : المسار ، التحديات ، رهانات الإنتقال ، الرياض ، مركز نماء للبحوث و الدراسات ، تاريخ النشر : 17سبتمبر2012م ، تم تصفح الموقع يوم : 10ماي2017م ، رابط المقال :
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125

15. الهرقام، عبد الحفيظ ،" مكانة أفريقيا في سياسة تونس الخارجية "، موقع مجلة " ليدرز العربية "، تاريخ النشر : 23جانفي2017، تم تصفح الموقع يوم : 13أفريل2017م ، رابط المقال :
http://ar.leaders.com.tn/article/1463

16. الموقع الإلكتروني : بوابة الحكومة التونسية، تم تصفح الموقع يوم:01ماي2017م، رابط المقال :
http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=571&Itemid=236

17. الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع يوم : 12أفريل2017م،رابط الموقع:
http://www.un.org/ar/about_un/index.html

18. إحصائيات تونس ، تم تصفح الموقع يوم : 09مارس2017م ، رابط الموقع :
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis/

19. إحصائيات تونس ، تم تصفح الموقع يوم : 09مارس2017م ، رابط الموقع :
http://beta.ins.tn/ar/themes/commerce-ext%C3%A9rieur

20. إحصائيات تونس، موقع المعهد الوطني للإحصاء التونسي، تم تصفح الموقع يوم: 02ماي2017م،رابط الموقع : http://www.ins.tn/ar/themes/population#sub-314

21. إنجازات القطاع السياحي لسنة 2016م، موقع وزارة السياحة و الصناعة التقليدية التونسية ، تم تصفح الموقع يوم :11ماي2017م، رابط المقال :
http://www.tourisme.gov.tn/ar/realisations-et-perspectives/tourisme-en-chiffres/statistiques-2016.html

22. بالطيب، نور الدين، حوار مع السفير التونسي في روسيا :علي القوطالي، سفير تونس في موسكو لـ"الشروق" : السوق الروسية واعدة ...و هدفنا الوصول إلى 250 ألف سائح سنويا، جريدة الشروق الإلكترونية التونسية، تاريخ نشر المقال : 2 جوان 2012م، تم تصفح الموقع يوم: 25أفريل2017م ، رابط المقال: http://www.alchourouk.com/Ar/_A544166

23. بوابة الحكومة التونسية،" قائمة أعضاء مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة "،تم تصفح الموقع يوم : 11أفريل2017م، رابط الموقع: http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=444&Itemid=393.

24. بوابة الحكومة التونسية،تم تصفح الموقع يوم : 14أفريل2017م، رابط الموقع : http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=150&Itemid=275

25. تقرير ورشة عمل بمركز الدراسات الإستراتيجية : تركيا–تونس تبادل الرؤى الثنائية، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية ، نشر يوم : 15 فبراير 2017م ، تم تصفح الموقع يوم : 26 مارس 2017م ، رابط الموقع : http://www.csds-center.com/تقرير-ورشة-عمل-بمركز-الدّراسات-الاستر/

26. تونس في العالم : المغرب العربي، موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية، تم تصفح الموقع يوم : 01ماي2017، رابط المقال : http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=121&no_cache=1&L=1

27. تونس و منظمة الأمم المتحدة، موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية، تم تصفح الموقع يوم : 01ماي2017م ، رابط المقال : http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=152&no_cache=1&L=1

28. حسون، حسن ، الدبلوماسية التونسية"العرجاء ... تخبط و إرتباك ، جريدة المدن الإلكترونية ، تاريخ نشر المقال : الإربعاء10ماي2016م ، تم تصفح الموقع يوم : 10ماي2017م ، رابط المقال : http://www.almodon.com/arabworld/2016/3/9/الدبلوماسية-التونسية-العرجاء-تخبط-وارتباك

29. خلف الله، زبير ، قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة ، موقع ترك برس : عين على تركيا، نشر يوم: 11 سبتمبر 2014م، تم تصفح الموقع يوم: 13أفريل 2017م ، رابط الموقع: http://www.turkpress.co/node/1706

30. جيدير، مانيو ، منهجية البحث، ترجمة من الفرنسية: ملكة أبيض، تم تصفح الموقع يوم : 03ماي2017م،pdf على الرابط:
https://docs.google.com/file/d/0B5ouQ_Ym2-loSXhWU0VaTWlqMUU/edit.

31. دستور تونس ، الصادر عام 2014م ، تاريخ النشر : 28 مارس 2017م ، على الرابط :
https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar.

32. سري للغاية-تاريخ العلاقات بين دولة إسرائيل و تونس، موقع قناة الثورة نيوز-عاجل ، تاريخ نشر المقال : 05فبراير2013م ، تم تصفح الموقع يوم : 03ماي2017م ، رابط المقال :
http://althawranews.blogspot.com/2013/01/blog-post_3380.html

33. سياسة تونس الخارجية ، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية، تم تصفح الموقع يوم: 12ماي2017م ، منشور على الرابط :
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=366&L=1

34. عبده محمود، علي ،" الثورة التونسية الأسباب ...عوامل النجاح ...النتائج "، تم تصفح الموقع يوم : 03ماي2017م، رابط المقال : http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm

35. علالة، مراد و بن أحمد، لسعد ، وزير الشؤون الخارجية خميس الجهيناوي في حوار خاص لـ " الصحافة اليوم "ولابراس" : تونس تمتلك دبلوماسية واحدة ، موقع الصحافة اليوم ، تاريخ النشر : السبت13ماي2017م ، تم تصفح الموقع يوم : 13ماي2017م، رابط المقال:
http://www.essahafa.tn/index.php?id=24&tx_ttnews%5Btt_news%5D=86785&tx_ttnews%5BbackPid%5D=5&cHash=d83e2f89eb

36. علي داود، وفاء ، التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة به، صحيفة الأهرام الإلكترونية، العدد 49, تاريخ نشر المقال : 31جانفي2013م، تم تصفح الموقع يوم : 18أفريل2017م،رابط المقال:
http://democracy.ahram.org.eg/News/422%التأصيل-النظري/E2%80%AE-%E2%80%AC.-لمفهوم-الثورة-والمفاهيم-المرتبطة-aspx

37. قعلول، بدرة ، " الجيش سيعود إلى الثكنة : دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الإنتقالية إلى الديمقراطية " ، 03 تشرين الثاني/نوفمبر 2011م، مجلة صدى الإلكترونية ، تم تصفح الموقع يوم : 11ماي2017م ، رابط المقال :
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=45909&lang=ar

38. محمد أحمد، صافيناز ، عام من الثورة التونسية: المسار و التحديات ، تاريخ نشر المقال : 13مارس2012م ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، تم تصفح الموقع يوم : 09 ماي2017 م ، رابط المقال : http://acpss.ahram.org.eg/News/5285.aspx

39. مرزوقي، محسن ، تونس...خارطة طريق ما بعد الثورة ، لبنان ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، تاريخ نشر المقال: 18فبراير 2011م، تم تصفح الموقع يوم : 19أفريل2017م ، رابط المقال : http://carnegie-mec.org/2011/02/18/ar-pub-42824

40. مرصد تونس، المرصد الإعلامي للقطاع الأمني، تونس، تم تصفح الموقع يوم : 08 أفريل 2017م، رابط الموقع: http://www.observatorite_securite.tn/ar/

41. مقالات : في تاريخ الدبلوماسية التونسية الليبية، موقع " نون بوست "، تاريخ نشر المقال : 20 ماي 2015، تم تصفح الموقع يوم : 13أفريل2017م، رابط المقال: http://www.noonpost.org/content/6734

42. موقع مركز جامعة الدول العربية بتونس، تم تصفح الموقع يوم : 13أفريل2017 ، رابط الموقع : http://www.arableaguetunis.org

43. موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، تم تصفح الموقع يوم : 12أفريل2017م، رابط الموقع : http://www.unesco.org/new/ar/uneco/worldwide/arab_states/tuinis/

44. موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية، تم تصفح الموقع يوم: 10أفريل2017, رابط الموقع : http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=6&L=1

45. نظيف، أحمد ، هل تتجه تونس إلى إعادة العلاقات مع دمشق ؟ ، موقع المونيتور ، نشر يوم : 25جانفي2017م ، تم تصفح الموقع يوم : 12 أفريل 2017م ، رابط الموقع : http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2017/01/tunisia-resume-diplomatic-ties-syria-security.html

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية :

A – Les livers:

1. Chaabane Sadok, La Tunisie politique Un autre regard. Tunisie: maison arabe du livre , 2008.
2. Labaudette Jean Paul , et Dominique Auzias, Le petit futé Tunisie, Paris, Nouvelles editions de l'université,2010.
3. Périllier Louis , La conquête de L'indépendance tunisienne ,Paris , édition Robert Laffont,1979.

B – Books :

1. J. King Stephen, Liberalization against democracy the local politics of economic reform in tunisia ,United States of America , Indiana University Press , 2003.
2. Kissinger Henry A , Domestic Politics and Foreign Policy, IN: James N. Rosenau, International Politics And Foreign Policy, New York , The Free Press, 1969.
3. Rosenau James ,Comparing Foreign. Policies : Theories, Finding, Methods. NEW YORK ,Sage Publication, 1974
4. Sanokhonov Anne H And Others , The American Hiritage Dictionary Of English Language,(THIRD EDITION) , NEW YORK , HOUGHTON MIFFLIM COMPANY, 1992 .

C – Les sites web:

1. Meddeb Radhi, Politiques d'amélioration de la compétitivité de l'économie tunisienne , novembre 1999 , (pdf) HTTP://www.comete.com.tn/publications-pdf/29. ٪20 INTERV_CENAFIF . , pdf (consulté la 07 avril 2017).

الملخص :

إن المتأمل في المسيرة الإقتصاديّة والسياسيّة لتونس في تاريخها المعاصر يدرك مدى تأثير الخيارات المتبعة في مجال السياسة الخارجيّة والتنمويّة على المصالح الإستراتيجيّة العليا لتونس وأمنها الوطني السياسي والإقتصادي و ذلك لعدّة إعتبارات لعلّ أهمّها الموقع الجغرافي الحساس لتونس و محدوديّة مواردها الطبيعيّة وتوجّهاتها الإقتصاديّة المتبعة منذ الثمانينات القائمة على جلب الإستثمارات الخارجيّة والسياحية المرتبطة بالأسواق الخارجيّة و التعويل المتزايد على الإقتراض من الخارج لتمويل الميزانية ، و عدم الإهتمام بالداخل الذي يعاني في صمت مما أدى به للإنفجار و قيام الثورة التي جاءت من أجل التصحيح وإعادة بناء الداخل ، وهذا ما تجسد في قيام دستور جديد و إعادة بناء لعلاقاتها الخارجية بناءا على ما يخدم مصالحها الداخلية .

Résumé :

Cette étude aborde la situation contemporaine de la Tunisie qui est le résultat de la révolution du peuple Tunisies eu janvier 2011, suite a l' accumulation de plusieurs facteurs tels que : le chômage, la pauvreté, la marginalisation de la jeunesse par le pouvoir politique, et pour mieux comprendre la situation actuelle en Tunisie, cette étude a trente le sujet de la politique étranger de cette dernière d'avant et d'après la révolution tunisienne.

Pour arriver par la suite a analyser les impacts politiques, économique, sociales, sécuritaire… , des événements se produisant a l' intérieur de la Tunisie sur sa politique extérieure.